



**MAS**

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**قدرة قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية على استيعاب العمالة  
الفلسطينية المبعدة من سوق العمل الإسرائيلي  
بعد الحرب على قطاع غزة**

2025

ISBN 978-9950-417-20-5

قدرة قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية على استيعاب العمالة الفلسطينية المبعدة من سوق العمل الإسرائيلي بعد الحرب على قطاع غزة

الباحث: حبيب حن

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من الصندوق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

2025

حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

ISBN 978-9950-417-20-5

## تقديم

تأتي هذه الدراسة في مرحلة استثنائية يعيشها الشعب الفلسطيني، في ظل حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة، وما يصاحبها من أزمات إنسانية واقتصادية خانقة، إلى جانب ما يواجهه سكان الضفة الغربية من قيود مشددة على الحركة، وإغلاقات متكررة، وتراجع اقتصادي غير مسبوق. تمثل هذه الأوضاع انعكاساً تراكمياً لسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي أحكمت سيطرتها على الموارد الاقتصادية، والمعابر التجارية، والثروات الطبيعية. ما أضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو الذاتي، والتطور المستدام.

لقد شكل توجه العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي صمام أمان جزئي للاقتصاد الفلسطيني، إذ ساهم في توفير فرص عمل لآلاف الأسر وخفف نسبياً من البطالة. إلا أن هذا الاعتماد تحول مع الوقت إلى أحد أبرز مواطن الضعف الهيكلي، حيث بات الاحتلال يستخدمه أداة ضغط سياسي واقتصادي، إلى جانب أموال المقاصة التي يحكم سيطرته عليها. ومع تسريح العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، ارتفعت معدلات البطالة في الضفة الغربية لمستويات غير مسبوقة، والتي وصلت إلى نحو الثلث، وهي النسبة الأعلى منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو. ومن بين المتضررين، يشكل العاملون في قطاع البناء والإنشاءات أكثر من ثلثي العمال المسرحين من سوق العمل الإسرائيلي.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على تحليل تداعيات الأزمة على قطاع البناء والإنشاءات، واستشراف سبل النهوض به ليكون أحد محركات التعافي الاقتصادي في المدى القريب والمتوسط. كما تقدم مجموعة من التوصيات العملية لأصحاب القرار، وصناع السياسات بهدف التخفيف من آثار هذه الصدمة على الاقتصاد الوطني عموماً، وعلى قطاع البناء والإنشاءات والعاملين فيه على وجه الخصوص. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه تنفيذ هذه التوصيات، في ظل الضائقة المالية للحكومة الفلسطينية، وشح التمويل التنموي، فإنها تفتح آفاقاً مهمة لإعادة التفكير في مستقبل هذا القطاع، من خلال تطوير البنية التحتية، وتعزيز التوجه نحو البناء الأخضر، ومواكبة التحول التكنولوجي في عمليات البناء والتشييد، بما يسهم في تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ويعزز مقومات الصمود الذاتي للاقتصاد الفلسطيني.

ختاماً، نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى فريق البحث على جهوده الكبيرة في إعداد هذه الدراسة، وإلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على تمويله الكريم لهذا العمل. كما نأمل أن تكون هذه الدراسة خطوة أولى نحو إعداد دراسات قطاعية مماثلة تسهم في تشخيص مواطن الضعف والقوة في الاقتصاد الفلسطيني، وتقديم حلول واقعية للنهوض به. كما ندعو إلى تضافر الجهود بين المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمانحين، والباحثين، لبناء اقتصاد وطني أكثر قدرة على الصمود في وجه التحديات، وأكثر استعداداً لتحويل الأزمات المتكررة إلى فرص للتنمية والاستقلال الاقتصادي.

رجا الخالدي

المدير العام

## المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 1  | الفصل الأول: المقدمة   |
| 1  | 1-1 مقدمة  |
| 1  | 2-1 محددات الدراسة   |
| 2  | 3-1 أهداف الدراسة  |
| 2  | 4-1 فرضيات الدراسة   |
| 2  | 5-1 منهجية الدراسة   |
| 3  | 6-1 الأدبيات السابقة   |
| 3  | 1-6-1 دور قطاع البناء والإنشاءات في النمو الاقتصادي                                      |
| 4  | 2-6-1 دور قطاع البناء والإنشاءات في التشغيل  |
| 7  | 3-6-1 البناء والاقتصاد الأخضر  |
| 7  | 4-6-1 دور القطاع المصرفي في نمو قطاع الإنشاءات   |
| 8  | 5-6-1 فجوة المهارات في قطاع البناء والإنشاءات  |
| 9  | 6-6-1 التدريب والتأهيل المهني  |
| 10 | 7-6-1 التجربة الفلسطينية السابقة في تنمية قطاع البناء والإنشاءات ودوره في التشغيل        |
| 11 | 8-6-1 تجربة رواندا   |
| 13 | الفصل الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية                        |
| 13 | 1-2 مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي                                      |
| 15 | 2-2 عدد المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية وعدد العاملين فيها            |
| 15 | 3-2 الاستهلاك الوسيط   |
| 16 | 4-2 الاستثمار  |
| 17 | 5-2 مساهمة قطاع الإنشاءات في التشغيل   |
| 18 | الفصل الثالث: خصائص العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في السوق المحلي والسوق الإسرائيلي |
| 18 | 1-3 التطور التاريخي لأعداد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات                            |
| 19 | 2-3 واقع التشغيل في قطاع البناء والإنشاءات   |
| 20 | 3-3 العلاقة بين سوق العمل والقوى العاملة في قطاع البناء والإنشاءات                       |
| 20 | 4-3 الحالة العملية للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات                                    |
| 21 | 5-3 المستوى التعليمي للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات                                  |
| 22 | 6-3 المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل المتوجهين لقطاع البناء والإنشاءات                 |
| 23 | 7-3 طبيعة المهن للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات                                       |
| 25 | الفصل الرابع: مكونات الطلب الأساسية في قطاع الإنشاءات وسماتها                            |
| 25 | 1-4 واقع قطاع الإسكان  |
| 26 | 1-1-4 مخزون المساكن  |
| 27 | 2-1-4 حيازة المسكن   |
| 28 | 3-1-4 نوع المسكن   |

|    |   |
|----|---|
| 29 | 4-1-4 كثافة السكن   |
| 30 | 5-1-4 أسعار المساكن   |
| 31 | 2-4 تحليل الطلب على المساكن   |
| 32 | 1-2-4 تقدير الطلب على المساكن   |
| 38 | 2-2-4 عرض المساكن   |
| 39 | 3-2-4 مطابقة العرض والطلب على المساكن   |
| 40 | 3-4 الطلب والعرض على المباني غير السكنية  |
| 41 | 4-4 الطلب على البنية التحتية  |
| 42 | 1-4-4 النقل   |
| 43 | 2-4-4 الكهرباء  |
| 44 | 3-4-4 المياه  |
| 45 | 4-4-4 النفايات الصلبة   |
| 46 | 5-4 قدرة قطاع الإنشاءات على استيعاب العمالة الفلسطينية ضمن مكونات الطلب                     |
| 49 | <b>الفصل الخامس: محددات وفرص استيعاب العمالة الفلسطينية المسرحة من سوق العمل الإسرائيلي</b> |
| 49 | 1-5 العوامل المحددة لاستيعاب العمالة الفلسطينية المسرحة من سوق العمل الإسرائيلي             |
| 49 | 1-1-5 النمو الاقتصادي   |
| 50 | 2-1-5 الطلب في قطاع الإنشاءات   |
| 51 | 3-1-5 دور التمويل في تعزيز قطاع البناء والإنشاءات وتطبيقه على الحالة الفلسطينية             |
| 52 | 4-1-5 التعليم والتدريب وتقليص فجوة المهارات   |
| 53 | 2-5 التحديات المرتبطة بالمفاوضين  |
| 53 | 3-5 الاستجابة الحكومية وغير الحكومية لمواجهة تحديات تسريح العمال من سوق العمل الإسرائيلي    |
| 54 | 1-3-5 التدخلات المباشرة والطارئة لصالح العمال المسرحين وسبل تعزيزها                         |
| 54 | 2-3-5 مبادرات الإقراض ودعم المشاريع الصغيرة   |
| 55 | 3-3-5 التنسيق مع القطاعات الإنتاجية واتحادات الأعمال  |
| 55 | 4-3-5 الانفتاح على الأسواق الخارجية والتشغيل الخارجي المؤقت                                 |
| 55 | 5-3-5 الشركاء الدوليون ودورهم في دعم الاستجابة التشغيلية                                    |
| 55 | 6-3-5 مشاريع البنية التحتية ومراكز الإيواء  |
| 55 | 7-3-5 التحولات المؤقتة نحو الزراعة والتجارة   |
| 56 | 8-3-5 استثمار المدخرات في مشاريع فردية  |
| 56 | 9-3-5 التدخلات في مناطق "ج" وتشبيث الوجود الفلسطيني   |
| 56 | 4-5 تحديات استيعاب العمالة الفلسطينية المسرحة من سوق العمل الإسرائيلي                       |
| 58 | <b>الفصل السادس: النتائج والتوصيات</b>  |
| 58 | 1-6 النتائج   |
| 60 | 2-6 التوصيات  |
| 63 | <b>المصادر والمراجع</b>   |
| 67 | <b>الملحق</b>   |

## قائمة الأشكال

- شكل 1-2: القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية بالمليون دولار (أسعار ثابتة 2015)، 1994-2023  
014
- شكل 2-2: مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، 1994-2023  
14
- شكل 3-2: توزيع المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية حسب طبيعة النشاط، 2017  
15
- شكل 4-2: قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت بالآلاف دولار أمريكي للمنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات، 2013-2018  
16
- شكل 5-2: عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية 2013-2023.  
17
- شكل 1-3: عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية وإسرائيل، 2013-2023  
19
- شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل، ربع ثاني 2022 - ربع رابع 2023  
19
- شكل 3-3: التوزيع النسبي للقوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بسوق العمل، والنشاط الاقتصادي، ربع رابع 2022 و 2023  
20
- شكل 4-3: التوزيع النسبي للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات حسب الحالة العملية، ربع رابع 2022 و 2023  
21
- شكل 5-3: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية في قطاع البناء والإنشاءات حسب مكان العمل والمستوى التعليمي، ربع رابع 2022 و 2023  
22
- شكل 6-3: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل من الضفة الغربية في قطاع البناء والإنشاءات حسب المستوى التعليمي، ربع رابع 2022 و 2023  
23
- شكل 7-3: التوزيع النسبي للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات حسب طبيعة المهنة، ومكان العمل، ربع ثاني 2022 - ربع رابع 2023  
24
- شكل 1-4: مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين من الربع الأول 2018 إلى الربع الثاني 2024  
31
- شكل 2-4: تقدير عدد الوحدات السكنية الإضافية التي تحتاجها الأسر الفلسطينية سنوياً وعدد الوحدات السكنية الإضافية التي تستطيع بنائها سنوياً حسب المنطقة للفترة 2016-2025  
33

## قائمة الجداول

|    |  |
|----|--|
| 16 | جدول 1-2: قيمة الاستهلاك الوسيط ونسبته من الإنتاج في قطاع الإنشاءات بالألف دولار أمريكي (2013-2018)                                  |
| 26 | جدول 1-4: عدد المساكن المأهولة في فلسطين ومعدل نموها السنوي حسب المنطقة والمحافظه، 2007 و2017  |
| 27 | جدول 2-4: عدد المساكن المأهولة المُقدرة في فلسطين باستخدام معدلات نمو العقد الماضي حسب المنطقة، 2023                                 |
| 28 | جدول 3-4: التوزيع النسبي للأسر حسب المنطقة وحياسة المسكن، 2022   |
| 28 | جدول 4-4: التوزيع النسبي للأسر حسب حيازة المسكن، سنوات مختارة من 2000-2022   |
| 29 | جدول 5-4: التوزيع النسبي للأسر حسب المنطقة ونوع المسكن، 2022   |
| 29 | جدول 6-4: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن، سنوات مختارة من 2000-2022   |
| 30 | جدول 7-4: التوزيع النسبي للأسر حسب المنطقة وكثافة السكن، 2022  |
| 30 | جدول 8-4: مؤشرات كثافة السكن، سنوات مختارة 2000-2022   |
| 32 | جدول 9-4: التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب حاجة الأسرة من الوحدات السكنية خلال العشر سنوات القادمة والمنطقة، 2015                 |
| 33 | جدول 10-4: التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب عدد الوحدات السكنية التي تستطيع الأسرة بناءها خلال العشر سنوات القادمة والمنطقة، 2015 |
| 35 | جدول 11-4: تقدير الحاجة السنوية لوحدات سكنية إضافية بناء على الإسقاطات السكانية ما بين عامي 2023 و2030                               |
| 38 | جدول 12-4: تقدير الطلب الإضافي على الوحدات السكنية على مستوى المحافظة باستخدام المنهجية الثالثة، 2023 إلى 2030                       |
| 39 | جدول 13-4: عدد ومساحة الوحدات السكنية المرخصة في الضفة الغربية، 2017-2022  |
| 39 | جدول 14-4: تقدير فائض عرض الوحدات السكنية في الضفة الغربية من حيث العدد والمساحة، 2024-2030  |
| 40 | جدول 15-4: عدد المباني على شكل منشأة "الحقيقي والمُقدر" لسنوات مختارة  |
| 47 | جدول 16-4: إجمالي مساحات الأبنية السكنية وغير السكنية المرخصة، وعدد العاملين في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية، 2017-2022           |

## الملخص التنفيذي

يُعدّ قطاع البناء والإنشاءات أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، نظراً لدوره الحيوي في توليد فرص العمل وتحفيز القطاعات الاقتصادية المرتبطة به. غير أنه يواجه تحديات هيكلية وسياسية ومالية عميقة تُقوّض قدرته على استيعاب العمالة، خاصة بعد الحرب على قطاع غزة في بداية الربع الرابع من عام 2023، وما رافقها من إغلاق شامل للضفة الغربية ومنع نحو 150-200 ألف عامل فلسطيني من العمل داخل الخط الأخضر. جلهم كانوا يعملون في قطاع البناء والإنشاءات، حيث شكّلوا ثلثي العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات. أدى ذلك إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة في الضفة الغربية، إذ صعدت من 13% في الربع الثالث من عام 2023 إلى 32% في الربع الرابع، وقد كان قطاع البناء والإنشاءات الأكثر تضرراً، إذ ارتفعت نسبة البطالة فيه من 15% في الربع الرابع 2022 إلى 68% في الربع المناظر في عام 2023، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وتراجع القيمة المضافة للقطاع بنسبة 27% في عام 2023 مقارنة بالعام 2022، ثم تراجع أكبر بنسبة 38% في عام 2024 مقارنة بعام 2023.

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع قطاع الإنشاءات في فلسطين في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، واستكشاف إمكانية إعادة دمج العاملين المسرّحين من سوق العمل الإسرائيلي، الذين أصبحوا جزءاً من صفوف العاطلين عن العمل، في سوق العمل المحلي بالضفة الغربية، والذي يعاني مسبقاً من معدلات بطالة مرتفعة. كما تهدف الدراسة إلى تحليل الإمكانيات والسياسات والوسائل المتاحة لتعزيز قدرة هذا القطاع على استيعاب العمالة ضمن الظروف والمحددات القائمة. ويجدر بالذكر أنّ الدراسة لا تهدف إلى تقديم خطة تنموية شاملة لقطاع الإنشاءات، ولا إلى تقدير حجم الدمار في قطاع غزة أو سيناريوهات إعادة الإعمار، بل يقتصر تركيزها على الضفة الغربية خلال المدى القصير والمتوسط، نظراً لاستمرار الحرب وما تفرضه من حالة عدم يقين عميقة على الاقتصاد الفلسطيني.

تعتمد البنية التشغيلية للقطاع بشكل واسع على عمالة متدنية المهارات، إذ تشير بيانات القوى العاملة إلى أن 72% من العاملين في القطاع داخل الضفة لم يتجاوزوا المستوى الإعدادي، وأن 11% فقط يمتلكون شهادات مهنية رسمية. هذا الواقع يزيد من هشاشة القطاع في مواجهة الأزمات ويقلل من قدرته على إعادة إدماج العمال المسرّحين. كما تراجعت قدرة النظام المالي والمصرفي على دعم القطاع عبر التمويل، حيث يواجه المقاولون صعوبات في الحصول على قروض لمشاريع جديدة، فيما ازدادت نسب الشيكات المرتجعة، ما يعكس ضعف السيولة وانكماش الطلب الفعّال.

ورغم الجهود الحكومية من خلال برامج مثل "بادر" و"تمهير" ومنصات التشغيل الرقمية، إلا أن الاستجابة ما تزال ذات طابع إغاثي محدود الأثر، ولم ترتقِ إلى مستوى استجابة تنموية ممنهجة قادرة على خلق وظائف واسعة النطاق أو تحفيز القطاع الخاص. كما أن غياب سياسات تشغيلية متكاملة تربط ما بين العمال المسرّحين والمشاريع الكبرى، وضعف التنسيق بين القطاعين العام والخاص، يعمّقان الفجوة بين حجم الأزمة والقدرة الاستيعابية المتاحة.

تكشف الدراسة أن قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية يعاني من ضعف الطلب الفعّال على مشاريع البناء والإسكان، رغم ارتفاع الطلب الكامن الناجم عن النمو السكاني والاحتياجات المتراكمة لتحسين ظروف السكن. ويعود هذا الخلل بين العرض والطلب إلى ارتفاع تكاليف البناء، وضعف القدرة الشرائية للأسر، وغياب برامج إسكان ميسّرة

أو أدوات تمويل كافية. كما يشير تحليل واقع البنية التحتية إلى فجوة نموية حادة تمسّ كافة القطاعات، من المياه إلى الكهرباء والنقل والنفايات. هذه الفجوات تمثل في الوقت نفسه تحديات وفرصاً. ورغم الحاجة الملحة لتطوير شبكات المياه، ومحطات المعالجة، وإعادة تأهيل الطرق، وإنشاء محطات طاقة شمسية إلا أن الاستثمارات العامة والخاصة في مشاريع البنية التحتية والإسكان تبقى محدودة بفعل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية والقيود الإسرائيلية المفروضة على البناء، خصوصاً في المناطق المصنفة "ج"، ما يحول دون تنفيذ مشاريع قادرة على توليد طلب حقيقي على العمالة.

تشير الدراسة إلى أن استيعاب العمال المسرحين يتطلب تحولا استراتيجياً يتجاوز الاعتماد على ديناميكيات السوق وحدها، نحو سياسات نشطة تستهدف خلق طلب فعال من خلال التوسع في مشاريع الإسكان والبنية التحتية، وتوفير حوافز استثمارية للمقاولين والمطورين العقاريين، وتفعيل دور الجهاز المصرفي عبر تقديم ضمانات وتسهيلات ائتمانية للمشاريع الكبرى. كما تدعو الدراسة إلى دمج قطاع الإنشاءات في الخطط التنموية الوطنية، وتبني برامج تدريب وتأهيل مهني واسعة النطاق لرفع كفاءة العمال وتزويدهم بمهارات متقدمة، بما في ذلك تقنيات البناء الأخضر والطباعة ثلاثية الأبعاد والتصميم الرقمي، لتعزيز تنافسية القطاع وقدرته على خلق وظائف مستدامة.

وتخلص الدراسة إلى أن قدرة القطاع على استيعاب العمالة المسرّحة من سوق العمل الإسرائيلي تظل محدودة على المدى القريب بفعل التحديات المالية والسياسية والقيود المفروضة على النشاط. لكنها قابلة للتحسن التدريجي في حال تبني استراتيجيات استثمارية وتنظيمية شاملة تعالج جذور الأزمة. إنّ تفعيل الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمانحين الدوليين، وتوجيه التمويل نحو مشاريع إنتاجية واستراتيجية، مع إصلاحات تشريعية تعزّز بيئة الأعمال، يمكن أن يشكل أساساً لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي واستعادة دوره كمحرك للنمو الاقتصادي، ووسيلة لتخفيف البطالة المتصاعدة في الضفة الغربية.

لكن في ظل هذه القيود، لا يكفي الاعتماد على قطاع الإنشاءات وحده. لذلك تبرز أهمية إعادة تدريب الكوادر العاطلة عن العمل وتوجيهها نحو قطاعات أخرى أكثر قدرة على استيعاب العمالة غير الماهرة، مثل الزراعة والصناعة، مع التركيز على تطوير سلاسل القيمة والقطاعات الفرعية القادرة على تجاوز معوقات الاحتلال، وتلبية الطلب المحلي والتوسع في الأسواق الإقليمية.

## الفصل الأول: المقدمة

### 1-1 مقدمة

يعد قطاع البناء من القطاعات الحيوية التي تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة، ولا سيما في البلدان النامية والمناطق التي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية. فلسطين ليست استثناءً، حيث يمكن لقطاع البناء أن يكون عاملاً محورياً في تخفيف البطالة الناتجة عن توقف العمال الفلسطينيين عن العمل في السوق الإسرائيلي. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع عقبات هيكلية، وسياسية، واقتصادية تؤثر في نموه وفعاليته في تحقيق هذا الهدف.

أدت حرب الإبادة على قطاع غزة إلى مجموعة واسعة من الصدمات الاقتصادية في الضفة الغربية التي واكبت الكارثة الإنسانية والدمار الشامل الذي لحق بقطاع غزة. أثرت هذه الصدمات بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية، فمنذ السابع من تشرين الأول 2023 تفرض سلطات الاحتلال إغلاقاً شاملاً على الضفة الغربية، إلى جانب مدهامات يومية لم تشهد له مثيلاً منذ الانتفاضة الثانية قبل عقدين من الزمن. منذ اليوم الأول للحرب تم إلغاء تصاريح العمل لحوالي مائتي ألف عامل فلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي أضاف معظمهم إلى صفوف العاطلين عن العمل في الضفة الغربية، فيما أُعتقل آلاف العمال من قطاع غزة ورُحلوا. بعد ما يقارب تسعة عشر شهراً على الحرب، ما زالت إمكانية عودة العمال الفلسطينيين إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي بموجب تصاريح رسمية بعيدة الاحتمال. من ضمن هؤلاء العمال الذين فقدوا تصاريح عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي، عمل حوالي 63% منهم في قطاع الإنشاءات والبناء الإسرائيلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)، وهم يتمتعون بالخبرات والمهارات اللازمة لاستيعابهم في العمل في هذا القطاع الهام في الضفة الغربية الذي يعاني بالأساس نقص العمالة (ماس، 2023). هذا بالإضافة إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 6.4% في عام 2013 إلى 3.3% في عام 2023.

ستقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لقطاع الإنشاءات الفلسطيني في الضفة الغربية، وستبحث في الإمكانيات والوسائل المتاحة لتقييم قدرته على استيعاب العمالة، ضمن مساعي تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، بهدف التخفيف من حدة الصدمة الناجمة عن تسريح العمال من إسرائيل. كما ستركز على تحسين أداء قطاع الإنشاءات الفلسطيني وتنظيم احتياجاته، باعتباره قطاعاً اقتصادياً يتطلب عمالة كثيفة وماهرة. كما ستقدم مجموعة من التوصيات القابلة للتطبيق في ظل الوضع القائم والأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية.

### 2-1 محددات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع قطاع الإنشاءات في فلسطين في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية، بالتركيز على الأثر المباشر على العمال الفلسطينيين الذين فقدوا عملهم في سوق العمل الإسرائيلي، ودراسة إمكانية إعادة تشغيلهم في سوق العمل المحلي في الضفة الغربية. ولا تهدف هذه الدراسة إلى وضع خطة تنموية شاملة لهذا القطاع المحوري، كما لا تقدم تقديراً لحجم الدمار الناجم عن الحرب على قطاع غزة، أو تناقش سيناريوهات إعادة إعمار قطاع غزة والآثار المباشرة له على قطاع الإنشاءات في فلسطين. ولأن الحرب على القطاع لا تزال مستمرة، فإن تركيز هذه الدراسة سيكون على الضفة الغربية فقط.

### 3-1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن المسألة البحثية الرئيسية التالية: ما هي الإمكانيات والوسائل الممكنة والمتاحة ضمن محددات الوضع القائم لتحسين أداء قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية بما يمكنه من استيعاب العمالة؟ يتبع هذه المسألة البحثية الرئيسية مجموعة من المسائل البحثية المتفرعة عنها، مثل: استعراض المتطلبات السياسية والتمويلية لتنشيط هذه الفروع، وتحديد الإجراءات الممكنة والمتاحة للتوسع في النشاطات الإنشائية والإسكانية، وإبراز المتطلبات الاستثمارية العامة والخاصة اللازمة لتطبيق وتنفيذ هذه السياسات والبرامج.

تتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

- تشخيص واقع قطاع الإنشاءات في فلسطين، مع التركيز على تأثيرات حرب 7 أكتوبر على القطاع في الضفة الغربية، بما يشمل الإنتاج المحلي والقدرة التشغيلية للقطاع.
- تقييم قدرة قطاع الإنشاءات على استيعاب العمالة من خلال تحليل سيناريوهات مختلفة للتوسع في الإنتاج المحلي، استناداً إلى الطلب المتوقع على منتجات وخدمات القطاع.
- تحليل السياسات الحكومية والمصرفية المرتبطة بالقطاع، على المديين القصير والمتوسط، لتحديد مدى فعاليتها في تعزيز قدرة القطاع على النمو وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

### 4-1 فرضيات الدراسة

- أولاً: ستتواصل العمليات الحربية التي بدأت في 7 أكتوبر/ تشرين أول خلال عامي 2024 و2025، وستستمر أهم تداعياتها الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن.
- ثانياً: ستبقى محددات الوضع القائم وصلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن الإطار الذي نصّ عليه اتفاق أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي.
- ثالثاً: ستستمر سياسات الإغلاق في الضفة الغربية، والقيود الإسرائيلية على حركة البضائع، والعمال، والتنقل الداخلي، إضافة إلى توقف العمل داخل الخط الأخضر في المستقبل المنظور.
- رابعاً: قد لا يشهد التمويل الخارجي من الدول المانحة، الذي انخفض في الأعوام الماضية إلى أقل من 10% من معدلاتها التي كانت سائدة بين عامي 2008-2012، تحسناً ملموساً في الفترة المقبلة.

### 5-1 منهجية الدراسة

1. جمع البيانات الإحصائية من مصادرها الرسمية والثانوية لتحديد الأهمية الاقتصادية لقطاع البناء والإنشاءات.
2. تحليل مسح القوى العاملة لتحديد خصائص العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في سوق العمل في الضفة الغربية، وسوق العمل الإسرائيلي قبل وبعد أحداث السابع من أكتوبر 2023.
3. مراجعة الأدبيات السابقة، والأدبيات المتعلقة بقطاع الإنشاءات في فلسطين، والتجربة الفلسطينية والتجارب المماثلة في دول أخرى ذات ظروف أو أهداف مشابهة لأغراض وأهداف الدراسة.
4. تقدير الطلب المحتمل على المساكن، والمنشآت، وخدمات البنية التحتية الإنشائية استناداً إلى محددات الطلب والدراسات السابقة لتقييم قدرة القطاع على استيعاب العمالة المسرّحة من سوق العمل الإسرائيلي.

5. إجراء مقابلات معمقة مع ممثلين عن قطاع البناء، وصانعي السياسات، والجهات الحكومية المشرفة على القطاع، بهدف تعزيز تشخيص الواقع، والخروج بتوصيات سياساتية قابلة للتطبيق.

## 6-1 الأدبيات السابقة

يهدف هذا القسم إلى استعراض الأدبيات المرتبطة بدور قطاع البناء والإنشاءات في النمو الاقتصادي والتشغيل، انطلاقاً من كونه أحد القطاعات الحيوية والمحركة لاقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. كما يتناول التحديات التي يواجهها هذا القطاع في الدول النامية، لا سيما ما يتعلق بضعف البنية التحتية، والتمويل وفجوة المهارات، إضافة إلى إبراز الفرص المتاحة من خلال تبني مبادئ الاقتصاد الأخضر وتعزيز برامج التدريب المهني. وعليه، يقدم هذا الفصل مراجعة تحليلية للأدبيات ذات الصلة، موزعة على محاور رئيسية تخدم أهداف الدراسة.

### 1-6-1 دور قطاع البناء والإنشاءات في النمو الاقتصادي

يُعد قطاع البناء والإنشاءات أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، لاسيما من خلال مشروعات البنية التحتية والإسكان، خصوصاً في الدول التي تمر بمراحل التحول الاقتصادي. كما يسهم قطاع البناء في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تأثيراته الواسعة على سلاسل التوريد وتطوير الصناعات المرتبطة به، مثل الإسمنت، الصلب، الدهانات، الزجاج، الأخشاب، وهي صناعات تتميز بالكثافة العمالية والآلات. تُعد نظرية بون (1992) من أبرز الأدبيات في هذا المجال، والتي اقترحت "منحنى بون" الذي يصف العلاقة بين البناء والتنمية الاقتصادية على شكل حرف U مقلوب، حيث تزيد حصة البناء في الناتج المحلي الإجمالي في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي ثم تنخفض تدريجياً في الاقتصادات المتقدمة. تعتبر هذه النظرية إطاراً هاماً لفهم ديناميكيات قطاع البناء عبر مراحل التنمية الاقتصادية المختلفة. تختلف النتائج بشكل كبير بين الاقتصادات المتقدمة والنامية. عادة ما تشير الدراسات في البلدان المتقدمة إلى أن قطاع البناء يسهم بشكل ملحوظ في النمو الاقتصادي، بينما تقدم الدراسات في البلدان النامية نتائج مختلطة. على سبيل المثال، أظهرت دراسة (Osei & Anaman, 2007) أن نمو قطاع البناء في غانا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتأخر زمني يصل إلى ثلاث سنوات، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن النمو الاقتصادي يحفز استثمارات البناء في دول مثل كوريا الجنوبية وسريلانكا بشكل مباشر.

تشير دراسة (Bon & Pietroforte, 1990) إلى أن استخدام جداول المدخلات والمخرجات (Input-Output Tables) لدراسة تأثير البناء على الاقتصاد الوطني يوفر فهماً عميقاً لدوره من خلال تحليل الروابط بين القطاعات المختلفة. أظهرت الدراسة أن زيادة استثمارات البناء قد تؤدي إلى زيادة في النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما يعزز ضرورة دعم هذا القطاع لتحقيق النمو الاقتصادي. بينما تؤكد بعض الدراسات مثل التي أعدها (Choy, 2011) على الحاجة لتطوير نماذج تحليلية تراعي الفروق الهيكلية بين البلدان، من خلال تحديث النموذج الذي اقترحه بون، حيث يمكن أخذ عوامل مثل الكثافة السكانية والنمو الديموغرافي في الاعتبار لتقديم تنبؤات أكثر دقة حول كيفية تأثير قطاع البناء على الاقتصاد على المدى الطويل.

كما أشارت دراسة التشغيل في قطاع البناء في الدول ذات الدخل المنخفض (Mella & Savage, 2018) إلى أن قطاع البناء ينمو بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي في المراحل الأولى من التنمية، ولكنه يتباطأ لاحقاً مع وصول مساهمته إلى 5-6% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعله ينمو بوتيرة متوافقة مع وتيرة التنمية الاقتصادية العامة. لذا، فإن تطوير سياسات تعزز سلاسل التوريد المحلية وتدعم مشروعات البناء ذات المضاعفات

العالية، مثل النقل والطاقة والمياه، يمكن أن يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة، خاصة في البلدان منخفضة الدخل.

من ناحية أخرى، أظهرت دراسة دور قطاع البناء في النمو الاقتصادي (Erol & Unal, 2015) في تركيا (1998-2014) أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود أنشطة البناء وليس العكس، حيث سبقت التقلبات في الناتج المحلي توسع القطاع بفترات تراوحت بين ربعين وأربعة أرباع. ورغم أن قطاع البناء ساهم بشكل مؤقت في دفع النمو خلال الفترة 2010-2014 مدعوماً بانخفاض أسعار الفائدة والتغيرات التشريعية، إلا أن هذا الأثر كان قصير الأمد وغير مستدام. وتشير هذه النتائج إلى أن قطاع البناء في تركيا يتبع دورات الاقتصاد الكلي، ولا يشكل محركاً رئيسياً للنمو على المدى الطويل.

### 1-6-2 دور قطاع البناء والإنشاءات في التشغيل

يكتسب قطاع البناء والتشييد أهمية كبيرة في اقتصادات الدول، ليس فقط بسبب دوره في خلق القيمة المضافة، بل أيضاً بسبب دوره الحيوي في توفير فرص العمل بأعداد كبيرة للعمالة الماهرة وغير الماهرة. يشمل قطاع البناء العديد من الأنشطة مثل بناء المنشآت، السدود، الطرق، الجسور، والمجمعات السكنية، إضافة إلى خدمات البناء، والتخطيط، والتصميم، والتمويل. وتحتاج هذه الأنشطة إلى عمالة متخصصة في مجالات مختلفة. ما يجعلها تساهم بشكل كبير في استقطاب العمالة على اختلاف مستوياتها المهنية وتقديم فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ما يعزز القدرة على معالجة مشكلة البطالة (Osei & Anaman, 2007). تبين دراسة (جادي وحسين، 2023) وجود علاقة قوية بين قطاع البناء والتشييد والحد من البطالة، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن لقطاع البناء دوراً بارزاً في توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة. ويتفق ذلك مع الواقع العملي، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الرئيسية التي تستوعب المواد الخام ورأس المال البشري خاصة في ظل الطلب المتنامي على المباني والمنشآت، والبنية التحتية. علاوة على ذلك، يساعد قطاع البناء في تقليص الفجوة بين الطاقات الإنتاجية المتاحة من جهة والطلب المتزايد على البناء والتشييد من جهة أخرى، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويوفر بيئة ملائمة للنمو الاجتماعي والاقتصادي. تشير الدراسة إلى أن الاستثمار في قطاع البناء يعزز فرص العمل اللائق ويحقق عائداً اقتصادياً مجزياً، خاصة إذا تم دمج ممارسات مستدامة ودعم العمالة المحلية. ومن خلال تعزيز المهارات وتحسين ظروف العمل، يمكن للقطاع أن يصبح محركاً رئيسياً لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

ترتبط تأثيرات مضاعفة التوظيف بمستوى التنمية الاقتصادية، حيث تتطلب بعض القطاعات الاستثمار في البنية التحتية وزيادة إنتاجية العمالة. فقد خلصت منظمة العمل الدولية إلى أن التأثيرات الاقتصادية والتشغيلية تختلف حسب القطاع الفرعي، إذ قد يكون للاستثمارات التي تعتمد على المعدات ورأس المال مثل الطرق السريعة والمطارات والمباني الضخمة تأثير أكبر على الناتج الاقتصادي، بينما تتطلب الاستثمارات في قطاعات أخرى مثل الري أو الطرق الفرعية عمالة كثيفة.

يشير تقرير منظمة العمل الدولية (ILO, 2015a) إلى أن تبني أساليب كثيفة العمالة في الدول منخفضة الدخل، مثل تشغيل العمالة المحلية غير الماهرة في مشاريع بناء الطرق، يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية أعلى من الأساليب المعتمدة على المعدات الثقيلة. ويعود ذلك إلى تأثيرات مضاعفة على الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي تتراوح بين ضعفين وثلاثة أضعاف، نتيجة زيادة الأجور وتحفيز الاستهلاك المحلي. ومع ذلك، تواجه هذه البرامج تحديات رئيسية تتعلق بنقص التمويل وارتفاع تكاليف الأجور.

كما يوضح التقرير أن قدرة الاستثمار في البناء على توليد فرص العمل تختلف باختلاف مستوى التنمية الاقتصادية. ففي حين يؤدي استثمار مليون دولار في البناء إلى خلق 24 وظيفة فقط في الدول ذات الدخل المرتفع، يرتفع هذا الرقم إلى 158 وظيفة في الدول متوسطة الدخل. أما في البلدان منخفضة الدخل، فقد كشفت عينة من خمسة دول أن متوسط الوظائف المتولدة بلغ 635 وظيفة لكل مليون دولار، حيث تراوحت الأعداد بين 45 و2322 وظيفة حسب الدولة (ILO, 2015a). ومع ذلك، تراجعت هذه الإمكانية بسرعة في العقود الأخيرة، حيث انخفض مضاعف التوظيف في البلدان متوسطة الدخل من 542 وظيفة لكل مليون دولار عام 1995 إلى مستويات أقل بنسبة 70% بحلول عام 2009. ويُعزى هذا الانخفاض إلى زيادة الأتمتة والتصنيع المسبق في قطاع البناء، وهي اتجاهات مرشحة للاستمرار مع تقدم الدول منخفضة الدخل تنموياً.

ويؤكد التقرير أيضاً على أن أثر قطاع البناء على التوظيف يتباين بحسب مستوى التطور التكنولوجي. ففي مشاريع الطرق المعتمدة على المعدات، لا تتجاوز نسبة العمالة غير الماهرة 1% من إجمالي التكاليف، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 37% في المشاريع كثيفة العمالة. ووفقاً للتقديرات، يتطلب بناء كيلومتر واحد من الطرق نحو 5000 يوم عمل عند الاعتماد على العمالة اليدوية، مقابل 200 يوم عمل فقط باستخدام المعدات المتطورة. ورغم ذلك، خلصت منظمة العمل الدولية إلى أن الأثر الاقتصادي الأوسع للاستثمار في البناء يتجاوز أثره المباشر على التوظيف، خصوصاً في الدول منخفضة الدخل.

وعلى صعيد النمو الاقتصادي الكلي، أظهر التقرير أن الاستثمار في قطاع البناء يولد مضاعفاً اقتصادياً مرتفعاً مقارنة بالعديد من القطاعات الأخرى. ففي الدول متوسطة الدخل بلغ المضاعف 3.45 عام 2009، أي أن كل مليون دولار مستثمر في البناء أسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.45 مليون دولار. أما في الدول منخفضة الدخل، فقد تراوحت المضاعفات بين 3.5 و5.3 بمتوسط 4.4، ما يعكس أثراً اقتصادياً أكبر نسبياً. ويرتبط ذلك بانخفاض مستويات الواردات والاعتماد المكثف على سلاسل التوريد المحلية، الأمر الذي يحفز الاستهلاك ويوفر فرص عمل إضافية. ومع ذلك، تظل مساهمة القطاع في تحفيز الصناعات المحلية محدودة نسبياً في هذه الدول بسبب الاعتماد على المواد المستوردة وضعف سلاسل التوريد، حيث تراوح ترتيب القطاع بين المرتبة الثالثة والتاسعة ضمن 24 قطاعاً تمت دراسته.

وبشكل أكثر تخصيصاً، تمتلك مشاريع الإنشاء (من الإسكان إلى البنية التحتية) في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القدرة على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة واسعة النطاق. وفي هذا السياق، هناك مقياسان أساسيان لقياس أثر التشغيل في قطاع الإنشاءات: معامل التشغيل (employment coefficient) والمضاعف التشغيلي (employment multiplier). يشير معامل التشغيل إلى عدد الوظائف التي يتم خلقها لكل وحدة استثمار، وغالباً ما يُعبر عنه بعدد الوظائف لكل مليون دولار مستثمر. وفي الممارسة العملية، يُشتق هذا المعامل من معاملات التشغيل الناتج أو من بيانات مشاريع الإنشاءات، ويطبق بكثرة ضمن أطر جداول المدخلات - المخرجات أو مصفوفات المحاسبة الاجتماعية (SAM) (GIZ, 2023). أما المضاعف التشغيلي، فيقيس الوظائف غير المباشرة والمستحدثات لكل وظيفة مباشرة. حيث يشمل النوع الأول (Type I) الوظائف المباشرة وغير المباشرة، بينما يضيف النوع الثاني (Type II) تأثيرات الاستهلاك والإنفاق على خلق وظائف جديدة في الاقتصاد (GIZ, 2023; Boshoff & Seymore, 2016).

عند دراسة معامل التشغيل (عدد الوظائف لكل وحدة استثمار) في قطاع الإنشاءات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نلاحظ وجود اختلاف كبير بين الدول والأقاليم. فقد كشف تقييم للبنك الدولي لفرص العمل قصيرة الأجل الناتجة عن الإنفاق على البنية التحتية عن فروقات حادة، حيث يمكن للدول المستوردة للنفط أن تولد في المتوسط نحو 110,000 وظيفة مرتبطة بالبنية التحتية لكل مليار دولار مستثمر (نحو 110 وظائف لكل مليون دولار)، بينما تولد اقتصادات مجلس التعاون الخليجي نحو 26,000 وظيفة لكل مليار دولار (نحو 26 وظيفة لكل مليون دولار) (Estache et al., 2013). وتعكس هذه الفجوات اختلافات في كثافة العمالة، ومستويات الأجور، ومستويات استيراد المعدات ومستلزمات الإنتاج، وتنوع التكنولوجيا في المنطقة.

أما المضاعف التشغيلي في قطاع الإنشاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيتباين تبعا لبنية الاقتصاد، لكنه غالبا ما يعكس النمط ذاته لمعامل التشغيل. ففي الأردن، وُجد أن مضاعف النوع الأول لقطاع الإنشاءات (المباشر + غير المباشر) يتراوح بين 1.3-1.5 (ويزيد قليلا في النوع الثاني الذي يشمل الأثر المستحث) (GIZ, 2023). وهذا يعني أن كل وظيفة في القطاع تدعم نحو 0.3-0.5 وظيفة إضافية في قطاعات أخرى. ومع ذلك، يشير التقرير أيضا إلى قضايا منهجية في التفسير (مثل العمالة غير الرسمية والجزئية) قد تؤثر على قياس "عدد الوظائف لكل وحدة/استثمار" وبالتالي على المضاعف التشغيلي. أما في مصر، فيُظهر (Al-Ayouty, 2022) باستخدام جدول المدخلات-المخرجات، أن مضاعفات التشغيل في القطاعات الخدمية الرائدة تراوحت بين 1.44 و2.66، وقد اعتبر قطاع الإنشاءات ضمن هذه المجموعة (بين 1.4-1.5). ويعني ذلك أن وظيفة واحدة في قطاع الإنشاءات تولد نحو 0.4 وظيفة إضافية على مستوى الاقتصاد، مما يشير إلى أن مضاعفات التشغيل في هذا القطاع متواضعة لحد ما (إذ يشكل العمل المباشر في المشاريع معظم القيمة المضافة) مع أنه يخلق فرص تشغيل أمامية وخلفية في مواد البناء والنقل وغيرها. وبالمقابل، حققت قطاعات مثل العقارات أو الضيافة مضاعفات أعلى (نحو 2.6)، ما يشير إلى آثار مضاعفات أكبر (Al-Ayouty, 2022).

في فلسطين، لا تتوفر جداول مدخلات - مخرجات، حيث إن آخر الجداول المتوفرة هي للعام 2004. إحدى الدراسات غير المعتمدة على جداول المدخلات - المخرجات (Radwan, 2010) أظهرت أن زيادة قدرها مليون دولار في الاستهلاك الوسيط للإنشاءات ارتبطت (عبر تحليل الانحدار المعياري البسيط خلال الفترة 1994-2007) بخلق نحو 36 وظيفة إضافية على مستوى الاقتصاد ككل، ويعد هذا التقدير ذا قيمة إرشادية تقريبية، لكنه ضعيف منهجيا ولا يمكن الاعتماد عليه. وبالمقابل، طبق (Malul et al., 2008) نموذج المدخلات - المخرجات الإقليمي المتعدد (IRIO) على الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني. وأظهر الباحثون أن صدمة ناتج قدرها مليون دولار في قطاع الإنشاءات الفلسطيني تنتج نحو 114.8 وظيفة. وهذا تأثير كبير نسبيا مقارنة بالمتوسطات العالمية، لكنه يشمل الوظائف في إسرائيل، مما يعني أن القدرة الفعلية على توليد الوظائف داخل الاقتصاد الفلسطيني أقل. بالرغم من أن ضخ الأموال في الإنشاءات يحقق عائدا كبيرا على الناتج، إلا أنه قد لا يكون الخيار الأمثل لخلق وظائف مقارنة بقطاعات أخرى. فقد وجدوا أن المساعدات الخارجية للإنشاءات ولدت ثاني أعلى نمو في الناتج لفلسطين (بعد البنوك)، لكن إذا كان الهدف هو خلق وظائف، فإن الاستثمار في قطاعات مثل الخدمات المجتمعية والاجتماعية والأسرية والإدارة العامة سيخلق وظائف أكثر بكثير لكل دولار مستثمر (511.8 و131.8 وظيفة لكل مليون دولار من الناتج، على التوالي). وهذا يعني أن قطاع الإنشاءات الفلسطيني يمتلك مضاعف تشغيل أدنى نسبيا من بعض القطاعات الخدمية كثيفة العمالة، ولكن هذا التحليل لا يأخذ بالاعتبار استدامة الوظائف وآثارها طويلة الأجل. أيضا، اعتمدت الدراسة على جداول المدخلات-المخرجات لعام 1998، وهي قديمة ولا تعكس الواقع الحالي.

أما في الاقتصادات خارج منطقة الشيق الأوسط وشمال أفريقيا، يبين (Gundes 2011) أن قطاع الإنشاءات في تركيا يتمتع بروابط خلفية قوية (مع الإسمنت والمعادن والنقل والتجارة)، لكنه يملك روابط أمامية أضعف، ما يحد من دوره كقطاع رئيسي- في خلق العمالة رغم تأثيره التحفيزي الواضح على التشغيل قصير الأجل. وفي دراسة مقارنة لستة أسواق ناشئة (البرازيل، روسيا، الهند، إندونيسيا، الصين، جنوب أفريقيا)، يوثق (Gregori & Pietroforte 2015) كيف أن الاعتماد على الواردات وتكلفة المدخلات يفسران التباين في المضاعفات، إذ ترتفع معاملات التشغيل والمضاعفات حيثما كان الاعتماد المحلي أعلى والأجور أقل. أما في جنوب أفريقيا، فقد استخدم (Boshoff & Seymore 2016) جداول المدخلات - المخرجات لتقدير الوظائف المباشرة وغير المباشرة والمستحدثة المرتبطة بقطاع العقارات/الإنشاءات، وأظهروا آثارا تشغيلية كبيرة. وبشكل عام، تؤكد هذه الدراسات وغيرها أن قطاع الإنشاءات كثيف التشغيل ومرتبطة بسلاسل التوريد، لكن حجم أثره التشغيلي على مستوى الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على مدى الاعتماد على الإنتاج/ التصنيع المحلي، وهياكل الأجور، وما إذا كان التركيز على إنشاء الأبنية السكنية أو أشغال البنية التحتية التي تعتمد على المعدات الثقيلة.

### 1-6-3 البناء والاقتصاد الأخضر

في السياق ذاته، يمكن أن يسهم التحول نحو النمو الأخضر والتنمية المستدامة في توسيع أنشطة البناء وزيادة وظائف سلسلة التوريد المرتبطة بها. ففي العديد من البلدان النامية، يشهد عدد الوظائف الخضراء زيادة سريعة مع تحول الاقتصادات نحو نماذج أكثر استدامة، حيث أظهرت حكومة جنوب أفريقيا إمكانية خلق نحو 460 ألف وظيفة خضراء مباشرة صافية بحلول عام 2025. وتشير الأدلة إلى أن نمو الوظائف الخضراء في البلدان النامية (6.1%) أعلى من متوسط نمو العمالة الرسمية الإجمالية (5.8%)، ومع ذلك، قد يؤدي التحول إلى ممارسات أكثر كفاءة إلى اختلالات قصيرة الأجل نتيجة لاستبدال الوظائف غير الفعالة والتي تتطلب عمالة كثيفة. ووفقا (Bowen & Kuralbayeva 2015)، هناك إمكانية لتدمير الوظائف في الصناعات كثيفة الكربون مثل البناء، إلا إذا تم إعادة تدوير الضرائب البيئية، مثل رسوم الكربون، إلى أنشطة قد تساهم في خلق فرص عمل إضافية كالاستثمار في القطاعات المستدامة (Mella & Savage, 2018).

### 1-6-4 دور القطاع المصرفي في نمو قطاع الإنشاءات

يُعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية لدعم قطاع البناء والإنشاءات من خلال توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المختلفة. فهو يقوم بدور الوسيط المالي بين الأفراد الذين يمتلكون فوائض مالية وبين المستثمرين الذين يحتاجون إلى التمويل، مما يساهم في توجيه المدخرات نحو الأنشطة الاستثمارية. هذا الدور يعزز الإنتاجية ويدفع عجلة النمو الاقتصادي عبر توسيع قاعدة الموارد المالية، الأمر الذي يتيح تنفيذ المشاريع الكبرى وتحقيق الاستدامة في قطاع البناء، بما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي الكلي (Nzotta, 2004).

غير أن فاعلية هذا الدور تتطلب وجود نظام مالي متطور قادر على ضمان التدفق الكافي للأموال بشكل يعزز النشاط الاقتصادي. وهنا تبرز أهمية الإصلاحات الهيكلية في القطاع المصرفي، مثل تطوير التشريعات والقوانين الداعمة للتحرر المالي، وتبني سياسات قائمة على تخفيض الفائدة وتشجيع الاقتراض والاستثمار. مثل هذه الإصلاحات ترفع من كفاءة النظام المصرفي وتزيد قدرته على تمويل المشاريع، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الاستثمارات في قطاع البناء (Olanipekun & Saka, 2021).

يُعد قطاع البناء من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تساهم في تلبية الطلب الكلي. ولذا من الضروري أن يكون هناك تدفق ائتماني مناسب من القطاع المصرفي لضمان استدامة العمليات الإذشائية وتلبية الاحتياجات التنموية (Hashim & Mamman, 2013). كما أن تقلبات هذا القطاع شديدة التأثير بالسياسات النقدية والمالية، حيث يؤدي التوسع المالي إلى زيادة التسهيلات الائتمانية، وبالتالي زيادة الاستثمارات في هذا القطاع (Shaw, 1973; Mickinon, 1973).

بناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين القطاع المصرفي وقطاع البناء علاقة تكاملية؛ فالقطاع المصرفي يوفر التمويل الذي يضمن استمرار نشاطات البناء وتوسيعها، بينما يساهم البناء بدوره في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وتعزيز الطلب على الاستثمارات. ومن ثم فإن وجود سياسات نقدية ومالية رشيدة، إلى جانب نظام مصرفي فعال، يُعد شرطاً أساسياً لضمان نمو قطاع البناء وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية الشاملة.

### 1-6-5 فجوة المهارات في قطاع البناء والإنشاءات

تُعد فجوة المهارات في قطاع البناء والإنشاءات في فلسطين من القضايا المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على تطوير هذا القطاع الحيوي (عبد الله، 2018). تتبع هذه الفجوة من عدة أسباب رئيسية، أبرزها: عدم الاستقرار السياسي، ضعف منظومة إعداد وتأهيل الموارد البشرية، التحديات التي يفرضها الم شغلون، وعوامل تتعلق بالسلطات الرقابية. يُعد الاحتلال والسياسات الإسرائيلية العائق الأكبر أمام تطور قطاع البناء، إذ أدى الركود الاقتصادي ونقص الموارد الأساسية إلى إضعاف قدرة القطاع على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة. من أبرز العوامل المؤثرة في هذا السياق عدم استقرار السوق المحلي وانغلاقه عن الأسواق الخارجية، وتفضيل العمالة الفلسطينية المتخصصة لسوق العمل الإسرائيلي بسبب الأجور المرتفعة، وغياب المشاريع الكبيرة التي تعزز المهارات العملية. أما على صعيد إعداد وتأهيل الموارد البشرية، فتعاني فلسطين من نقص في بعض التخصصات الهندسية، مثل هندسة التخطيط والمساحة، إلى جانب ضعف المهارات الحياتية والإدارية، وهو ما ينعكس سلباً على أداء المهندسين والفنيين. كما أن غياب التدريب العملي أثناء الدراسة وبعد التخرج أدى إلى ضعف تأهيل المهندسين الجدد وصعوبة اندماجهم في سوق العمل. وعلى مستوى الم شغلين، فإن عدم توفر برامج تدريبية متكاملة واستمرار الاعتماد على التعليم النظري يعيق تطوير المهارات المهنية. ومن ناحية أخرى، يساهم غياب إطار قانوني وتنظيمي فعال في فوضى التعليم والتدريب المهني، مما يزيد من تعقيد مشكلة فجوة المهارات في القطاع.

أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن قطاع البناء يعاني من نقص في المهارات العليا، خصوصاً في مجالات الإدارة والقيادة، حيث يواجه المهندسون الجدد صعوبة في التكيف مع متطلبات السوق. كذلك، تعاني الوظائف الوسطى من فجوة مهارات كبيرة نتيجة ضعف التعليم والتدريب المهني. بناءً على هذه المعطيات، توصي الدراسة بعدد من الإجراءات للحد من فجوة المهارات، من بينها: تحسين منظومة التعليم والتدريب المهني عبر تطوير برامج تدريبية متكاملة تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز التعاون بين الجامعات والمراكز التدريبية والشركات. كما توصي بإطلاق برامج تعليم مستمر لتعويض الفجوات في المهارات المهنية، وتحفيز الاستثمار في قطاع البناء لإنشاء مشاريع كبيرة ومستدامة تدعم تطوير المهارات وتجذب الاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، شددت الدراسة على أهمية تطوير المهارات الحياتية والمعرفية، مثل القيادة والتواصل، ودمجها في المناهج الدراسية لضمان جاهزية الخريجين لسوق العمل. كما أكدت ضرورة توسيع فرص التدريب العملي عبر توفير بيئة تدريبية

متكاملة تتيح للطلاب اكتساب المهارات المهنية المطلوبة. أما بالنسبة للوظائف العليا، أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز تدريب متخصصة من قبل النقابات الهندسية لتقديم برامج تدريبية حديثة تغطي التخصصات الهندسية المطلوبة، مثل هندسة المباني الخضراء والطاقة المتجددة. أما بالنسبة للوظائف الوسطى، فقد اقترحت اعتماد التوصيف المعياري للمهن وتطبيق نظام التلمذة المهنية، الذي يوفر تدريباً عملياً ضمن بيئة العمل الحقيقية، مما يسهم في سد الفجوة بين الشباب واحتياجات سوق العمل. وأخيراً، أكدت الدراسة على أهمية تبني نهج شامل للإصلاح يشمل تحسين التعليم، تطوير التدريب، وتحديث التشريعات المنظمة للقطاع، مع ضرورة تعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق تنمية مستدامة في قطاع البناء الفلسطيني.

### 1-6-6 التدريب والتأهيل المهني

يُعد التدريب في قطاع البناء والإذ شئات عاملاً أساسياً في تنمية القدرات وتعزيز الكفاءة المهنية. إلا أن تقييم الاحتياجات التدريبية وتوفير الموارد اللازمة غالباً ما يكون دون المستوى المطلوب (ILO, 2019). وعلى الرغم من أهمية إنتاج مواد تدريبية متكاملة، فإن هذه العملية تستهلك وقتاً وموارد كبيرة، في حين تظل هناك تحديات أخرى تتطلب الاهتمام، مثل تحسين جودة التدريب وضمان استدامته لمواكبة التطورات المتسارعة في تقنيات البناء.

تعاني مؤسسات التدريب المتخصصة في قطاع البناء من قيود عديدة تتعلق بالقدرة الاستيعابية، والموارد البشرية، والتمويل اللازم لتطوير البرامج التدريبية الحديثة وتبني تقنيات البناء المتطورة. كما تختلف توقعات الشركات والمشغلين بشأن نتائج التدريب وتأثيره، مما يجعل من الضروري تحديد أهداف واضحة وواقعية تلبى احتياجات السوق، مع إشراك جميع الجهات ذات الصلة كوزارة العمل، ووزارة التعليم العالي، واتحاد المقاولين، ومؤسسات التعليم العالي والمهني، لضمان تحقيق الأثر المرجو. وفي ظل ضعف القدرة التدريبية، تعتمد العديد من المؤسسات على الدعم الخارجي من الجامعات والقطاعين العام والخاص، بينما تعد برامج تدريب المدربين أداة مهمة لتعزيز كفاءة العاملين في هذا القطاع الحيوي (ILO, 2019).

ورغم توفر العديد من المواد التدريبية في مجالات الهندسة والإذ شئات، إلا أن تكييفها وفقاً لمتطلبات السوق المحلي يمثل تحدياً كبيراً يتطلب تطوير مناهج تدريبية متخصصة. وعلى الرغم من أهمية التدريب في تحسين الأداء المهني، إلا أنه لا يكفي وحده لمعالجة المشكلات الإدارية والتنظيمية التي يواجهها قطاع البناء، مما يستدعي تبني إجراءات إضافية لضمان تحقيق نتائج مستدامة. تشير التجارب إلى أن التدريب على تقنيات البناء الحديثة، مع التركيز على المهارات العملية والجودة، يحقق نجاحاً ملحوظاً، إلا أن ضعف الاستمرارية في تنمية المهارات يحد من كفاءة العاملين على المدى الطويل (ILO, 2019).

يحتاج قطاع البناء إلى برامج تطوير مستمرة تتيح للمهندسين والفنيين اكتساب مهارات جديدة ومواكبة التطورات التكنولوجية. كما أن العمالة الكبيرة المنتجة، التي تُعد عنصراً أساسياً في مشاريع البنية التحتية، تتطلب إدارة وتنظيماً دقيقين لضمان توظيفها بشكل عادل يتماشى مع معايير العمل اللائق، بما في ذلك توفير أجور عادلة، حماية اجتماعية، وضمان بيئة عمل آمنة. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعكس فرص العمل في قطاع البناء طبيعته المتغيرة، مع التركيز على تطوير المهارات لخلق وظائف أكثر استدامة.

تعد الصيانة المستمرة لمشاريع البنية التحتية عاملاً رئيسياً في خلق فرص عمل طويلة الأجل، خاصة في المناطق الريفية، مما يستدعي اتخاذ تدابير لضمان سلامة العمال في بيئة العمل التي غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر. وهنا، يصبح الالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية أمراً ضرورياً للحفاظ على سلامة العمال وضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة وجودة عالية.

أما فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني في قطاع البناء، فيُعد أداة رئيسية لدعم التنمية وتعزيز تنافسية الصناعة. لذا، من الضروري تصميم برامج تدريب متخصصة تشمل المهارات الفنية والإدارية، إضافة إلى منح شهادات تأهيل معترف بها رسمياً، واعتماد مؤسسات تدريبية متطورة لضمان تلبية احتياجات سوق العمل وتعزيز كفاءة القطاع (ILO, 2019).

### 1-6-7 التجربة الفلسطينية السابقة في تنمية قطاع البناء والإنشاءات ودوره في التشغيل

لعب قطاع البناء دوراً كبيراً في توفير فرص العمل خلال فترة إعادة الإعمار بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2000) (Barakat & El-Kahlout, 2004). حيث استوعب العديد من العمال الفلسطينيين، خاصة في مشاريع بناء المنازل والطرق والبنية التحتية المدمرة. وبفضل طبيعته الكثيفة الاستخدام للعمالة، ساعد القطاع في امتصاص جزء من البطالة المرتفعة في المجتمع الفلسطيني. كما خلق القطاع فرص عمل غير مباشرة في العديد من المجالات مثل صناعة المواد الإنشائية (الطوب، والأسمنت، والخشب)، بالإضافة إلى النقل والخدمات الهندسية، مما ساعد على تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي. يتضح من الدراسة أن قطاع البناء لعب دوراً محورياً في معالجة البطالة التي تفاقمت بسبب الحروب المستمرة والدمار الذي لحق بالبنية التحتية، لكنه لم يكن كافياً لتحقيق استدامة تشغيلية على المدى الطويل. لذا أوصى الباحثان بضرورة وجود تدخلات اقتصادية وسياسات تهدف إلى تقوية قطاعات أخرى مثل التعليم، الصناعة، والخدمات لتوفير فرص عمل مستدامة، بالإضافة إلى تحسين الوضع المالي للقطاع الخاص الفلسطيني لتوفير المزيد من التمويل المحلي لمشاريع البناء. مع ذلك، لم تكن هذه الفرص دائمة أو مستقرة، إذ واجه القطاع تحديات كبيرة تتعلق بالتمويل، حيث اعتمد قطاع البناء بشكل كبير على المنح الدولية والمساعدات. إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي كان يشكل تهديداً مستمراً لهذا القطاع، مما حد من قدرته على استدامة التوظيف لفترات طويلة. كما أن الاعتداءات والتقييدات الإسرائيلية على التنقل والبناء في الأراضي الفلسطينية شكلت عوامل إضافية حدت من فعالية قطاع البناء في خلق فرص عمل مستدامة. كما تأثرت قدرة المشاريع على النمو بشكل كبير بسبب القيود المفروضة على الاستيراد والإنتاج المحلي، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المشاريع وإبطاء وتيرتها.

من ناحية أخرى، ركزت دراسة "الإسكان والعمومية في دراسات فلسطين" على الدور الحاسم الذي يلعبه الإسكان في فهم الاقتصاد السياسي والجغرافيا الاجتماعية في فلسطين (Rabie, 2020). يقدم التحليل الذي اعتمد على دراسات ميدانية أُجريت بين عامي 2007 و2017، نظرة عميقة للخصوصيات المحلية للعلاقة بين الإسكان والطبقات الاجتماعية، والملكية الخاصة، والتحويلات الاقتصادية. يشير الباحث إلى أن الإسكان في فلسطين يعتبر أكثر من مجرد مشروع اقتصادي، إذ يمثل جزءاً من العمليات المادية والاجتماعية التي تؤثر على العلاقات السياسية والاقتصادية. فالاحتلال الإسرائيلي يعيد تشكيل الفضاء الاقتصادي في فلسطين عبر التحكم في الفرص الاقتصادية، مما يجعل الإسكان وسيلة لاستيعاب هذه التحديات عبر مشاريع مثل مدينة روابي. كما تُظهر الدراسة أن الإسكان في فلسطين مرتبط بشدة بالسياسات الدولية، مثل تدفق رؤوس الأموال والتمويل الأجنبي، والممارسات النيوليبرالية

في التخطيط والتنمية. ويُستخدم الإسكان أيضا كوسيلة لتلبية متطلبات الطبقة المتوسطة التي تسعى للاستقرار وسط ظروف سياسية واقتصادية مضطربة.

علاوة على ذلك، يشير الإسكان قضايا تتعلق بالعدالة الاجتماعية، إذ يعكس الاختلافات الطبقية والاجتماعية بين الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، يُظهر مشروع "روابي" كيف يمكن للإسكان أن يخلق أملا في الاستقرار والتنمية، حتى وإن كان على حساب ديون شخصية طويلة الأجل. كما تبرز الدراسة التحولات في توقعات السكان، حيث يطالب الفلسطينيون بمرافق حديثة مثل البنية التحتية المتقدمة، والمساحات الخضراء، والخدمات المجتمعية، مما يجعل المشاريع السكنية الحديثة موجهة لتحقيق هذه الاحتياجات المتزايدة.

### 1-6-8 تجربة رواندا

يعتبر قطاع البناء أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد في رواندا، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل للعمالة الماهرة وغير الماهرة على حد سواء ( Rwanda Development Board/ Chief Skills Office, 2021). وتُعد مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل الطرق والجسور والإسكان، ركائز أساسية في الاستراتيجية الاقتصادية لرواندا، إذ تسهم في تحسين الاتصال بين المناطق وتحفيز النشاط الاقتصادي في القطاعات المرتبطة.

ورغم أهميته، يواجه قطاع البناء في رواندا عدة تحديات تعيق نموه وقدرته على خلق فرص العمل. من أبرز هذه التحديات: نقص المهارات، حيث يشكل غياب العمالة المدربة عائقا أمام تنفيذ المشاريع المعقدة، إلى جانب محدودية التدريب في أساليب البناء الحديثة مما يحد من الإنتاجية والجودة. إلى جانب ذلك، يواجه القطاع صعوبات في الوصول إلى التمويل الميسر، مما يعيق انطلاق وإنجاز المشاريع، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات الفائدة والاعتماد الكبير على مصادر التمويل الخارجية. كما تمثل الحواجز التنظيمية والسياساتية تحديا إضافيا، إذ تؤدي التأخيرات البيروقراطية في الحصول على التصاريح والموافقات إلى إبطاء تنفيذ المشاريع، كما أن التطبيق غير المنتظم للقوانين والمعايير يقلل من كفاءة القطاع. علاوة على ذلك، يواجه قطاع البناء تحديات بيئية ناجمة عن التوسع العمراني السريع، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على مواد البناء، واستنزاف الموارد، وتدهور البيئة، خاصة في ظل غياب آليات فعالة لإعادة تدوير النفايات الناتجة عن البناء ( Rwanda Development Board/Chief Skills Office, 2021).

ولمواجهة هذه التحديات، اعتمدت رواندا مجموعة من الاستراتيجيات المبتكرة لتطوير قطاع البناء وتعزيز قدرته على خلق فرص العمل. من بين هذه الاستراتيجيات، ركزت الجهات الحكومية على بناء القدرات وتنمية المهارات، من خلال إنشاء مؤسسات تعليمية تقنية ومهنية (Technical and Vocational Education and Training - TVET) لتزويد العمال بالمهارات اللازمة، والتعاون مع منظمات دولية لتقديم التدريب في التقنيات الحديثة وإدارة المشاريع. كما عززت رواندا استخدام المواد المحلية والاستدامة في قطاع البناء، عبر تشجيع استخدام الموارد المحلية لتقليل الاعتماد على الواردات وخفض التكاليف، إلى جانب اعتماد سياسات تدعم ممارسات البناء المستدامة للحد من الآثار البيئية. وفيما يتعلق بالإصلاحات المالية والحوافز، طورت الحكومة أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership (PPP) لجذب الاستثمارات، كما قدمت حوافز ضريبية وقروضا منخفضة الفائدة للشركات المشاركة في مشاريع البنية التحتية الكبرى. كذلك، عملت رواندا على تبسيط العمليات التنظيمية لتقليل التأخيرات والبيروقراطية، وتعزيز الالتزام بمعايير البناء من خلال التدريب والمراقبة.

وتقدم تجربة رواندا في قطاع البناء دروساً قيمة للدول النامية، خاصة فيما يتعلق بدمج القطاع في استراتيجيات التنمية الاقتصادية. فقد تبنت الحكومة رؤية واضحة تدعم تطوير البنية التحتية، من خلال خططها التنموية مثل "رؤية رواندا 2020"، التي أولت أولوية كبيرة لقطاع البناء كوسيلة لتحقيق أهداف التحضر والتطور الاقتصادي. كما ركزت رواندا على توظيف الشباب في مشاريع البناء، حيث صُممت هذه المشاريع لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إلى جانب إطلاق برامج تدريبية لتعزيز المهارات بما يتماشى مع التركيبات الديموغرافية. كذلك، وضعت رواندا الاستدامة كأحد المبادئ الأساسية في قطاع البناء، من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة، مثل معايير البناء الأخضر واستخدام الطاقة المتجددة في المشاريع، مما ينسجم مع رؤية الدولة للاستدامة، والحفاظ على البيئة (Rwanda Development Board/Chief Skills Office, 2021).

يمكن أن تقدم هذه الاستراتيجيات رؤية قيّمة للحالة الفلسطينية، حيث يمتلك قطاع البناء إمكانات مشابهة من حيث توفر القوى العاملة وكونه في دولة نامية تعاني من معدلات بطالة مرتفعة. ومن بين الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها، تطوير برامج تدريب مهني لمعالجة نقص المهارات ومواءمة قدرات القوى العاملة مع احتياجات القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى التعاون مع القطاع الخاص والدول المانحة لامتلاك تقنيات البناء الحديثة. كذلك، يمكن تشجيع إنتاج المواد المحلية لتقليل الاعتماد على الواردات وخفض تكاليف المشاريع، مع دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج وتوريد المواد اللازمة لقطاع البناء والإنشاءات. كما يمكن تحسين الأطر التنظيمية من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البناء الحكومية، لخلق فرص استثمارية وتمويل المشاريع الكبرى مثل الإسكان والبنية التحتية، مع تقديم حوافز للمستثمرين من الجاليات الفلسطينية في الخارج للمساهمة في هذا القطاع. وأخيراً، يمكن تعزيز الممارسات المستدامة من خلال دمج تقنيات البناء الأخضر والتصميمات الموفرة للطاقة في المشاريع، وإطلاق مبادرات لإعادة تدوير المواد الناتجة عن البناء للحد من الآثار البيئية.

## الفصل الثاني:

### الأهمية الاقتصادية لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية

تتمثل الأهمية الاقتصادية لقطاع الإنشاءات في مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الثابت والعمالة من مختلف مستويات المهارة، ضافة إلى دوره الرئيسي في توفير المرافق وخدمات البنية التحتية اللازمة لعمل المنشآت الاقتصادية بكفاءة وجذب الاستثمارات. كما أن لقطاع الإنشاءات أثراً مضاعفاً على الاقتصاد، إذ يساهم نموه في توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة مثل الصناعة، والنقل، والتمويل، والتأمين. أيضاً، يتقلد قطاع الإنشاءات دوراً محورياً في التنمية الاجتماعية متمثلاً بالأساس في التوسع الحضري، وتوفير المساكن، والمرافق العامة للمواطنين. ونستعرض في هذا القسم مساهمة قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الفلسطيني، مع التركيز على الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار والتشغيل.

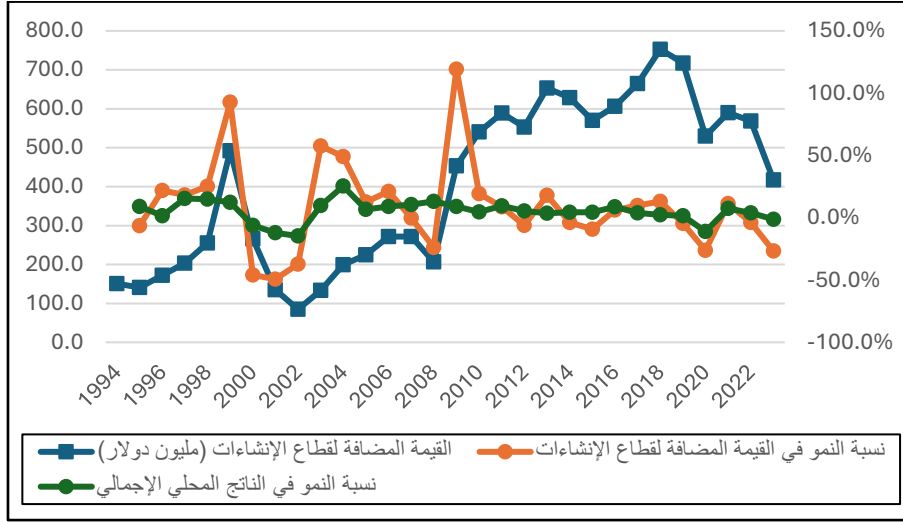
#### 1-2 مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي

يلاحظ من الشكل (1-2) الارتباط الوثيق بين أداء قطاع الإنشاءات والتطورات السياسية. فقد شهد القطاع نمواً ملحوظاً في السنوات الخمس الأولى من إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، أو ما يسمى بالفترة الانتقالية، بعد أن استلمت السلطة مهام تطوير البنية التحتية ومنح التراخيص في المناطق الخاضعة لسيطرتها حسب اتفاقية أوسلو، وبدأت بتنفيذ خططها التنموية. إلا أن هذا التقدم سرعان ما تراجع مع اندلاع الانتفاضة الثانية وتشديد الممارسات القمعية للاحتلال من إغلاق، واجتياحات، وتسريح للعمال، وبدء بناء جدار الفصل العنصري. تضاعفت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات ما بين عامي 2002 و2005 نتيجة جهود إعادة إعمار البنية التحتية وترميم الدمار الذي نتج عن الاجتياح الإسرائيلي، وحافظت على نفس المستوى تقريباً حتى عام 2008.

بعد الانقسام والحرب على قطاع غزة في نهاية عام 2008، وتبني السلطة الفلسطينية خطتي الإصلاح والتنمية 2008-2010 والتنمية الوطنية 2011-2013، شهد قطاع الإنشاءات قفزة كبيرة استمرت حتى عام 2013. وما تخلل هذه الفترة من تغيير جذري في هيكل الاقتصاد الفلسطيني مع تقلد القطاع المصرفي والتمويل دور محوري في عملية التنمية ووصول المساعدات الخارجية لذروتها وتزايد أعداد العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية، بالإضافة إلى جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة بعد حرب 2008.

على إثر الحرب على قطاع غزة في سياق العام 2014، فقد قطاع الإنشاءات جزء كبير من التقدم الذي أحرزه في الفترة السابقة. حيث إن وضعف جهود إعادة الإعمار في الفترة التي تلت حرب 2014، وتشديد الحصار على غزة ومنع دخول مواد البناء، والتراجع في المساعدات الخارجية أضعفت فرص انتعاش قطاع الإنشاءات. أما في الضفة الغربية، فشهدت القيمة المضافة تحسناً نسبياً حتى عام 2018 حيث وصلت إلى 750 مليون دولار، ثم بدأت بعد ذلك بالتراجع مع تفاقم الأزمة السياسية، واحتجاز الاحتلال لأموال المقاصة الفلسطينية، وتفاقم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، وتداعيات جائحة كورونا. استمر قطاع الإنشاءات بالتراجع في عام 2023 بسبب حرب الإبادة التي شنها الاحتلال على قطاع غزة، حيث تراجعت القيمة المضافة في العام 2023 بنسبة 27% مقارنة بالعام 2022. وكما هو متوقع تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية في عام 2024 مقارنة بالعام 2023، حيث سجل قطاع الإنشاءات أعلى نسبة تراجع بنسبة بلغت 38% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

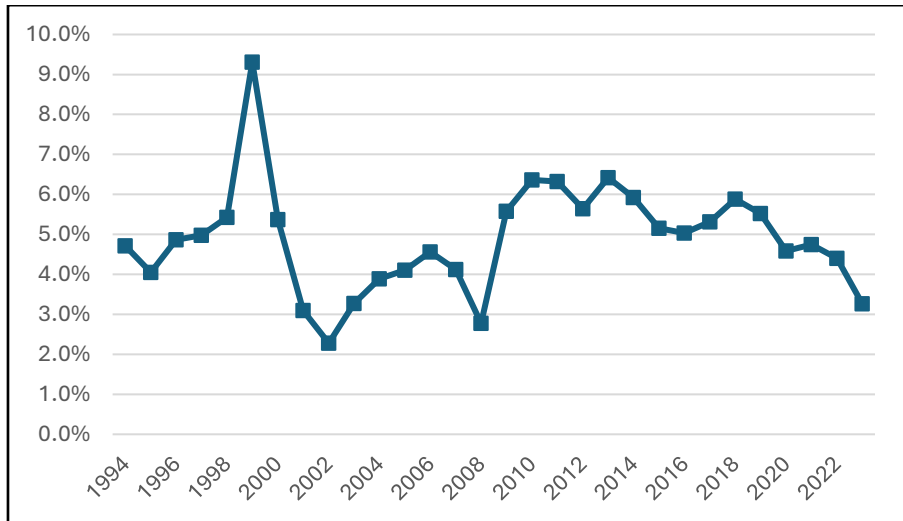
شكل 1-2: القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية بالمليون دولار  
(أسعار ثابتة 2015)، 2023-1994



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

بلغت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي بالضفة الغربية نحو 3.3% في عام 2023. يلاحظ من الشكل (2-2) أن مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي وصلت لذروتها في العام 1999، حيث بلغت 9.3%، وانخفضت بعد ذلك إلى أقل قيمة تاريخية لها في عام 2002، حيث بلغت 2.3%. عام شهدت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً مستمراً في العشر سنوات الأخيرة في الضفة الغربية حيث تراجعت من 6.4% في عام 2013 لتصل إلى 3.3% في عام 2023.

شكل 2-2: مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي  
في الضفة الغربية، 2023-1994

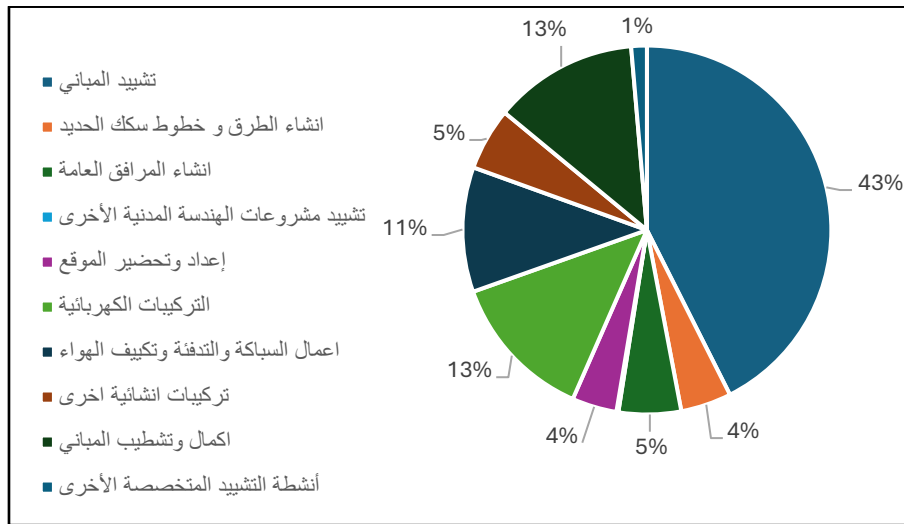


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

## 2-2 عدد المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية وعدد العاملين فيها

بلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية 591 منشأة في العام 2017، بزيادة بمعدل نمو قدرها 38% مقارنة بالعام 2012 الذي بلغ فيه العدد 429 منشأة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018). وصاحب هذا النمو نمو في التشغيل بنسبة 77%، إذ ارتفع عدد العاملين من 3,214 عاملاً في العام 2012 إلى 5,691 عاملاً في العام 2017. تشكل هذه المنشآت ما نسبته 0.5% من إجمالي المنشآت العاملة في الضفة الغربية. كما يصنف نحو 58% من منشآت هذا القطاع كمنشآت متناهية الصغر تشغل بين 1-5 عمال، في حين أن 90% منها تشغل أقل من 20 عاملاً. يوضح الشكل (2-3) أدناه توزيع المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات حسب التصنيف الدولي المعياري الرابع المفصل للأنشطة الاقتصادية (ISIC 4)، حيث إن 43% من هذه المنشآت تعمل في تشييد المباني، و13% في مجال التركيبات الكهربائية، ومثلها في إكمال وتشييد المباني، و11% في أعمال السباكة والتدفئة والتكييف.

شكل 2-3: توزيع المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، 2017



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت، 2017.

## 3-2 الاستهلاك الوسيط

يُعرف الاستهلاك الوسيط بأنه كمية أو قيمة المدخلات المستخدمة أو المستهلكة أو المتلفة أو المحولة خلال العملية الإنتاجية. ومن الطبيعي أن تكون كمية الاستهلاك الوسيط متناسبة طردياً مع كمية الإنتاج، فكلما زاد الإنتاج زاد الاستهلاك الوسيط. وتشير البيانات الواردة في الجدول (2-1) إلى أن نسبة الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج شهدت تقلبات طفيفة على مدار الفترة (2013-2018)، إلا أنها حافظت على متوسط بلغ حوالي 50%. وتعكس هذه النسبة مدى اعتماد قطاع الإنشاءات على مدخلات الإنتاج، التي تشمل بشكل رئيسي مواد البناء، والزيوت والوقود، بالإضافة إلى استهلاك الكهرباء والمياه، وهي جميعها عناصر أساسية في العملية الإنتاجية.

جدول 1-2: قيمة الاستهلاك الوسيط ونسبته من الإنتاج  
في قطاع الإنشاءات بالآلاف دولار أمريكي، (2013-2018)

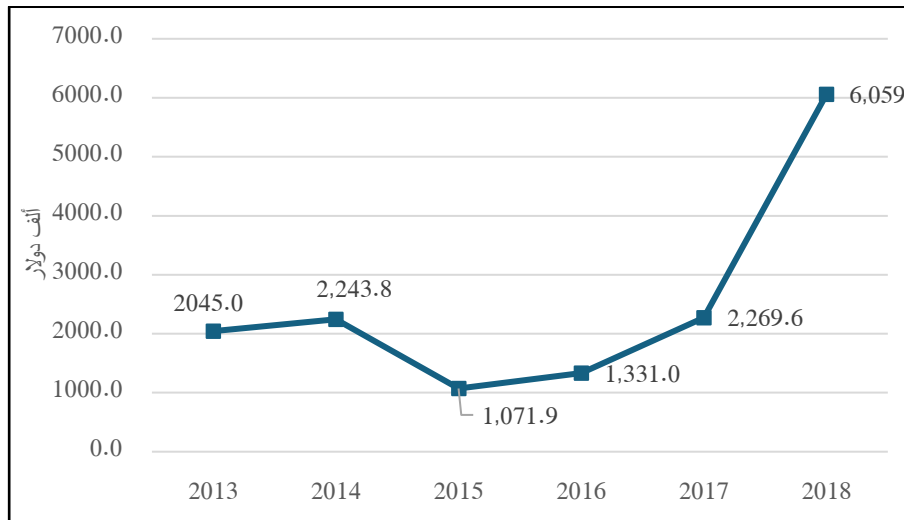
| السنة | الاستهلاك الوسيط لقطاع<br>الإنشاءات | نسبة الاستهلاك الوسيط من<br>الإنتاج الكلي |
|-------|-------------------------------------|---|
| 2013  | 240,204                             | 60%                                       |
| 2014  | 146,096                             | 38%                                       |
| 2015  | 144,822                             | 47%                                       |
| 2016  | 199,724                             | 52%                                       |
| 2017  | 240,321                             | 48%                                       |
| 2018  | 267,929                             | 54%                                       |
|       | المتوسط                             | 50%                                       |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2013-2018. رام الله، فلسطين.

#### 4-2 الاستثمار

تم الاستناد إلى قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت كمؤشر على مدى استثمار المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات في شراء أصول منتجة كالآلات. يبين الشكل (2-4) أن الاستثمار بلغ أعلى قيمة له في العام 2018 بقيمة (6.1 مليون دولار) ثلاثة أضعاف قيمة الاستثمار في عام 2013، ثم انخفض بشكل كبير في الأعوام التالية ليصل إلى 1.3 مليون دولار أمريكي في العام 2015. يوضح الجدول (2-3 في ملحق الجداول) أن نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من الإنتاج في قطاع الإنشاءات قليلة نسبياً، حيث بلغت 1%. ويعود ذلك إلى الطبيعة التشغيلية لهذا القطاع، التي تعتمد بشكل أساسي على الأيدي العاملة أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا والآلات الثقيلة. فالعمالة البشرية تشكل العنصر الأساسي في عملية الإنتاج، مما يفسر انخفاض حجم الاستثمار في الأصول الرأسمالية الثابتة مقارنة بقطاعات أخرى ذات طابع صناعي يعتمد على الآلات المتقدمة.

شكل 2-4: قيمة التكوين الرأسمالي الثابت بالآلاف دولار  
أمريكي للمنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات، 2013-2018

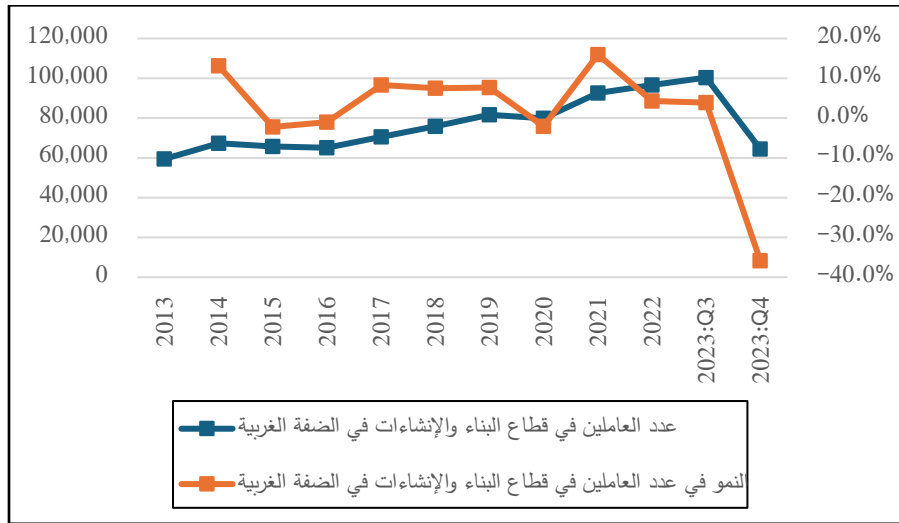


## 5-2 مساهمة قطاع الإنشاءات في التشغيل

يعد قطاع البناء والإدشاءات من القطاعات الحيوية في سوق العمل في الضفة الغربية، حيث يساهم بشكل ملحوظ في تشغيل العاملين المهرة وغير المهرة، رغم التحديات المرتبطة بالمنافسة مع سوق العمل الإسرائيلي. وفقاً لبيانات سوق العمل الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت نسبة العاملين في قطاع البناء والإنشاءات من إجمالي القوى العاملة في السوق المحلي 13% خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2023.

شهد القطاع نمواً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث ارتفع عدد العاملين فيه من حوالي 60 ألف عامل عام 2013 إلى نحو 100 ألف عامل، بمعدل نمو سنوي بلغ 5.5%. ومع ذلك، تأثر القطاع سلباً نتيجة الحرب على قطاع غزة والتداعيات الاقتصادية المرتبطة بها، مما أدى إلى انخفاض عدد العاملين بنسبة 36%، ليصل إجمالي مساهمة قطاع البناء في التشغيل إلى 10%.

شكل 5-2: عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية 2013-2023.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات سوق العمل.

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أهمية دور قطاع البناء والإنشاءات في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يساهم هذا القطاع بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وتشغيل الأيدي العاملة، مما يحد من معدلات البطالة المرتفعة ويدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما تعكس البيانات التحديات التي يواجهها قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية، والتي تشمل التقلبات الاقتصادية، والتأثيرات السياسية، ومدى توفر التمويل والاستثمار في هذا القطاع الحيوي. لذلك فإن تعزيز قطاع البناء والإنشاءات يجب أن يكون أولوية في سياسات التنمية الاقتصادية في فلسطين، نظراً لدوره المحوري في تطوير البنية التحتية، وتوفير المساكن، وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية.

## الفصل الثالث:

### خصائص العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في السوق المحلي والسوق الإسرائيلي

يركز هذا الفصل على دراسة خصائص العاملين من الضفة الغربية في قطاع البناء والإنشاءات في كل من السوق المحلي الفلسطيني وسوق العمل الإسرائيلي، من خلال تحليل الاتجاهات والنمو في أعداد العاملين في هذا القطاع، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في جذب العمالة نحو سوق العمل الإسرائيلي. كما يتناول الفصل المستويات التعليمية للعاملين، وطبيعة المهن التي يشغلونها، فضلاً عن أنماط العمل، سواء من خلال التوظيف لدى الشركات والمؤسسات أو من خلال العمل الفردي والمستقل. ويهدف هذا التحليل إلى تشخيص واقع العمالة في قطاع البناء والإنشاءات، وتحديد مدى إمكانية استيعاب هؤلاء العمال في السوق الفلسطيني، في حال طرأت تغييرات على الأوضاع الاقتصادية التي قد تتيح تطوير سياسات فعالة لإعادة دمجه في الاقتصاد المحلي.

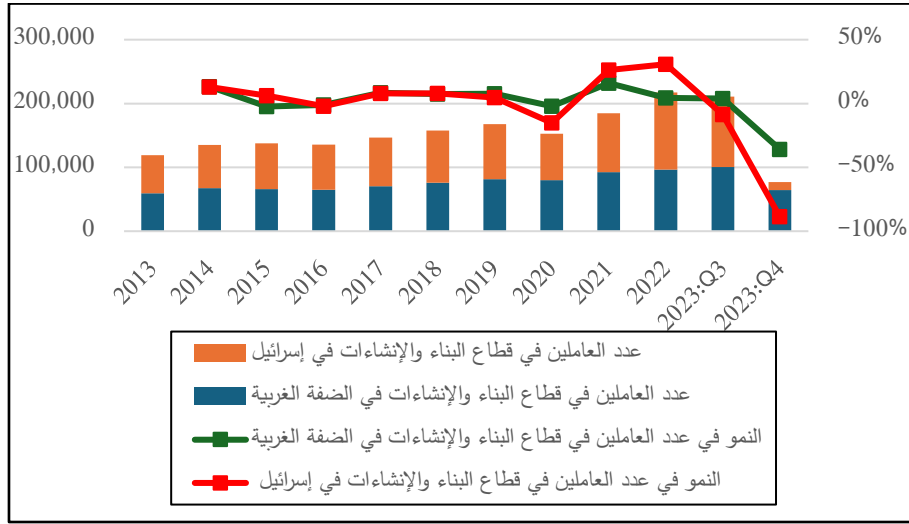
#### 1-3 التطور التاريخي لأعداد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات

يوضح الشكل (1-3) الاتجاهات الزمنية لتطور أعداد العاملين من الضفة الغربية في قطاع البناء والإنشاءات، في كل من السوق المحلي والسوق الإسرائيلي، خلال الفترة الممتدة من عام 2013 وحتى الربع الثالث من عام 2023. وتشير البيانات إلى أن هذا العدد شهد زيادة مطردة على مدار العقد الماضي، مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية. مع ذلك، طرأت تحولات جذرية على واقع العمالة الفلسطينية في هذا القطاع، لا سيما في سوق العمل الإسرائيلي، حيث شهد الربع الرابع من عام 2023 انخفاضاً حاداً في أعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بنسبة 89%، وهو ما استمر خلال عام 2024. ويرجع هذا التراجع إلى الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي شملت إلغاء تصاريح العمل وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين، وذلك بالتزامن مع حرب الإبادة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر 2023.

كان لهذه الإجراءات انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تراجعت أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من 170 ألف عامل في الربع الثالث من عام 2023، والذين كانوا يشكلون نحو 20% من إجمالي العاملين من الضفة الغربية، إلى 30 ألف عامل فقط في الربع الرابع من العام نفسه، أي ما يعادل 4.7% فقط من إجمالي العاملين. ولم يقتصر التأثير السلبي على العاملين في إسرائيل فحسب، بل امتد إلى سوق العمل المحلي، حيث انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية من 697 ألف عامل في الربع الثالث من عام 2023 إلى 640 ألف عامل في الربع الرابع من العام ذاته. وكان قطاع البناء والإنشاءات الأكثر تضرراً، حيث شهد انخفاضاً بنسبة 36% في عدد العاملين فيه.

ونتيجة لهذه التغييرات الهيكلية الحادة، ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية من 13% في الربع الثالث من عام 2023 إلى 32% في الربع الرابع من العام نفسه، وهو ما يعكس التأثيرات العميقة التي خلفتها هذه الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024 ب).

شكل 3-1: عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية وإسرائيل، 2013-2023

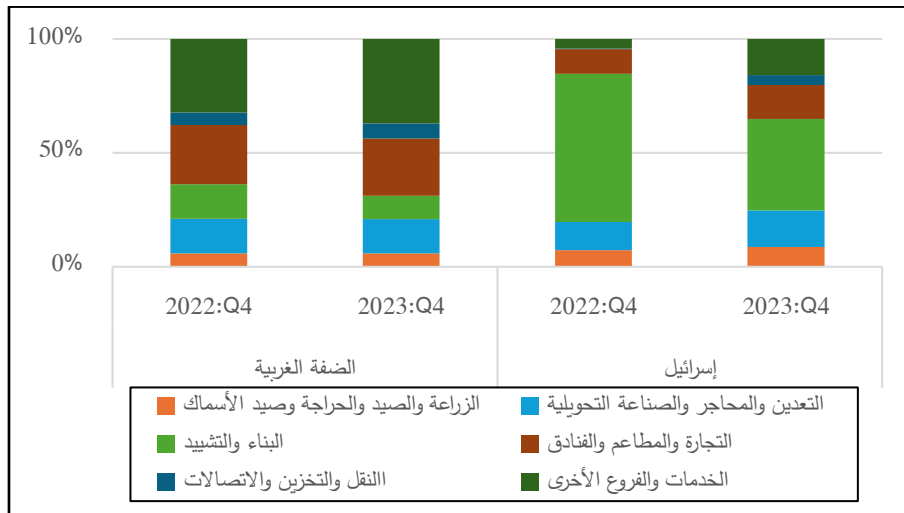


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

### 2-3 واقع التشغيل في قطاع البناء والإنشاءات

بلغ عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات من الضفة الغربية 208 آلاف عامل في الربع الرابع من العام 2022 بنسبة 24% من إجمالي العاملين من الضفة الغربية، نصفهم يعملون في سوق العمل الإسرائيلي. وقد شكّل العاملون في هذا القطاع نحو 65% من إجمالي العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، حيث يستحوذ العاملون في هذا القطاع على النسبة الكبرى من العاملين في إسرائيل حيث إن ثلثي العاملين الفلسطينيين في إسرائيل يعملون في قطاع البناء والإنشاءات. أما بالنسبة إلى سوق العمل المحلي، يظهر الشكل (2-3) أن قطاع البناء والإنشاءات يعد ثالث أكبر قطاع اقتصادي من حيث التشغيل في الضفة الغربية وفق بيانات الربع الرابع من عام 2022.

شكل 3-2: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل، الربع الثاني 2022 – الربع الرابع 2023



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

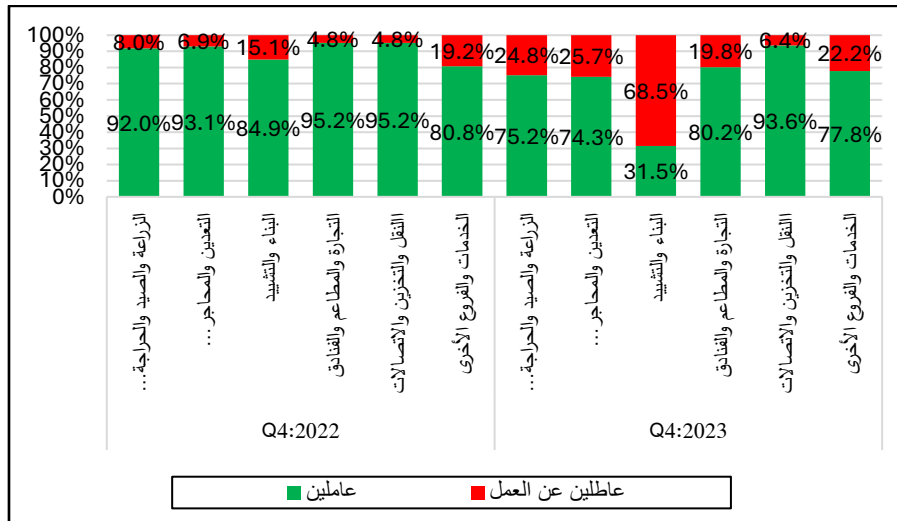
يرجع الإقبال الكبير على العمل في هذا القطاع في إسرائيل إلى الفجوة الكبيرة في مستوى الأجور بين السوقين. فقد بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات في إسرائيل 314 شيكلاً خلال الربع الثالث من عام 2023، بينما لم يتجاوز متوسط الأجر اليومي في السوق المحلي 152 شيكلاً، أي أن الأجور في إسرائيل تعادل أكثر من ضعف الأجور في الضفة الغربية ما يجعله أكثر جاذبية للعمالة الفلسطينية، رغم التحديات المرتبطة بالعمل في إسرائيل، مثل تقلبات التصاريح والمخاطر الأمنية والاقتصادية. ومن الجدير بالذكر أن قطاع البناء والإنشاءات يوفر أعلى متوسط للأجور اليومية مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية في كلا السوقين.

### 3-3 العلاقة بين سوق العمل والقوى العاملة في قطاع البناء والإنشاءات

تشير البيانات الواردة في الشكل (3-3) إلى أن معدل البطالة في قطاع البناء والإنشاءات يُعد من بين الأعلى مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ 15% في الربع الرابع من عام 2022. إلا أن هذه النسبة ارتفعت بشكل حاد نتيجة للتراجع الاقتصادي وتوقف جزء كبير من عمال الضفة الغربية عن العمل في إسرائيل بعد السابع من أكتوبر من العام 2023، ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في هذا القطاع إلى 68.5% في الربع الرابع من عام 2023، وهو المعدل الأعلى بين جميع الأنشطة الاقتصادية. ويُلاحظ أن هذه النسبة تزيد بأكثر من ضعفي معدل البطالة العام في الضفة الغربية، الذي بلغ 33% في الفترة ذاتها. ويعكس هذا الواقع مدى تأثير قطاع البناء والإنشاءات بالظروف الاقتصادية والتوظيفية، حيث يعتمد بشكل كبير على فرص العمل في إسرائيل. ومن ثم، فإن أي اضطرابات اقتصادية أو سياسية تؤدي إلى فرض قيود على حركة العمالة أو توقف المشاريع، تنعكس مباشرة على مساهمة هذا القطاع في التشغيل.

#### شكل 3-3: التوزيع النسبي للقوى العاملة في الضفة الغربية

حسب العلاقة بسوق العمل، والنشاط الاقتصادي، الربع الرابع 2022 و 2023



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

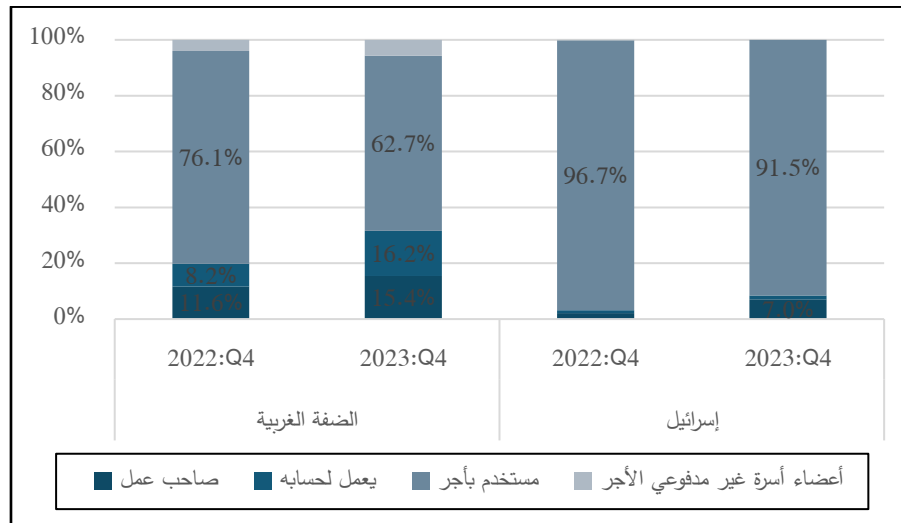
### 4-3 الحالة العملية للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات

يشير الشكل (4-3) إلى أن الغالبية العظمى من العمال في قطاع البناء والإنشاءات يعملون بأجر؛ حيث توضح بيانات الربع الرابع من عام 2022 أن حوالي ثلاثة أرباع القوى العاملة في هذا القطاع في السوق المحلي هم من العاملين بأجر، بينما يشكل العمال الذين يعملون كمشغلين (أصحاب عمل) 12%، في حين أن 8% فقط يعملون

لحسابهم الخاص بشكل منفرد. أما بالنسبة إلى عمال الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي، فإن العمل بأجر هو السمة السائدة لهم، حيث إن 97% منهم يعملون بأجر في الربع الرابع من عام 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل يعتمد على الربع الرابع من عام 2022، باعتباره فترة مستقرة نسبياً من الناحيتين السياسية والاقتصادية، بينما تم تضمين البيانات الخاصة بالربع الرابع من عام 2023 فقط لتوضيح التأثيرات المتفاوتة على مختلف فئات العمال. ويُلاحظ أن الفئة الأكثر تأثراً بالتغيرات الاقتصادية والسياسية هي فئة العاملين بأجر، ما يستدعي مزيداً من البحث والاهتمام في سبل تحسين أوضاعهم، وتوفير فرص عمل مستدامة لهم في ظل الظروف المتقلبة. كما يُظهر الشكل (3-4) ارتفاع حصة العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل في الضفة الغربية بعد الحرب، وهو ما يشير إلى ضعف قدرة القطاع على استيعاب العاملين الذين فقدوا مصدر دخلهم في إسرائيل، إما بسبب عدم توفر وظائف ملائمة أو بسبب تدني الأجور، مما يدفعهم للعمل لحسابهم الخاص وفي مشاريع صغيرة نسبياً.

شكل 3-4: التوزيع النسبي للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات حسب الحالة العملية، الربع الرابع 2022 و 2023



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

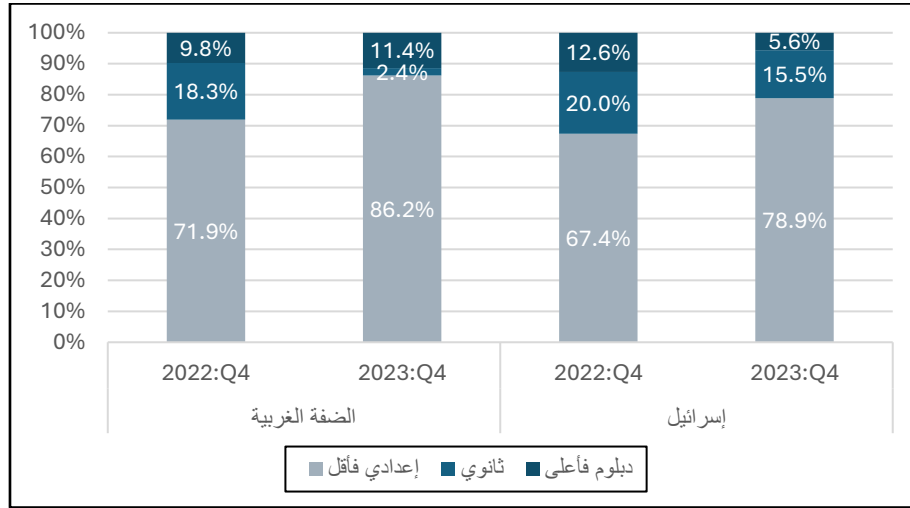
### 3-5 المستوى التعليمي للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات

يوضح الشكل (3-5) أن العاملين في قطاع البناء والإنشاءات يتمتعون عموماً بمستويات تعليمية متدنية، سواء في سوق العمل داخل الضفة الغربية أو في إسرائيل. وتظهر بيانات الربع الرابع من عام 2022 أن 72% من العاملين في هذا القطاع داخل الضفة الغربية لم يتجاوزوا المستوى الإعدادي، بينما يحمل 18% شهادة الثانوية العامة، في حين لا تتجاوز نسبة الحاصلين على دبلوم فأعلى 10%. أما بالنسبة إلى العاملين في سوق العمل الإسرائيلي، فتشير البيانات إلى أن 86% منهم لم يكملوا أكثر من المستوى الإعدادي، في حين أن 2% فقط يحملون شهادة الثانوية العامة، و11% يحملون مؤهلات تعليمية بمستوى دبلوم فأعلى.

وتجدر الإشارة إلى أن 11% فقط من إجمالي العاملين في القطاع يمتلكون شهادات مهنية صادرة عن مراكز التدريب المهني، مثل الدورات التي تقدمها وزارة العمل أو معهد قلنديا. ويعكس هذا التوزيع مدى اعتماد قطاع

البناء والإدخاءات على العمالة ذات التأهيل التعليمي المتواضع، مما يبرز أهمية تعزيز برامج التدريب المهني والتقني لرفع كفاءة العمال وزيادة فرصهم في الحصول على وظائف أكثر استقراراً، وتحسين ظروف عملهم.

شكل 3-5: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية في قطاع البناء والإدخاءات حسب مكان العمل والمستوى التعليمي، الربع الرابع 2022 و 2023

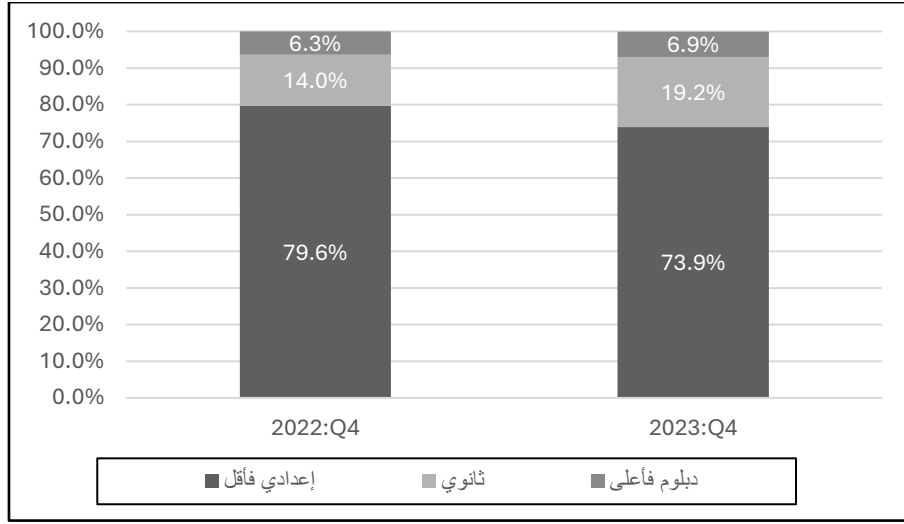


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

### 3-6 المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل المتوجهين لقطاع البناء والإدخاءات

شهد قطاع البناء والإدخاءات ارتفاعاً حاداً في عدد العاطلين عن العمل، حيث ارتفع من 37 ألف عامل في الربع الرابع من عام 2022، وهو ما يمثل 31% من إجمالي العاطلين عن العمل، ليصل إلى 163 ألف عامل في الربع الرابع من عام 2023، مشكلاً بذلك 51% من إجمالي العاطلين عن العمل. ويظهر الشكل (3-6) أن الغالبية العظمى من العاطلين عن العمل المتوجهين إلى قطاع البناء والإدخاءات يتمتعون بمستويات تعليمية متدنية، وهو نمط مشابه لما عليه حال العاملين في القطاع. إذ تشير بيانات الربع الرابع من عام 2022 إلى أن 80% من هؤلاء لم يتجاوزوا المرحلة الإعدادية، بينما يحمل 14% شهادة الثانوية العامة، و6% فقط حاصلون على دبلوم فأعلى. وقد حافظ التوزيع التعليمي للعاطلين عن العمل في هذا القطاع على الاتجاه نفسه خلال الربع الرابع من عام 2023، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة في أعداد العاطلين عن العمل بين الفترتين.

شكل 3-6: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل من الضفة الغربية في قطاع البناء والإنشاءات حسب المستوى التعليمي، الربع الرابع 2022 و 2023



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

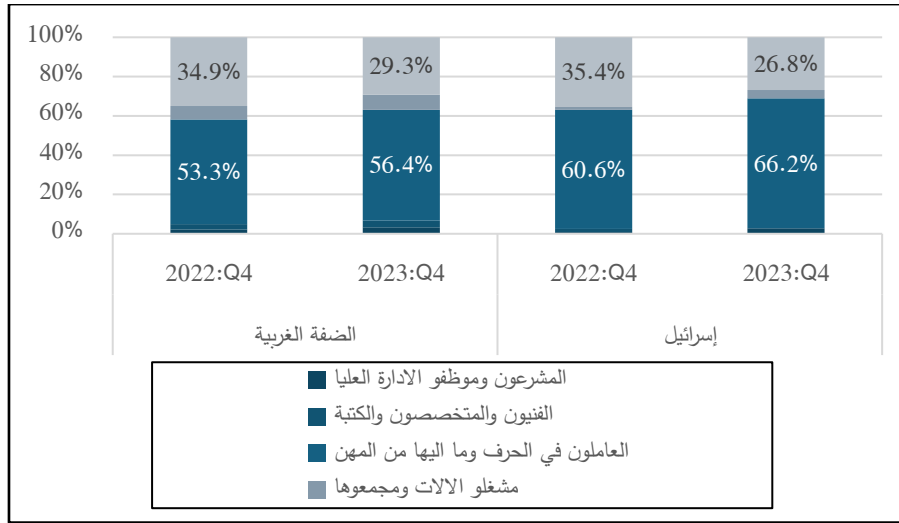
### 7-3 طبيعة المهن للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات

يتركز العاملون في قطاع البناء والإنشاءات، في كل من الضفة الغربية وإسرائيل بشكل أساسي في المهن الحرفية والمهن الأولية، حيث تشكل هاتان الفئتان العمود الفقري لهذا القطاع. وتشمل المهن الحرفية الأعمال التي تتطلب مهارة وخبرة، مثل البلاط، القصارة، الدهان، بناء الطوب، وأعمال النجارة، والحداة، وغيرها. أما المهن الأولية، فهي تعتمد بشكل أساسي على الجهد البدني أكثر من الخبرة، وتشمل رفع المواد، التنظيف، وتزويد الحرفيين بالأدوات والمواد اللازمة لإنجاز العمل.

وفقاً لبيانات الربع الرابع من عام 2022، شكّل الحرفيون 53% من إجمالي العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية، بينما استحوذ العاملون في المهن الأولية على 35%، في حين توزعت النسبة المتبقية على مشغلي الآلات، والفنيين، وأصحاب المهن العليا مثل المهندسين والمصممين. أما في سوق العمل الإسرائيلي، فقد كانت النسبة أعلى للحرفيين، حيث شكلوا 61% من العاملين في القطاع، بينما بلغت نسبة العاملين في المهن الأولية 36%.

تعكس هذه الأرقام الأهمية الكبيرة للمهن الحرفية في قطاع البناء، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز برامج التدريب والتأهيل المهني لضمان توافر مهارات متقدمة تسهم في تطوير القطاع وزيادة إنتاجيته، بالإضافة إلى تحسين ظروف عمل العاملين في المهن الأولية عبر تطوير أساليب العمل وتعزيز معايير السلامة المهنية.

شكل 3-7: التوزيع النسبي للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات حسب طبيعة المهنة، ومكان العمل، الربع الثاني 2022 - الربع الرابع 2023



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## الفصل الرابع:

### مكونات الطلب الأساسية في قطاع الإنشاءات وسماتها

يشكل الطلب على المساكن والمباني والبنية التحتية القاعدة الأساسية لنشاط قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية، وبالتالي مساهمته في التشغيل واستيعاب العمالة، خاصة في ظل المستجدات التي فرضتها الحرب على غزة على سوق العمل الفلسطيني، وعلى رأسها تسريح أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين من سوق العمل الإسرائيلي. أدت الحرب، وما رافقها من إغلاق واعتداءات وتسريح للعمال في الداخل المحتل وتشديد القيود الإسرائيلية، إلى ارتفاع معدلات البطالة لمستويات غير مسبوقة، كما أضعفت قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على استيعاب العمالة، مما ضاعف الحاجة إلى إيجاد حلول وبدائل تشغيلية داخلية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمال.

في هذا السياق، يتطرق هذا الفصل لمكونات الطلب الأساسية في قطاع الإنشاءات، مع التركيز على الطلب على المساكن باعتباره أحد أكبر محركات النشاط الإنشائي وأكثرها ارتباطاً بالتحويلات الديموغرافية والاقتصادية. ويستعرض الفصل الفجوة بين الطلب الكامن والطلب الفعلي على السكن، والعوامل التي تحد من قدرة الأسر على تحقيق احتياجاتها السكنية، بما في ذلك القيود السياسية والاقتصادية، وارتفاع تكاليف التمويل، وضعف قدرة السوق على توفير وحدات سكنية ميسورة التكلفة. تؤثر جميع هذه العوامل على قدرة القطاع على استيعاب العمالة الفلسطينية المسرّحة من سوق العمل الإسرائيلي. كما يتناول الفصل الطلب على المباني غير السكنية، ومشاريع البنية التحتية، باعتبارها مجالات إضافية يمكن أن تحفز النشاط الإنشائي وتوفر فرصاً لتشغيل أعداد كبيرة من العمالة المسرّحة، شريطة تبني سياسات عامة وبرامج استثمارية موجهة.

وبذلك، يهدف هذا الفصل إلى توفير قاعدة تحليلية لتقدير الإمكانيات والوسائل الممكنة لتحفيز الطلب الفعلي في قطاع الإنشاءات، ورفع قدرته على استيعاب العمالة الفلسطينية في ظل محددات الوضع القائم.

#### 1-4 واقع قطاع الإسكان

يعاني قطاع الإسكان من تحديات بنوية متعددة، على رأسها السياسات الإسرائيلية التعسفية الممنهجة التي تستهدف الحد من التوسع العمراني الفلسطيني عبر تضيق الخناق على حياة السكان واستخدام شتى الطرق للسيطرة على الأرض والبناء، والتي تنعكس بدورها على أداء قطاع الإنشاءات وقدرته على النمو والتوسع. فمنذ تأسيسها، مُنحت السلطة الفلسطينية سيادة محدودة على سوق السكن والإنشاءات، سواء من حيث الجغرافيا أو التنظيم الهيكلي أو التخطيط للتوسع العمراني أو حتى إمكانية تنفيذ السياسات العامة. وفي هذا الإطار، يواصل الاحتلال الاستعماري الإحلالي استغلال وانتهاك الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية لفرض وقائع جديدة على الأرض، من خلال توسيع وتكثيف الاستيطان ومصادرة الأراضي ومنع الفلسطينيين من استخدام أراضيهم أو تطويرها، وتصفيد عمليات هدم المنازل، وتمكين المستوطنين من الاستيلاء على منازل وأراضي الفلسطينيين (عبد الرازق وآخرون، 2015).

تتفاقم هذه القيود في قطاع غزة، حيث يفرض حصار مشدد على استيراد مواد البناء، وتكرر عمليات تدمير المساكن والمباني في الحروب المتتالية. وقد بلغت هذه السياسات ذروتها في الحرب المستمرة على قطاع غزة، التي أسفرت عن تدمير الغالبية العظمى من المباني والمساكن والمرافق الأساسية في قطاع غزة، بالتوازي مع تكثيف

حملات هدف المنازل ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية، وإصدار أوامر عسكرية وتشريعات جديدة تزيد من القيود المفروضة على البناء حتى في المناطق المسماة "أ" و"ب" حسب اتفاق أوسلو.

هذه الممارسات، إلى جانب التشوهات الاقتصادية وهيمنة الاحتلال على مصادر الدخل، وغياب التخطيط العمراني الفعال، أدت إلى إضعاف قدرة قطاع الإسكان على تلبية الطلب المتزايد على السكن، ورفعت تكاليف الحصول على المساكن، وحدت من قدرة قطاع الإنشاءات على التوسع وتوليد فرص العمل. ومع اتساع الفجوة بين العرض والطلب الفعلي، يتقلص الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع في استيعاب العمالة الفلسطينية، وهو ما يستدعي تحليلاً معمقاً لمؤشرات سوق السكن، واستشراق حجم الحاجة المستقبلية للوحدات السكنية كمدخل لوضع سياسات تحفيزية للنشاط الإنشائي.

#### 1-1-4 مخزون المساكن

أظهرت نتائج تعداد السكان والمساكن والمنشآت الأخير في عام 2017 أن عدد المساكن المكتملة، والتي تشمل المنازل المغلقة والخالية والمهجورة، وصل إلى 1,129,264 مسكناً عام 2017، بواقع 726,143 مسكناً في الضفة الغربية و403,121 مسكناً في قطاع غزة.<sup>1</sup> بلغ عدد المساكن المأهولة نحو 929,221 مسكناً في فلسطين عام 2017، أي 82.3% من إجمالي المساكن المكتملة، بواقع 594,511 مسكناً في الضفة الغربية (81.9%) و334,710 مسكناً في قطاع غزة (83%).<sup>2</sup> شهدت المساكن المأهولة نمو إجمالي قدره 47.7% بالمقارنة مع عام 2007، 55.9% في قطاع غزة و43.4% في الضفة الغربية (أنظر الجدول 1-4). بلغت نسبة المساكن الخالية (أي المسكن الجاهز للسكن ومكتمل البناء لكنه غير مشغول فعلياً وقت التعداد، سواء كان معروضاً للبيع أو الإيجار أو غير معروض لأي سبب آخر) 6.1% من إجمالي المساكن، بواقع 6.4% للضفة الغربية و5.7% لقطاع غزة. من المهم الإشارة هنا أن الواقع الحالي في قطاع غزة يختلف كلياً عما كان عليه وقت تنفيذ المسح لأن آلة الدمار والتشريد الإسرائيلية أدت إلى تدمير معظم مباني ومساكن قطاع غزة في حرب الإبادة الأخيرة.

جدول 1-4: عدد المساكن المأهولة في فلسطين ومعدل نموها السنوي حسب المنطقة والمحافظات، 2007 و2017

| المحافظة/المنطقة        | 2007   | 2017   | معدل النمو السنوي |
|-------------------------|--------|--------|-------------------|
| جنين                    | 46,541 | 65,495 | 4.1%              |
| طوباس والأغوار الشمالية | 8,628  | 12,411 | 4.4%              |
| طولكرم                  | 29,708 | 39,360 | 3.2%              |
| نابلس                   | 58,750 | 82,235 | 4.0%              |
| قلقيلية                 | 16,000 | 22,507 | 4.1%              |
| سلفيت                   | 10,958 | 15,677 | 4.3%              |
| رام الله والبيرة        | 49,637 | 70,188 | 4.1%              |
| أريحا والأغوار          | 7,262  | 10,234 | 4.1%              |

<sup>1</sup> البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

<sup>2</sup> البيانات تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعد احتلاله للضفة الغربية عام 1967، لذلك لا يمكن احتسابها كنسبة من المساكن المكتملة بشكل دقيق. - <https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2383.pdf>

| معدل النمو السنوي | 2017    | 2007    | المحافظة/المنطقة |
|-------------------|---------|---------|------------------|
| 4.0%              | 95,234  | 67,893  | القدس            |
| 4.5%              | 45,556  | 31,471  | بيت لحم          |
| 5.5%              | 135,614 | 87,645  | الخليل           |
| 4.3%              | 594,511 | 414,493 | الضفة الغربية    |
| 6.2%              | 64,012  | 39,604  | شمال غزة         |
| 5.1%              | 113,238 | 75,023  | غزة              |
| 5.7%              | 49,202  | 31,340  | دير البلح        |
| 5.7%              | 66,510  | 42,402  | خانيونس          |
| 5.8%              | 41,748  | 26,391  | رفح              |
| 5.6%              | 334,710 | 214,760 | قطاع غزة         |
| 4.8%              | 929,221 | 629,253 | فلسطين           |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت،  
2017 و 2007

ولبناء تصور حول واقع الإسكان في فلسطين قبل حرب الإبادة على قطاع غزة وتوفير نقطة مرجعية للمقارنة، قمنا بتقدير عدد المساكن المأهولة في العام 2023 باستخدام نفس معدلات النمو في الفترة ما بين عامي 2007 و 2017. أظهرت نتائج التقدير أن عدد المساكن المأهولة في فلسطين بلغ نحو 1.2 مليون وحدة سكنية، بواقع 750 ألف وحدة سكنية في الضفة الغربية و450 ألف وحدة سكنية في قطاع غزة. لكن هذا التقدير مبالغ فيه إلى حد ما بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مساهمة قطاع الإنشاءات بعد العام 2017 مقارنة بالعهود سنوات التي سبقتها، وبسبب تشديد الحصار على قطاع غزة وصعوبة إدخال مواد بناء لإنشاء وحدات سكنية جديدة. لذلك من المتوقع أن يكون العدد الفعلي للمساكن المأهولة أقل من تلك المقدرة في الجدول 2-4.

جدول 2-4: عدد المساكن المأهولة المقدرة في فلسطين  
باستخدام معدلات نمو العقد الماضي حسب المنطقة، 2023

| المنطقة       | عدد المساكن المأهولة المقدرة |
|---------------|------------------------------|
| الضفة الغربية | 750,467                      |
| قطاع غزة      | 447,275                      |
| فلسطين        | 1,197,742                    |

#### 2-1-4 حيازة المسكن

تشير أحدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2022 إلى أن غالبية الأسر الفلسطينية (81%) كانت تسكن مساكن مملوكة لأحد أفراد الأسرة، بنسبة أعلى في الضفة الغربية (87.3%) منها في قطاع غزة (69.8%). أما الأسر التي كانت تسكن مساكن مستأجرة، فنسبتها لا تتجاوز 7.1%، مقابل 11.9% من الأسر كانت تسكن مساكن دون مقابل أو مقابل عمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022). يلاحظ من الجدول 3-4 ارتفاع نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي كانت تسكن مساكن دون مقابل أو مقابل عمل، وهو ما يعكس الصعوبات الاقتصادية الهائلة في القطاع حتى قبل الحرب الأخيرة، من ارتفاع نسب البطالة وانخفاض الدخل،

والتحديات المرتبطة بشح المساحة المتاحة للبناء، وتوفر التمويل، وصعوبة إدخال مواد البناء وغيرها من التحديات. وقد شردت الحرب الأخيرة الغالبية العظمى من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، التي باتت تسكن في خيم بمناطق النزوح.

#### جدول 3-4: التوزيع النسبي للأسر حسب المنطقة وحياسة المسكن، 2022

| فلسطين | قطاع غزة | الضفة الغربية |                        |
|--------|----------|---------------|------------------------|
| 81     | 69.8     | 87.3          | ملك                    |
| 7.1    | 10.3     | 5.3           | مستأجر                 |
| 11.9   | 19.9     | 7.4           | دون مقابل أو مقابل عمل |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جداول المساكن في فلسطين، 2022

يُلاحظ من الجدول 4-4 أنه لم يطرأ تغيير جذري على طبيعة حيازة المسكن على المستوى العام خلال العقدين الماضيين، مع بعض التفاوت بين السنوات المختلفة، تبعاً لاختلاف منهجيات جمع البيانات في الإحصاء الفلسطيني حسب طبيعة المسح المنفذ. وعند مراجعة البيانات التفصيلية، يظهر ارتفاع في نسبة الأسر التي تسكن دون مقابل أو مقابل عمل في قطاع غزة على مر السنوات، على حساب الأسر التي تمتلك مساكنها.

#### جدول 4-4: التوزيع النسبي للأسر حسب حيازة المسكن،

سنوات مختارة من 2000-2022

| 2022 | 2020 | 2017 | 2015 | 2010 | 2006 | 2000 | حيازة المسكن                               |
|------|------|------|------|------|------|------|--|
| 81   | 78   | 84.6 | 80.9 | 83.6 | 81.5 | 85.6 | ملك  |
| 7.1  | 6.8  | 8.4  | 7.8  | 8.7  | 11.5 | 8.5  | مستأجرة                                    |
| 11.9 | 15.2 | 7    | 11.3 | 7.7  | 7    | 5.9  | غير ذلك (دون مقابل أو مقابل عمل وغير ميين) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جداول المساكن في فلسطين، 2022، ومسح ظروف السكن، 2015-2000

#### 3-1-4 نوع المسكن

يُبين الجدول 5-4 أن أكثر من نصف الأسر الفلسطينية (53.6%) كانت تعيش في شقق عام 2022، تليها 42.9% في منازل مستقلة (دار). أما النسبة المتبقية من الأسر (3.1%) فكانت تعيش في غرف مستقلة أو خيام أو "براكية" أو غيرها، أو في فيلات (0.4%). لا تشمل بيانات الإحصاء لعام 2022 تفاصيل حول نوع المسكن على مستوى المنطقة، ولكن البيانات من مسح سابق في العام 2020 (مسح واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية) تُظهر أن هناك تركيزاً أعلى للشقق السكنية في قطاع غزة (77.8%) وانتشاراً أكبر للمنازل المستقلة في الضفة الغربية (61.5%)، والذي يعكس التباين في الجغرافيا والكثافة السكانية والقدرة الاقتصادية.

جدول 4-5: التوزيع النسبي للأسر حسب المنطقة  
ونوع المسكن، 2022

| نوع المسكن                                     | الضفة الغربية<br>(2020) | قطاع غزة<br>(2020) | فلسطين<br>(2022) |
|--|-------------------------|--------------------|------------------|
| دار  | 61.5                    | 21                 | 42.9             |
| شقة  | 36.3                    | 77.8               | 53.6             |
| فيلا   | 0.4                     | 0.2                | 0.4              |
| غير ذلك (غرفة مستقلة،<br>خيمة، "براكبة"، أخرى) | 1.5                     | 1                  | 3.1              |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جداول المساكن في فلسطين، 2020 و2022

وبشكل عام، شهد العقدان الماضيان ارتفاعاً في نسبة الأسر التي تسكن في شقق في فلسطين (انظر الجدول 4-6)، والذي يعكس محدودية الأراضي المتاحة للبناء وارتفاع أسعار الأراضي وتكلفة البناء، بالإضافة إلى عدم توافر خدمات البنية التحتية الأساسية في المناطق البعيدة عن مراكز المدن والقرى، وتوافر تمويل الرهن العقاري بشكل أكبر لا شقق الجاهزة التي يتم بناؤها من قبل المطورين، والتعديلات على نظام الأبنية. كل ذلك دفع باتجاه التوسع العمراني العمودي، حيث ارتفعت نسبة الأسر التي تسكن في شقة من 39.9% عام 2000 إلى 53.6% عام 2022 (61.5% حسب تعداد 2017).

جدول 4-6: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن،  
سنوات مختارة من 2000-2022

| المؤشر                       | 2000 | 2006 | 2010 | 2015 | 2017 | 2020 | 2022 |
|------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| نسبة الأسر التي تسكن في دار  | 58   | 55.6 | 47.8 | 44.6 | 35.3 | 45.3 | 42.9 |
| نسبة الأسر التي تسكن في شقة  | 39.9 | 40.8 | 50.2 | 53.7 | 61.5 | 53   | 53.6 |
| نسبة الأسر التي تسكن في فيلا | 0.4  | 1.6  | 0.9  | 1.1  | 1.1  | 0.5  | 0.4  |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جداول المساكن في فلسطين، 2022، ومسح ظروف السكن، 2000-2015

4-1-4 كثافة السكن

صاحبت نزعة التوسع العمراني العمودي في فلسطين تحسناً في ظروف السكن؛ إذ شهد العقدان الماضيان انخفاضاً في متوسط كثافة السكن من 1.9 فرد لكل غرفة عام 2000 إلى 1.5 فرد لكل غرفة عام 2022. كما انخفضت نسبة الأسر التي تعيش في مساكن كثافة السكن فيها 3 أفراد/غرفة فأعلى من 20.6% عام 2000 إلى 6.4% عام 2022. ويلاحظ من الجدول 4-7 ارتفاع كثافة السكن في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.

جدول 4-7: التوزيع النسبي للأسر حسب المنطقة وكثافة السكن، 2022

| كثافة السكن       | الضفة الغربية | قطاع غزة | فلسطين |
|-------------------|---------------|----------|--------|
| أقل من 1          | 22.1          | 14.7     | 19.4   |
| 1-1.99            | 54.1          | 50.3     | 52.7   |
| 2-2.99            | 18.9          | 26.1     | 21.5   |
| 3+                | 4.9           | 8.9      | 6.4    |
| متوسط كثافة السكن | 1.4           | 1.7      | 1.5    |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جداول المساكن في فلسطين، 2022

جدول 4-8: مؤشرات كثافة السكن، سنوات مختارة 2000-2022

| المؤشر  | 2000 | 2006 | 2010 | 2015 | 2017 | 2020 | 2022 |
|---|------|------|------|------|------|------|------|
| نسبة الأسر التي تعيش في مساكن كثافة السكن فيها 3 أفراد/غرفة فأعلى | 20.6 | 18.7 | 9.5  | 13.2 | 7.4  | 7.7  | 6.4  |
| متوسط كثافة السكن   | 1.9  | 1.8  | 1.6  | 1.7  | 1.4  | 1.6  | 1.5  |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جداول المساكن في فلسطين، 2022، ومسح ظروف السكن، 2015-2000

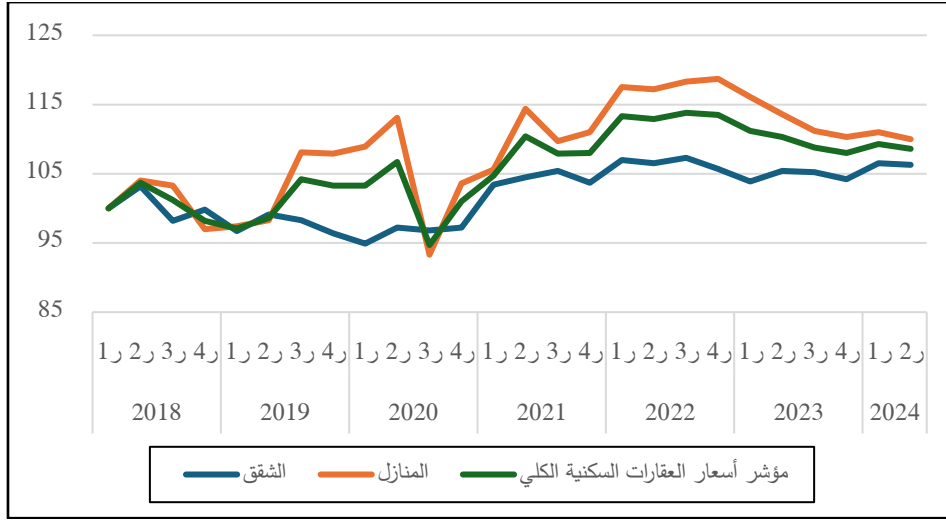
4-1-5 أسعار المساكن

بدأت سلطة النقد الفلسطينية بإعداد مؤشر أسعار العقارات السكنية في العام 2018 بهدف رصد الاتجاه العام لمتوسط أسعار العقارات السكنية في فلسطين. بلغت قيمة المؤشر الكلي 108.6 نقطة في الربع الثاني من العام 2024، أي بزيادة كلية قدرها 8.6% مقارنة بالربع الأول من عام 2018 الذي يمثل ربع الأساس. يتكون المؤشر الكلي لأسعار العقارات السكنية من مؤشرين فرعيين، الأول للشقق السكنية، وبلغت قيمته 106.3 نقطة في الربع الثاني من عام 2024، والثاني للمنازل التي تشمل الفلل وبلغت قيمته 110 نقاط في الربع نفسه. ويُلاحظ من الشكل 4-1 وجود تذبذب أعلى في أسعار المنازل مقارنة بأسعار الشقق، حيث تأثرت أسعار المنازل بشكل كبير بتداعيات جائحة كورونا، لكنها شهدت تعافياً سريعاً وقفزة كبيرة حتى نهاية العام 2022، قبل أن تبدأ بالتراجع لاحقاً. بالمقابل، يُلاحظ استقرار نسبي في أسعار الشقق مع نزعة صاعدة منذ بداية العام 2020.

<sup>3</sup> يمثل المؤشر الاتجاه العام لمتوسط أسعار الشقق والمنازل في فلسطين ويمكن الاطلاع على منهجية إعداد المؤشر من خلال الرابط التالي:

<https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/English/Working%20Papers/2019-PPPI%20for%20Palestine.pdf>

شكل 1-4: مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين  
من الربع الأول 2018 إلى الربع الثاني 2024



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2022). مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين.

## 2-4 تحليل الطلب على المساكن

يتأثر الطلب على المساكن بالعديد من العوامل الاقتصادية والديموغرافية والجغرافية والسلوكية، بالإضافة إلى خصائص الوحدات السكنية وتكلفتها وملاءمتها لاحتياجات السكان. ولفهم الطلب على المساكن بشكل أفضل، يجب التمييز بين الرغبة أو الحاجة إلى شراء وحدة سكنية (الطلب الكامن)، والقدرة على تحقيق هذه الرغبة (الطلب الفعلي). فالعوامل الديموغرافية مثل النمو السكاني ومتوسط حجم الأسرة ومعدل الزواج وغيرها تؤثر في الحاجة إلى المزيد من الوحدات السكنية، إلا أن تحول الحاجة لطلب فعلي يعتمد أساساً على العوامل الاقتصادية مثل تكلفة السكن ومدى توافر المصادر المالية اللازمة والقدرة على الوصول للائتمان، إضافة إلى ملائمة الوحدات السكنية المعروضة لرغبات واحتياجات الأسر والأفراد، وغيرها من العوامل.

يساهم تقدير الطلب الفعلي والكامن المستقبلي على السكن في توفير أداة قيمة لفهم النزعات المستقبلية، ومساعدة الحكومات في التخطيط العمراني، وفي تبني السياسات الهادفة إلى تيسير الوصول للسكن. كما يساعد المطورين ومؤسسات التمويل على توجيه استثماراتهم نحو الأسواق والمناطق الأكثر حاجة لوحدات سكنية إضافية. ومن المهم التعامل بحذر مع نماذج تقدير الطلب المستقبلي، إذ تتفاوت نتائجها حسب المنهجية والفرضيات المعتمدة. ولا تسعى المنهجيات المعتمدة في هذه الدراسة إلى الوصول إلى تقدير دقيق للطلب المستقبلي على السكن باستخدام منهجيات متطورة، لأن ذلك خارج أهداف الدراسة؛ وإنما تهدف من هذه التقديرات إلى توضيح ما قد يؤول إليه المستقبل في حال استمرار النزعة التاريخية، والتأكيد على الحاجة لتدخلات عاجلة تمكن قطاع الإنشاءات من استعادة دوره المحوري في الاقتصاد والتوظيف.

أ. منهجية 1: تقدير الطلب على المساكن باستخدام رغبة وإمكانيات الأسر المعلنة

تُستخدم في البداية البيانات التي يوفرها مسح ظروف السكن لعام 2015 حول الرغبات والإمكانيات المعلنة التي عبّر عنها السكان أنفسهم، بهدف تقدير الطلب المستقبلي على الوحدات السكنية. يوفر المسح معلومات حول حاجة الأسر إلى وحدات سكنية وقدرتها على بناء وحدات سكنية إضافية خلال العشر- سنوات الممتدة ما بين عامي 2016 و2025. تظهر هذه البيانات أن 60.9% من الأسر الفلسطينية كانت بحاجة إلى وحدة سكنية إضافية على الأقل خلال العشر- سنوات الممتدة ما بين عامي 2016 و2025 (مؤشر للطلب الكامن)، مع ارتفاع الطلب الكامن في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (انظر الجدول 4-9). فقد كانت 74.1% من الأسر في قطاع غزة كانت بحاجة إلى وحدة سكنية إضافية على الأقل خلال العشر- سنوات الممتدة ما بين عامي 2016 و2025، مقارنة بنحو 53.7% في الضفة الغربية.

جدول 4-9: التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب حاجة الأسرة من الوحدات السكنية خلال العشر سنوات القادمة والمنطقة، 2015

| عدد الوحدات السكنية | 0    | 1    | 2    | 3   | 4 فأكثر |
|---------------------|------|------|------|-----|---------|
| فلسطين              | 39.1 | 34.4 | 15.8 | 6.9 | 3.8     |
| الضفة الغربية       | 46.3 | 31.3 | 13.9 | 5.7 | 2.8     |
| قطاع غزة            | 25.1 | 40.4 | 19.5 | 9.1 | 5.9     |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح ظروف السكن، 2015

أما فيما يخص القدرة على بناء وحدات سكنية جديدة، فقد أفادت 29.9% من الأسر الفلسطينية في العام 2015 بأنها تستطيع بناء وحدة سكنية واحدة على الأقل خلال العشر سنوات الممتدة ما بين عامي 2016 و2025، وتشمل هذه النسبة الأسر التي قد لا تحتاج لوحدة سكنية إضافية، ما يعني أن نسبة الأسر التي تحتاج لوحدة سكنية إضافية وتستطيع تحمل تكلفتها أقل من ذلك. كما يلاحظ من الجدول 4-10 أنه في عام 2015 أفادت نحو 40.2% من الأسر في الضفة الغربية أنها تستطيع بناء وحدة سكنية إضافية على الأقل خلال العشر سنوات الممتدة ما بين عامي 2016 و2025، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 15.8% في قطاع غزة بالرغم من الحاجة الأكبر لوحدة سكنية إضافية. وتلقي هذه النتيجة الضوء على التباين الكبير في نمو المساكن الخالية بين شطري الوطن ما بين عام 2007 وعام 2017. إذ بلغ معدل النمو نحو 6% في الضفة الغربية بالمقارنة مع 70% في قطاع غزة. ما يوحي بأن عرض المساكن في غزة يزداد استجابة للطلب الكامن، في حين أن الطلب الفعلي لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من الرغبات والحاجات. وهذا بدوره يعود على قسوة الظروف الاقتصادية وتبعات الحصار الخانق الذي كان يعاني منه القطاع حتى قبل الحرب الأخيرة المستمرة.

وعند مطابقة التوزيع النسبي للأسر حسب تقييمها لحاجتها لوحدة سكنية إضافية (الطلب الكامن) وقدرتها على بناء وحدات سكنية إضافية مع تقدير عدد الأسر الفلسطينية في منتصف عام 2015، نجد أن هناك فجوة كبيرة بين عدد الوحدات السكنية التي كانت ترغب الأسر في الحصول عليها وعدد الوحدات السكنية التي تستطيع الأسر الفلسطينية بناؤها بشكل عام. وبحسب التقدير الذي يعتمد على آراء الأسر الفلسطينية في عام 2015،

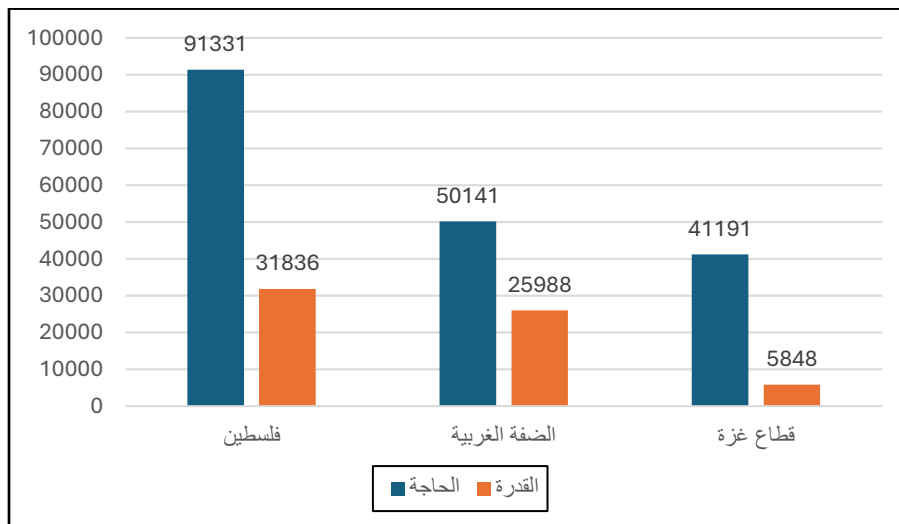
يلاحظ من الشكل 4-2 أنه كان هناك حاجة لنحو 91 ألف وحدة سكنية سنوياً في فلسطين، ولكن الأسر الفلسطينية تستطيع بناء نحو 32 ألف وحدة سكنية، أي أن القدرة تمثل 35% فقط من الحاجة/الرغبة. وترتفع هذه النسبة إلى 51% في الضفة الغربية وتنخفض إلى 14% في قطاع غزة.

جدول 4-10: التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب عدد الوحدات السكنية التي تستطيع الأسرة بناؤها خلال العشر سنوات القادمة والمنطقة، 2015

| عدد الوحدات السكنية | 0    | 1    | 2 فأكثر |
|---------------------|------|------|---------|
| فلسطين              | 70.1 | 25.8 | 4.1     |
| الضفة الغربية       | 59.8 | 35.1 | 5.1     |
| قطاع غزة            | 84.2 | 13.1 | 2.7     |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح ظروف السكن، 2015

الشكل 4-2: تقدير عدد الوحدات السكنية الإضافية التي تحتاجها الأسر الفلسطينية سنوياً وعدد الوحدات السكنية الإضافية التي تستطيع بناؤها سنوياً حسب المنطقة للفترة 2016-2025



ب. منهجية 2: تقدير الطلب على المساكن باستخدام النمو السكاني والحاجة لتحسين ظروف السكن

تعتمد المنهجية الثانية على التحليل الكمي لتقدير الطلب على المساكن في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود البنوية والسياسية التي يفرضها الاحتلال وأثرها على عرض وطلب المساكن (عبد الرازق وآخرون، 2015؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، 2022). ويرتكز التقدير على العلاقة الوثيقة بين النمو السكاني، وتكوين الأسر، وظروف السكن، إضافة إلى استبدال المنازل غير الصالحة للسكن، وحجم المخزون من المساكن غير

المأهولة. تقوم هذه المنهجية على فرضية مفادها أن عدد المساكن المأهولة يعادل عدد الأسر في سنة معينة، وهي الفرضية المعتمدة في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). وبناءً على ذلك، يتم تقدير الطلب المستقبلي على المساكن من خلال المحددات الأساسية التالية:

**النمو السكاني:** وفق تقديرات الإحصاء الفلسطيني لمعدلات النمو السكاني على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديموغرافية الناتجة عن الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

**متوسط حجم الأسرة:** الاتجاهات التاريخية في تراجع حجم الأسرة الفلسطينية (2007-2017، 2017-2021)، مع افتراض تباطؤ هذا التراجع مستقبلاً.

**تحسين ظروف السكن:** تقدير عدد الوحدات الإضافية المطلوبة لمعالجة اكتظاظ السكن (ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة)، بما يتماشى مع المعايير الدولية لجودة السكن (UN-Habitat, 2020).

**استبدال المساكن غير الصالحة للسكن:** احتساب متوسط سنوي للوحدات المدمرة نتيجة سياسات الاحتلال (المساكن التي يتم هدمها)، إضافة إلى نسبة مخصصة لاستبدال المساكن المتهاكلة بفعل القدم والظروف البيئية.

**المساكن الخالية:** اعتبار نسبة الوحدات الخالية جزءاً من الطلب البنوي اللازم لتسيير سوق سكن فعال، مع افتراض الحفاظ على نسب مشابهة من المتوسطات العالمية.

بدمج هذه المحددات معاً، تهدف المنهجية إلى إنتاج تقدير مركب للطلب السنوي الإضافي على المساكن في الضفة الغربية حتى عام 2030، مع التمييز بين الطلب الكامن (المتأثر بالديموغرافيا والمعايير السكنية) والطلب الفعلي (المشروط بالظروف الاقتصادية، والقدرة الشرائية للأسر).

#### • النمو السكاني

يعتبر النمو السكاني من أهم العوامل التي تؤثر على الطلب على المساكن، وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قبل الحرب الأخيرة على قطاع غزة، كان من المتوقع أن يبلغ معدل النمو السكاني في فلسطين نحو 2.4% خلال الفترة 2017-2026، بواقع 2.8% في قطاع غزة و2.1% في الضفة الغربية. لكن الحرب على القطاع، وما نتج عنها من قتل ودمار ومعاناة وتشريد أدت إلى تغيير التركيبة السكانية في قطاع غزة. حسب آخر تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو السكاني في قطاع غزة 1% فقط في العام 2024 بسبب تهجير وتجويع السكان، وتراجع معدلات الزواج والمواليد، وارتفاع معدلات الوفيات مع انتشار الأمراض والأوبئة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024ج). لذلك، من غير الممكن تقدير عدد الأسر في قطاع غزة ونموها المستقبلي أو الحديث عن طلب كامن أو فعلي على المساكن في القطاع قبل إنهاء الحرب وإعادة إعمار غزة. وعليه، يقتصر تقدير الطلب على المساكن في هذه الدراسة في الضفة الغربية فقط.

تعتمد المنهجية المستخدمة هنا على فرضية مفادها أن عدد المساكن المأهولة يساوي عدد الأسر في سنة ما، كما تم تطبيقها في التعداد العام 2017. وبالتالي، يمكن تقدير الطلب المستقبلي على المساكن المأهولة من خلال تقدير عدد الأسر المستقبلية. يوفر الإحصاء الفلسطيني تقديرات لعدد السكان في فلسطين حتى عام 2026، ويمكن تمديد هذه التقديرات لفترة أطول بافتراض ثبات معدل نمو السكان على مستوى المحافظة. ونستطيع تقدير عدد

الأسر من خلال قسمة عدد السكان على متوسط حجم الأسرة في كل محافظة. وبما أنه لا تتوفر تقديرات مستقبلية لمتوسط حجم الأسرة، فقد تم احتسابه باستخدام النزعة التاريخية وأحدث البيانات المتاحة حول حجم الأسرة. بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية 5.057 أفراد في العام 2017 مقارنة مع 5.828 أفراد في العام 2007، مما يعني أنه تراجع بنحو 1.5% سنوياً باستخدام معدلات النمو المركبة. ولكن من المتوقع أن نشهد تباطؤاً في انخفاض متوسط حجم الأسرة، وهو ما تؤكده أحدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية 4.7 أفراد في العام 2021، أي بمعدل تراجع سنوي مركب قدره 0.3% منذ العام 2017 أو خمس معدل التراجع في متوسط حجم الأسرة ما بين 2007 و2017. وللحصول على تقديرات أكثر واقعية، افترضت الدراسة أن معدل التراجع السنوي في متوسط حجم الأسرة ما بين 2018 و2030 سينخفض إلى خمس قيمته المسجلة في الفترة 2007 إلى 2017 على مستوى المحافظة. وبناءً على هذه الفرضيات، بلغ عدد الأسر المُقدر في الضفة الغربية 704 آلاف أسرة في العام 2023 و829 ألف أسرة في العام 2030. هذا يعني أن هناك حاجة لنحو 18 ألف وحدة سكنية إضافية سنوياً في الضفة الغربية ما بين عامي 2023 و2030. يبين الجدول 4-11 تقدير متوسط عدد الوحدات السكنية الإضافية المطلوبة سنوياً في الضفة الغربية للفترة 2023-2030 حسب المحافظة، حيث يظهر أن محافظة الخليل هي الأكثر حاجة لوحدة سكنية إضافية مستقبلاً.

**الجدول 4-11: تقدير الحاجة السنوية لوحدة سكنية إضافية بناء على الإسقاطات السكانية ما بين عامي 2023 و2030**

| المحافظة                | عدد الوحدات السكنية الإضافية المطلوبة سنوياً |
|-------------------------|--|
| جنين                    | 1821   |
| طوباس والأغوار الشمالية | 365  |
| طولكرم                  | 926  |
| نابلس                   | 2083   |
| قلقيلية                 | 693  |
| سلفيت                   | 499  |
| رام الله والبيرة        | 1988   |
| أريحا والأغوار          | 257  |
| القدس                   | 2908   |
| بيت لحم                 | 1272   |
| الخليل                  | 4910   |
| الضفة الغربية           | 17722  |

#### • تحسين ظروف السكن

تؤثر خصائص السكن على مستويات الطلب على السكن (الطلب الكامن)، وخاصة كثافة السكن التي يتم قياسها بمتوسط عدد الأشخاص لكل غرفة. ورغم تحسن مؤشر كثافة السكن على مدى العقدين الماضيين، كما أشير سابقاً، إلا أن بيانات الإحصاء عام 2022 تشير إلى أن حوالي 4.9% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية لا تزال تعاني من الاكتظاظ، والذي يُعرّف هنا بوجود ثلاثة أشخاص أو أكثر في كل غرفة. ولمعالجة هذه المشكلة، من الضروري زيادة عدد الوحدات السكنية بحيث لا تبقى أي أسرة تعيش في وحدة سكنية تضم أكثر من ثلاثة أشخاص لكل غرفة.

لحساب المساكن الإضافية المطلوبة، تم تقدير عدد الأسر التي تعاني من الاكتظاظ في عام 2023 بنحو 34480 أسرة في الضفة الغربية. وبافتراض أن إضافة غرفة واحدة لكل أسرة مكتظة من شأنه أن يعالج المشكلة، فهناك حاجة إلى 34480 غرفة إضافية في الضفة الغربية. وبما أن متوسط عدد الغرف لكل وحدة سكنية بلغ 3.66 حسب تعداد عام 2017، فإن عدد الوحدات السكنية الإضافية اللازمة لحل المشكلة الاكتظاظ بحوالي 9420 وحدة سكنية في الضفة الغربية. إن معالجة مشكلة الاكتظاظ في المساكن في سنة واحدة أمر غير منطقي أو عملي، وإذا كان الهدف هو حل مشكلة الاكتظاظ بحلول عام 2030، فإن الاحتياج السنوي للوحدات السكنية الإضافية يقدر بحوالي 1345 وحدة في الضفة الغربية.

#### • استبدال المنازل المدمرة وغير الصالحة للسكن

يواصل الاحتلال تدمير مئات المنازل سنوياً في الضفة الغربية كجزء من سياساته الممنهجة لتهجير الفلسطينيين، تحت ذرائع مختلفة أبرزها عدم وجود ترخيص للبناء في المناطق المسماة "ج" (والذي نادراً جداً ما يتم منحه للفلسطينيين، 95% من الطلبات يتم رفضها)، هذا بالإضافة إلى هدم المنازل خلال العمليات العسكرية واستخدامها كأداة للعقاب. قام الاحتلال بهدم 1455 وحدة سكنية بين عامي 2020 و2023، منها 994 وحدة مأهولة و461 وحدة غير مأهولة (OCHA, 2024). أي، بالمتوسط، قام الاحتلال بهدم 364 وحدة سكنية سنوياً خلال هذه الفترة، علماً أن عدد الوحدات السكنية التي يتم هدمها سنوياً في تزايد مستمر منذ العام 2017. ولأن الأسر الفلسطينية تقوم ببناء هذه الوحدات السكنية بسبب حاجتها لها بالأساس، فهذا يعني أن هناك حاجة لنحو 360 وحدة سكنية إضافية سنوياً للتعويض عن الوحدات السكنية التي يتم هدمها من قبل الاحتلال.

كما أن بعض المباني والوحدات السكنية تستهلك عبر الزمن ومن الظروف البيئية وبعضها يصبح غير صالح للسكن وبحاجة لاستبدال، وبعض الوحدات السكنية يتم هدمها لبناء مباني ووحدات سكنية جديدة مكانها. أظهرت نتائج تعداد عام 2017 أن 32.2% من المباني في الضفة الغربية يتجاوز عمرها 30 سنة، ولكن لا يوجد بيانات حول عدد الوحدات السكنية التي يتم هدمها للاستبدال أو التوسع أو غيرها من الأسباب سنوياً. سنفتقر أن الوحدات السكنية التي تصبح غير صالحة للسكن ويتم هدمها/استبدالها تمثل 1% من الوحدات السكنية الواقعة في مبانٍ يزيد عمرها على 30 سنة، أو 0.322% من إجمالي المساكن المأهولة سنوياً (أي يتم هدم ثلاث وحدات سكنية من كل ألف وحدة سكنية سنوياً بغرض الاستبدال أو التوسع) وهي نسبة متحفظة لحد ما. وعلى هذا الأساس، هناك حاجة لنحو 17439 وحدة سكنية إضافية ما بين عامي 2024 و2030، أو 2491 وحدة سنوياً بالمتوسط.

#### • المساكن غير المأهولة ومعدل عدم الإشغال

ركز التحليل في المنهجية الثانية حتى اللحظة على المساكن المأهولة، ولكن مخزون المساكن يشمل أيضاً المساكن غير المأهولة، مثل المغلقة والخالية والمهجورة وتحت التشطيب وغيرها. المساكن المغلقة هي تلك المساكن المشغولة بأسرة، ولكنها كانت مغلقة طوال فترة حصر- المساكن والأسر بسبب غياب الأسرة التي تقيم فيها. وقد تكون هذه المساكن مأهولة أو غير مأهولة. تمتلك العديد من الأسر الفلسطينية وحدات سكنية في مدن وقرى الضفة الغربية، رغم إقامتها خارج فلسطين، كما تمتلك بعض الأسر وحدات سكنية في محافظة أو أكثر غير المحافظة التي تعيش فيها بالعادة، وبالتالي، تبقى وحداتها السكنية مغلقة وتستخدمها عند زيارة الوطن أو عند الحاجة لها. مثل هذه الوحدات السكنية لا تعتبر جزءاً من عرض المساكن لأنها غالباً لا تقوم هذه الأسر بتأجير وحداتها السكنية خوفاً من قانون المالكين والمستأجرين الأردني من عام 1953 النافذ في الضفة الغربية أو لأنها لا ترغب بتأجيرها، والغالبية العظمى من هذه الوحدات السكنية المغلقة غير معروضة للبيع. لذلك لن نقوم بعمل تقدير

للطلب المستقبلي على المساكن المغلقة غير المأهولة، وستكتفي بالطلب الإضافي على المساكن المغلقة الذي تم تقديره كجزء من المساكن المأهولة.

أما المساكن الخالية فهي تلك المكتملة البناء وغير المستخدمة للسكن أو العمل رغم صلاحيتها لذلك، كأن تكون معروضة للبيع أو الإيجار. تمثل هذه المساكن المخزون المتاح من الوحدات السكنية لاستيعاب الطلب وتوفير بدائل للأسر التي ترغب في تغيير سكنها أو الانتقال إلى سكن آخر، ومثل هذه الوحدات السكنية ضرورية لكي يعمل سوق السكن بفعالية، أي يتم احتساب الوحدات السكنية الخالية كجزء من الطلب على السكن لأنها ضرورية لعمل السوق. بلغت نسبة المساكن الخالية 6.36% من إجمالي المساكن في العام 2017 أو 7.76% من إجمالي المساكن المأهولة عام 2017، وهذه النسب قريبة من المتوسطات العالمية. وباستخدام هذه النسب هناك حاجة لنحو 1389 وحدة سكنية إضافية سنوياً للحفاظ على نفس نسبة المساكن الخالية وترك مجال للحراك في سوق السكن. أما المساكن المهجورة وتحت التشطيب فهي خارج سوق السكن، لأنها كانت لا تصلح للسكن وقت المسح، ولذلك لن تُدرج في عملية التقدير.

#### • متوسط الطلب السنوي الإضافي

افتترضت المنهجية الثانية أن الحاجة لوحدات سكنية جديدة (الطلب الكامن) تتأثر بمجموعة من العوامل ومنها: النمو السكاني وتراجع متوسط حجم الأسرة وتحسين ظروف السكن وهدم المنازل واهلاكها ووجود مخزون مناسب من المساكن الخالية. وباستخدام هذه المصادر المختلفة للطلب، يُقدر متوسط الحاجة السنوية الإضافية إلى 23307 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية حتى العام 2030، ويمثل هذا الطلب الكامن لحد كبير وليس الطلب الفعلي الذي يعتمد أكثر على العوامل الاقتصادية.

#### ج. منهجية 3: تقدير الطلب على المساكن باستخدام متوسط حصة الفرد من مساحة الوحدة السكنية

تعتمد المنهجية الثالثة على آلية تقدير مبسطة تفترض ثبات ظروف السكن وجميع العوامل المؤثرة في الطلب، باستثناء النمو السكاني، أي إن كل فرد يحتاج لمساحة معينة من السكن، وكلما زاد عدد السكان زادت المساحة السكنية المأهولة، والتي تمثل في هذه الحالة الطلب الفعلي، مع افتراض ثبات قدرة الأفراد على اقتناء وحدات سكنية بنفس الخصائص التي تم قياسها في تعداد عام 2017. تم تقدير الطلب على المساكن في الضفة الغربية من خلال قسمة مجمل المساحة السكنية المطلوبة نتيجة الزيادة في عدد السكان ما بين عامي 2023 و2030 (أي حاصل ضرب متوسط حصة الفرد من مساحة المسكن والزيادة في عدد السكان) على متوسط مساحة الوحدة السكنية على مستوى المحافظة كما في عام 2017 (أنظر الجدول 4-12). أظهرت النتائج أنه من المتوقع أن يبلغ الطلب الفعلي في الضفة الغربية نحو 106,743 وحدة سكنية إضافية ما بين عامي 2023 و2030، أي نحو 15,249 وحدة سكنية إضافية سنوياً بالمتوسط. ورغم هذه التقديرات، فإن التداعيات الاقتصادية للحرب على الضفة الغربية والقيود الإضافية التي فرضها الاحتلال أدت إلى تراجع الدخل وارتفاع معدلات البطالة وانحصار فرص التمويل، وهي جميعها عوامل ستؤثر سلباً في الطلب الفعلي على السكن وقدرة السكان على تحمّل تكاليفه في المستقبل المنظور.

جدول 4-12: تقدير الطلب الإضافي على الوحدات السكنية على مستوى المحافظة باستخدام المنهجية الثالثة، 2023 - 2030

| المحافظة                | متوسط مساحة المسكن (م <sup>2</sup> ) (2017) | متوسط حصة الفرد من مساحة المسكن (م <sup>2</sup> ) (2017) | إجمالي المساحة الإضافية المطلوبة ما بين 2024 و 2030 (م <sup>2</sup> ) | إجمالي عدد الوحدات السكنية الإضافية المطلوبة ما بين 2024 و 2030 | متوسط عدد الوحدات السكنية الإضافية المطلوبة ما بين 2024 و 2030 |
|-------------------------|---|--|---|---|--|
| جنين                    | 131.9                                       | 28.0   | 1435283   | 10884   | 1555   |
| طوباس والأغوار الشمالية | 125.6                                       | 25.9   | 274620  | 2187  | 312  |
| طولكرم                  | 129.2                                       | 27.8   | 710924  | 5504  | 786  |
| نابلس                   | 131.7                                       | 28.0   | 1634976   | 12410   | 1773   |
| قلقيلية                 | 126.1                                       | 26.2   | 523843  | 4154  | 593  |
| سلفيت                   | 132.5                                       | 28.2   | 403752  | 3046  | 435  |
| رام الله والبيرة        | 148.7                                       | 32.5   | 1756772   | 11811   | 1687   |
| أريحا والأغوار          | 129.5                                       | 26.7   | 192381  | 1486  | 212  |
| القدس*                  | 130.4                                       | 31.6   | 2367530   | 18155   | 2594   |
| بيت لحم                 | 131.1                                       | 28.1   | 1013706   | 7731  | 1104   |
| الخليل                  | 128.9                                       | 24.7   | 3786229   | 29374   | 4196   |
| الضفة الغربية           | 132.5                                       | 27.7   | 14100017  | 106743  | 15249  |

\* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.  
\* تم احتساب عدد الوحدات السكنية الإضافية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مجموع عدد الوحدات السكنية لجميع المحافظات في كل منطقة.

#### 4-2-2 عرض المساكن

لا يوجد في فلسطين بيانات رسمية دقيقة حول الوحدات السكنية المعروضة للبيع أو التي يتم الانتهاء من إنشائها سنوياً، لذلك يتم استخدام معدلات النمو في أعداد ومساحات الوحدات السكنية المرخصة لتقدير المخزون الإضافي من الوحدات السكنية خلال فترة زمنية محددة.<sup>4</sup> تشير أحدث البيانات المتاحة من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الواردة في الجدول 4-13، إلى أن معدل النمو السنوي المركب في عدد الوحدات السكنية المرخصة بلغ نحو 6.7% بين عامي 2017 و 2022، وإذا افترضنا ثبات معدل النمو فمن المتوقع أن يتم ترخيص 158,614 وحدة سكنية جديدة إضافية وبمساحة كلية تبلغ 26,095 ألف متر مربع في الفترة 2024 إلى 2030. وعلى المستوى السنوي، تمثل هذه النتائج 22,659 وحدة سكنية جديدة مرخصة سنوياً بالمتوسط ومساحة كلية مرخصة تبلغ 3,728 ألف متر مربع سنوياً بالمتوسط.

<sup>4</sup> يعد استخدام رخص البناء كمؤشر على عرض المساكن الإضافية افتراضاً معقولاً، نظراً لأن جزءاً من الوحدات التي رُخصت في سنوات سابقة يُستكمل إنشاؤه خلال العام الجاري، بينما تُنجز الوحدات المرخصة حديثاً في السنوات اللاحقة. هذا التداخل الزمني يُنتج بعض التوازن التراكمي في عرض الوحدات السكنية. ومن هذا المنطلق، فإن تتبع العرض التراكمي للوحدات السكنية يُوفر تقديراً أكثر واقعية من مقارنة العرض السنوي المُقدر للوحدات السكنية.

جدول 4-13: عدد ومساحة الوحدات السكنية المرخصة في الضفة الغربية، 2017-2022

| السنة | العدد | المساحة (م <sup>2</sup> ) |
|-------|-------|---------------------------|
| 2017  | 11790 | 2045380                   |
| 2018  | -     | -                         |
| 2019  | 13805 | 2226527                   |
| 2020  | -     | -                         |
| 2021  | 14397 | 2379864                   |
| 2022  | 16277 | 2751636                   |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جداول المساكن، 2022

4-2-3 مطابقة العرض والطلب على المساكن

نلاحظ في الجدول 4-14 فائض في الوحدات السكنية الجديدة من حيث العدد والمساحة عند مقارنة تقديرات عرض الوحدات السكنية بناءً على بيانات رخص البناء مع تقديرات الطلب الفعلي حسب المنهجية الثالثة، مما يعني أن استمرار إصدار رخص البناء بالتوتيرة نفسها كما في الفترة 2017-2022 سيؤدي إلى وجود وحدات سكنية إضافية سنوياً أكبر من عدد الوحدات السكنية التي يستطيع السكان اقتنائها، مما سيزيد من نسبة الوحدات السكنية الخالية. ولم تأخذ هذه التقديرات بالحسبان التراجع في القدرة الاقتصادية لسكان الضفة الغربية، ما يعني أن الفائض سيكون أكبر فيما لو استمرت وتيرة إصدار رخص البناء على هذا النحو. كما من المهم الإشارة هنا أن هذا التقدير يشوبه بعض العيوب لأن الحصول على ترخيص لوحدة سكنية خلال سنة معينة لا يعني أنه سيتم بناؤها خلال تلك السنة، كما أن العديد من الوحدات السكنية يتم بناؤها دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة وخاصة في المناطق خارج المخطط الهيكلي للمدن والقرى، وبعضها يتم ترخيصه لاحقاً كوحدات سكنية قائمة.

جدول 4-14: تقدير فائض عرض الوحدات السكنية في الضفة الغربية من حيث العدد والمساحة، 2024-2030

| السنة | عدد الوحدات المرخصة | المساحة المرخصة (ألف م <sup>2</sup> ) | عدد الوحدات المطلوبة | المساحة المطلوبة (ألف م <sup>2</sup> ) | فائض عدد الوحدات | فائض المساحة (ألف م <sup>2</sup> ) |
|-------|---------------------|---------------------------------------|----------------------|--|------------------|------------------------------------|
| 2024  | 18518               | 3098                                  | 14545                | 1928                                   | 3973             | 1170                               |
| 2025  | 19752               | 3288                                  | 14620                | 1938                                   | 5132             | 1350                               |
| 2026  | 21068               | 3489                                  | 14671                | 1945                                   | 6397             | 1544                               |
| 2027  | 22472               | 3702                                  | 14972                | 1985                                   | 7500             | 1717                               |
| 2028  | 23969               | 3928                                  | 15279                | 2025                                   | 8690             | 1903                               |
| 2029  | 25566               | 4168                                  | 15592                | 2067                                   | 9974             | 2101                               |
| 2030  | 27269               | 4423                                  | 15912                | 2109                                   | 11357            | 2314                               |

تبين من خلال التحليل أن هناك حاجة متزايدة للوحدات السكنية نتيجة النمو السكاني والحاجة لتحسين ظروف السكن والحفاظ على سوق سكن فعال، غير أن الظروف الاقتصادية الصعبة وصعوبة الحصول على تمويل

(خاصة للأسر الفقيرة) تحد من قدرة هذه الأسر على تحقيق حاجتها من السكن، وبالتالي، هناك فجوة شاسعة ما بين الطلب الكامن والطلب الفعلي على السكن. أيضاً، بين التحليل أن استمرار إصدار رخص بناء بوتيرة السنوات الماضية سيؤدي إلى فائض في عرض الوحدات السكنية، أي إن العرض المستقبلي سيكون أكبر من الطلب الفعلي المستقبلي وسيساهم في زيادة معدل عدم الإشغال أو نسبة المساكن الخالية، وسيؤدي إلى ضغوط سلبية على قطاع الإنشاءات وعلى قدرته في استيعاب العمالة الفلسطينية. هذا يعني أن الاعتماد على ديناميكيات السوق غير كافٍ لتحفيز قطاع الإنشاءات على استيعاب العمالة، ما يستدعي تبني سياسات عامة مدروسة لتحفيز الطلب الفعلي وزيادة عرض الوحدات السكنية ميسورة التكلفة وتسهيل الحصول على التسهيلات الائتمانية لأغراض السكن.

#### 3-4 الطلب والعرض على المباني غير السكنية

بحسب التعداد العام 2017، كان هناك 419,160 مبنى مكتمل في الضفة الغربية، غالبيتها كانت للسكن فقط (72.7%) ويلبها المباني المخصصة للسكن والعمل معا (8.5%) والمباني المخصصة للعمل فقط (7%). نحو 4% من المباني كانت مغلقة و1.8% كانت خالية و2.1% كانت مهجورة و3.3% كانت تحت التأسيس وقت إجراء التعداد. شهد عدد المباني المكتملة في الضفة الغربية نمواً بنحو 41.8% مقارنة بالتعداد السابق عام 2007، ولكن نتجت معظم هذه الزيادة (نحو 72.5% منها بالتحديد) عن ارتفاع عدد المباني المخصصة للسكن فقط (ارتفعت بنحو 41.7% خلال الفترة نفسها). ولأننا قمنا بتحليل الطلب على المساكن سابقاً، سنركز في هذه الجزئية على المباني المخصصة للعمل، أي على شكل منشأة.

جدول 4-15: عدد المباني على شكل منشأة الحقيقي والمقدر لسنوات مختارة

| المحافظة          | *2007 | 2017  | **2023 | **2030 |
|-------------------|-------|-------|--------|--------|
| جنين              | 3549  | 4430  | 5060   | 5910   |
| طوباس             | 434   | 677   | 884    | 1207   |
| طولكرم            | 2337  | 2389  | 2421   | 2458   |
| نابلس             | 3008  | 4296  | 5320   | 6828   |
| قلقيلية           | 1544  | 1548  | 1550   | 1553   |
| سلفيت             | 780   | 1234  | 1625   | 2240   |
| رام الله والبييرة | 2595  | 4028  | 5244   | 7134   |
| أريحا والأغوار    | 667   | 736   | 781    | 836    |
| القدس             | 1202  | 1661  | 2017   | 2529   |
| بيت لحم           | 1761  | 2488  | 3061   | 3899   |
| الخليل            | 5764  | 8033  | 9803   | 12367  |
| الضفة الغربية     | 23641 | 31520 | 37767  | 46963  |

\* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

\*\* تقدير باستخدام معدل النمو السنوي المركب ما بين عامي 2007 و2017 على مستوى المحافظة

كان هناك 31,520 مبنى على شكل منشأة عام 2017 كما هو مبين في الجدول 4-15، وبزيادة قدرها 33.3% مقارنة بعام 2007. وإذا افترضنا ثبات معدل نمو المباني على شكل منشآت، فمن المتوقع أن يبلغ عددها 37,767

مبنى عام 2023 و 46,963 مبنى عام 2030. هذا يعني أن هناك حاجة لنحو 9,196 مبنى على شكل منشأة ما بين عامي 2024 و 2030.

من ناحية العرض، بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة في الضفة الغربية للمباني غير السكنية 1,115 رخصة في العام 2022، مقارنة مع 603 رخصة عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 13.1%. وعلى افتراض ثبات معدلات النمو السنوية في رخص الأبنية غير السكنية الصادرة، فمن المتوقع أن يتم إصدار 14,872 رخصة خلال الفترة 2024 و 2030، مما يشير إلى فائض في العرض قدره 5676 مبنى. ومن الناحية العملية وسياق الوضع الاقتصادي الحالي فمن المتوقع انخفاض الطلب المستقبلي على المباني غير السكنية مقارنة بالفترة 2007-2017، وبالتالي فائض العرض سيكون أكبر من ذلك في حال استمر إصدار رخص البناء على الوتيرة نفسها.

نستنتج من هذا التحليل المبسط أنه من المتوقع تراجع الطلب على المباني غير السكنية في المستقبل المنظور، وبما أن العرض يتأثر بمستويات الطلب -على الأقل على المدى المتوسط والطويل - فمن المتوقع انخفاض وتيرة إصدار رخص الأبنية مستقبلاً، وبالتالي تراجع أداء قطاع الإنشاءات بشكل عام ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

#### 4-4 الطلب على البنية التحتية

تعد البنية التحتية إحدى الركائز الأساسية لأي مسار تنموي مستدام. وفي السياق الفلسطيني، تمثل فجوة مزمنة تعيق الأداء الاقتصادي وتحد من إمكانات الصمود الاجتماعي. وتعاني فلسطين من نقص حاد وتدهور في أغلب خدمات البنية التحتية، من شبكات الطرق والمياه والكهرباء إلى خدمات المواصلات والنقل، وهو ما ينعكس سلباً على كفاءة بيئة الأعمال ويقيد فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

يتجلى ضعف البنية التحتية كأحد العوامل المهيكلة للعجز التنموي، ليس فقط نتيجة سياسات الاحتلال التي تفرض قيوداً صارمة على التوسع العمراني وتطوير البنية التحتية، خاصة في المناطق المصنفة "ج"، إضافة إلى تدميرها الممنهج للبنية التحتية خلال العمليات العسكرية الأخيرة في الضفة الغربية، بل أيضاً بسبب محدودية القدرة والموارد المالية للسلطة الفلسطينية.

ورغم هذه التحديات، فإن التوسع في مشاريع البنية التحتية، حيثما أمكن، يمثل فرصة استراتيجية لتحفيز قطاع الإنشاءات وخلق طلب فعلي ومستدام على الأيدي العاملة، لا سيما في ظل الحاجة الماسة لاستيعاب آلاف العمال الفلسطينيين المسرّحين من سوق العمل الإسرائيلي بعد حرب 7 تشرين ثاني. إن استهداف مشاريع بنية تحتية ذات أثر واسع النطاق، بما يشمل الإسكان، والصرف الصحي، والطرق، والطاقة المتجددة، وشبكات المياه، يمكن أن يوفر منصة عملية لتوسيع قدرة القطاع على التشغيل، وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليص البطالة، خاصة بين الفئات المتضررة من التحولات الجارية في سوق العمل الفلسطيني.

وعليه، فإن تشخيص واقع البنية التحتية وتحديد مجالات التوسع فيها لا يُعدّ مسألة إنمائية فحسب، بل هو شرطٌ لازم لتفعيل الإمكانات الكامنة لقطاع الإنشاءات واستيعاب العمالة المسرّحة، في إطار استراتيجية اقتصادية أكثر اعتماداً على الذات. يستعرض هذا القسم أبرز مؤشرات واقع البنية التحتية الأساسية في فلسطين، بهدف الوقوف

على الفجوات التنموية وتحديد أولويات الاستثمار والتوسع اللازمة لاستيعاب المزيد من العمالة في السوق المحلي، وإحداث آثار مضاعفة تولّد فرص عمل تتجاوز أولئك العاملين في بناء مشاريع البنية التحتية الملحة والضرورية.

#### 1-4-4 النقل

يُعد قطاع النقل والمواصلات أحد أكثر مكونات البنية التحتية هشاشة في فلسطين، ويشكّل تحدياً حقيقياً أمام أي جهد تنموي فعّال. يعتمد هذا القطاع كلياً على النقل البري، ويتسم بدرجة عالية من العشوائية وضعف التنظيم، في ظل غياب النقل العام الفعّال وضعف جودة الطرق وصيانتها. ويُعاني هذا القطاع من نقص حاد في الاستثمار، وافتقار إلى التخطيط المتكامل، وتفاقم في الاختناقات المرورية داخل المدن وبينها، في وقت يتزايد فيه عدد المركبات بوتيرة لا يوازيها توسّع في القدرة الاستيعابية للطرق.

تعكس أزمة النقل في فلسطين تراكباً بنوياً بين القيود السياسية والقصور المؤسساتي. فالاحتلال الإسرائيلي يفرض سيطرة ممنهجة على شبكة الطرق، حيث توظّف لصالح الاستيطان، ويمنع الفلسطينيون من تطوير البنية التحتية خارج مراكز المدن والقرى، خصوصاً في المناطق المصنفة "ج"، التي تضم أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية. وفي المقابل، تفتقر السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الموارد المالية الضرورية لتنفيذ مشاريع نقل استراتيجية، حتى داخل المناطق الخاضعة إدارياً لها، ما يجعل تطوير الطرق معتمداً في الغالب على التمويل الخارجي والمبادرات الخاصة.

في عام 2021، بلغ إجمالي طول شبكة الطرق في الضفة الغربية حوالي 3,927 كم، منها 88.3% طرق معبّدة. ومع ذلك، يُظهر الواقع الميداني أن نحو نصف هذه الطرق (48%) بحاجة إلى إعادة تأهيل شاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). تُشكّل الطرق الرئيسة التي تربط بين المدن حوالي 19.6% من الشبكة المعبّدة، فيما تشكّل الطرق الإقليمية 33.4% والطرق المحلية داخل التجمعات السكانية 47%. غالبية هذه الطرق تُعاني من التهاك، وضعف القدرة الاستيعابية، وغياب التخطيط الحضري المتكامل، ما يحدّ من فاعلية القطاع ويضعف الترابط الجغرافي والاقتصادي بين المناطق الفلسطينية.

في ظل هذه المعطيات، فإن الاستثمار في إعادة تأهيل الطرق القائمة وتوسيع الشبكة، وإن كان مقيداً، يبقى من المجالات القليلة القادرة على تحريك عجلة الاقتصاد محلياً. ويمكن لهذه المشاريع أن تسهم في تحفيز قطاع الإنشاءات وخلق فرص عمل، خصوصاً إذا جرى إدماجها في خطط أشغال عامة موجهة، تستهدف استيعاب جزء من العمالة الفلسطينية المسرّحة من سوق العمل الإسرائيلي في أعقاب الحرب على غزة.

إلى جانب الطرق، يُشكّل غياب نظام نقل عام فعّال عاملاً إضافياً يفاقم الأعباء المعيشية والاقتصادية. فوسائل النقل الجماعي في الضفة الغربية تقتصر على مبادرات خاصة صغيرة، وتفتقر إلى التنظيم والتكامل، كما لا تتوفر بنية تحتية مخصصة لخدمة هذا النمط من النقل. تطوير وسائل النقل العام، على نحو تدريجي وواقعي، يتطلب إنشاء محطات توقف، مسارات مخصصة، مواقف تنظيمية، ومراكز تشغيل وصيانة، وهي عناصر يمكن أن تفتح مجالات جديدة أمام قطاع الإنشاءات، بما في ذلك البنية التحتية الخفيفة والمتوسطة.

بذلك، لا يُنظر إلى قطاع النقل والمواصلات فقط باعتباره مكوناً خدمياً، بل كرافعة ممكنة - وإن كانت محدودة - لتحريك الطلب المحلي على خدمات البناء، وتوسيع قدرة القطاع على امتصاص جزء من العمالة المسرححة، ضمن هوامش واقعية تسمح بها الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة.

#### 2-4-4 الكهرباء

تعتمد الضفة الغربية بشكل شبه كامل على واردات الكهرباء من إسرائيل لتغطية حمل كهربائي تقديري بلغ في المتوسط نحو 1,360 ميغاواط عام 2022، باستثناء 80 ميغاواط تُستورد من الأردن وبعض الإنتاج المحلي المحدود (Office of Quartet, 2023). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الطلب على الكهرباء في الضفة الغربية مرشح للزيادة بمعدل سنوي يقارب 2.9%، ما يعني أن ذروة الطلب قد تصل إلى نحو 1,711 ميغاواط بحلول عام 2017 (World Bank, 2030).

وهذا يعني أن استمرار الاعتماد على شركة الكهرباء الإسرائيلية يرسخ هشاشة المنظومة الكهربائية الفلسطينية، ويجعلها عرضة لانقطاعات تعسفية، واقتطاعات مالية، وللسياسات التي تتحكم مباشرة بحياة السكان.

في هذا السياق، تُعد الطاقة الشمسية أحد البدائل القليلة الممكنة لتقليل التبعية وتعزيز أمن الطاقة. فهي لا تخضع للقيود الاستيرادية ذاتها التي يخضع لها استيراد الكهرباء المباشر أو الغاز اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء، كما تتميز بانخفاض تكاليفها الرأسمالية عالمياً، فضلاً عن كونها تتلاءم مع طبيعة المناخ الفلسطيني. وتقدر القدرة الكامنة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في فلسطين بحوالي 4,174 ميغاواط، تتركز 96% منها في الضفة الغربية (United Nation, 2017) غير أن 86% من هذه القدرة تقع في المناطق المصنفة "ج"، والتي يفرض الاحتلال فيها سيطرته الكاملة، مما يجعل تنفيذ المشاريع هناك محفوظاً بالعقبات السياسية.

وعند استثناء منطقة "ج" من التقديرات، تنخفض القدرة الكامنة إلى حوالي 800 ميغاواط فقط، منها 87% على شكل خلايا شمسية على الأسطح. ورغم محدودية هذه الإمكانيات نسبياً، فإنها تظل قادرة على إحداث نقلة نوعية في مجال تنويع مصادر الطاقة، وتحسين الاعتماد على الذات، خاصة إذا اقترنت بسياسات داعمة للاستثمار، وتطوير البنية التحتية لشبكات الكهرباء، ومحطات التحويل، ونقاط الربط.

إن تبني استراتيجية توسعية في مشاريع الطاقة الشمسية، حتى ضمن الهوامش الجغرافية والسياسية المتاحة، يتطلب تنفيذ عدد من الأعمال الإنشائية واسعة النطاق، بما في ذلك بناء المحطات، تجهيز البنية التحتية المرتبطة بالشبكات الكهربائية، وإنشاء قواعد للخلايا الشمسية سواء على الأرض أو فوق المباني العامة والخاصة. هذه الأشطة من شأنها أن تحفز الطلب على خدمات البناء والتشييد، وتفتح مجالات تشغيل واسعة في مجالات التركيب، الصيانة، نقل المعدات، وحفر وتمديد الشبكات. وبالتالي، يمكن لمشاريع الطاقة الشمسية أن تلعب دوراً مزدوجاً في دعم أمن الطاقة من جهة، والمساهمة في استيعاب العمالة المسرححة من السوق الإسرائيلي من جهة أخرى.

غير أن الاستفادة من هذه الإمكانيات تظل مشروطة بتطوير شبكات الكهرباء المحلية التي تُعد حالياً غير مهيأة لاستيعاب الإنتاج اللامركزي من مصادر الطاقة المتجددة بحسب شركات توزيع الكهرباء. ضعف الشبكة، وغياب

محطات التحويل الحديثة، وتأخر تحديث أنظمة التوزيع كلها تشكل تحديات أمام التوسع في مشاريع الطاقة الشمسية، وتحد من قدرة هذه المشاريع على أن تكون رافعة تنموية حقيقية. ومن هنا، فإن الاستثمار في البنية التحتية الكهربائية لا يُعد ضرورة فنية فحسب، بل شرطاً تمهيدياً لتحفيز قطاع الإذاعات وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس على المديين القصير والطويل.

#### 3-4-4 المياه

تعاني الضفة الغربية من أزمة مياه حادة ومزمنة، تتجاوز كونها مشكلة فنية أو مناخية، لتعبر في جوهرها عن اختلال بنيوي ناتج عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي. إذ يسيطر الاحتلال على ما يقارب 90% من الموارد المائية الجوفية في الضفة، ويحرم الفلسطينيين من نصيبهم المشروع من مياه نهر الأردن المقدر بنحو 250 مليون متر مكعب سنوياً، كما يفرض قيوداً صارمة على حفر الآبار وتعميقها، ويمنع الفلسطينيين من تجاوز عمق 140 متراً في الآبار، وهي إجراءات تهدف إلى إبقائهم في حالة من التبعية المائية (B'Tselem, 2021).

تُضطر السلطة الوطنية الفلسطينية إلى شراء كميات كبيرة من المياه من شركة "ميكوروت" الإسرائيلية بأسعار مرتفعة، في وقت يعاني فيه الفلسطينيون من انقطاعات متكررة، خاصة في فصل الصيف، نتيجة ضعف التزود وغياب الاستقلالية. وتفاقم هذه الانقطاعات ممارسات الاحتلال التي تشمل مصادرة الآبار، هدم المنشآت المائية، منع عبور ناقلات المياه، وتعطيل الصيانة من قبل الشركة الإسرائيلية المسؤولة عن الخطوط الناقلة.

ورغم أن 93.3% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية متصلة بشبكة مياه عامة، فإن هذه الشبكة لا توفر المياه بشكل مستمر على مدار الساعة. وتُضطر العديد من الأسر إلى اللجوء إلى صهاريج المياه بأسعار مرتفعة، أو تركيب خزانات على الأسطح، ومضخات كهربائية بسبب ضعف الضغط. هذا النمط من "إدارة الأزمة" يزيد من الكلفة على الأسر، ويعكس هشاشة المنظومة القائمة، خصوصاً في ظل غياب بنى تخزين مائية جماعية أو قدرة كافية على التوزيع العادل والفعال (سلطة المياه، 2024).

علاوة على ذلك، يشكل الفاقد من المياه أحد أبرز التحديات التي تقاوم الأزمة. وتشير البيانات إلى أن 37.5% من المياه المزودة، أي ما يعادل 85.3 مليون متر مكعب، تُفقد بسبب التسربات الناتجة عن تهالك الشبكات. وتُظهر التقديرات أن نحو ثلث كميات المياه المستوردة من الشركة الإسرائيلية تتسرب بسبب تدهور الشبكات الناقلة بين المدن الفلسطينية وتدهور شبكات التوزيع المحلية. كما تعاني 237 تجمعاً سكانياً من تقادم الشبكات، و121 تجمعاً من الملوحة أو التلوث أو الانقطاعات المزمنة، في وقت تمنع فيه إسرائيل تنفيذ أي خطط إصلاح أو تمديد شبكات تمر عبر المنطقة المصنفة "ج" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015). في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى استراتيجية تركز على تطوير شبكة المياه عبر إصلاح الأنابيب، تحديث البنية التحتية القديمة، وتوسيع الشبكة لتشمل المناطق غير المخدومة، خصوصاً الـ49 تجمعاً التي لا تتوفر فيها شبكة عامة. ويمكن لهذا المسار أن يشكل مدخلاً لتشغيل عدد كبير من العمال في مشاريع إنشائية واسعة النطاق تشمل الحفر، التمديد، البنية التحتية، والصيانة. يُضاف إلى ذلك بناء مرافق تخزين جماعية مثل إنشاء خزانات مائية مركزية تساعد على مواجهة شح المياه الموسمي وضمان التوزيع المنصف في فترات الذروة. وتتطلب هذه المنشآت أعمالاً إنشائية ثقيلة تُعد مناسبة لاستيعاب العمالة المسرحة.

جانب آخر حاسم في الأزمة يتمثل في ضعف معالجة المياه العادمة، حيث تشير التقديرات إلى أن أقل من 25% فقط من المياه العادمة في الضفة الغربية تتم معالجتها، بينما يُصرف الباقي مباشرة في الوديان والمجاري الطبيعية، ما يُسبب تلوثاً بيئياً وصحياً واسع النطاق، ويُهدر مورداً مائياً قابلاً لإعادة الاستخدام في الزراعة والصناعة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

إن بناء محطات معالجة المياه العادمة لا يقتصر على تحسين الأمن المائي وتقليل التلوث، بل يُعد من أبرز المجالات القادرة على تحييز قطاع الإنشاءات على نطاق واسع. إذ تتطلب هذه المحطات بنى تحتية متكاملة، ما يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لعدد كبير من العمال، والمهندسين، والفنيين، وشركات المقاولات. إضافة إلى ذلك، فإن توسيع قدرة المعالجة يعزز من قدرة فلسطين على الاستفادة من المياه الرمادية المعالجة في ري المزارع والأراضي الجافة، ما يقلل الضغط على المياه الصالحة للشرب، ويزيد من مرونة النظام المائي في مواجهة الانقطاعات المتكررة.

#### 4-4-4 النفايات الصلبة

تُعد إدارة النفايات الصلبة من خدمات البنية التحتية الأساسية في أي مجتمع، لارتباطها المباشر بصحة السكان، وسلامة البيئة، وكفاءة الأنشطة الاقتصادية. في السياق الفلسطيني، تتفاقم أزمة النفايات بفعل غياب إدارة فعالة وتراكم فجوات بنوية ناتجة عن ضعف التخطيط، وسيطرة الاحتلال على الأراضي، وغياب سياسات مستدامة في الجمع والمعالجة.

تشير التقديرات إلى أن الضفة الغربية أنتجت نحو 3,163 طناً يومياً من النفايات الصلبة عام 2018، بمتوسط 1.08 كغم للفرد يومياً (Thöni & Matar, 2019). يشكل القطاع المنزلي المصدر الأكبر للنفايات (45-50%)، يليه القطاع التجاري والخدمي (25-30%)، ومن ثم القطاع الصناعي وقطاع الإنشاءات (20-25%). معظم النفايات المنزلية والتجارية تُجمع وتُخلط دون فرز أولي، رغم أن بعض المنشآت الاقتصادية تفصل النفايات الكيميائية (16.4%)، الحادة (14.2%)، والمعدنية (12.3%)، إلا أن هذه الجهود محدودة وغير مرتبطة بأنظمة معالجة فعّالة، إذ تُطمر معظم النفايات المفصولة مع بقية النفايات في المكبات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021 ب). أما حطام البناء والهدم، فيُلقى غالباً في مواقع خاصة دون معالجة بيئية، وتظل النفايات الخطرة غير مسموح بها في المكبات الصحية، دون وجود آليات واضحة للتعامل معها. وفق بيانات سلطة جودة البيئة، تُعالج فقط 2% من النفايات الخطرة، فيما يُعاد تدوير نحو 1.5% فقط من إجمالي النفايات وبشكل غير رسمي (وزارة الحكم المحلي، 2019). ويضاف إلى ذلك انتشار المكبات العشوائية والتي تحمل عواقب بيئية وصحية وخيمة.

في ظل هذه المعطيات، تبرز الحاجة الملحة لتبني استراتيجيات جديدة أكثر استدامة لإدارة النفايات، وعلى رأسها مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة (Waste-to-Energy) ومشاريع إعادة تدوير النفايات، والتي تساهم في تقليل حجم النفايات غير المعالجة وتوليد الكهرباء. ويُشير نموذج أولي في فلسطين إلى أن محطة واحدة لتحويل 1200 طن من النفايات إلى طاقة قادرة على تقليل نحو 400,000 طن من انبعاثات الغازات الدفيئة سنوياً، وتوليد حوالي 40 ميغاواط من الكهرباء، أي نحو 3% من إجمالي الاستهلاك الكهربائي المحلي (Harvest Waste, 2021).

تتطلب هذه المشاريع استثمارات كبيرة في البنية التحتية تشمل بناء منشآت المعالجة، شبكات الجمع والفرز، أنظمة النقل، محطات الحرق أو الهضم، وكلها تفتح مجالات تشغيل واسعة لقطاع الإنشاءات وتُمكن من استيعاب أعداد من العمال المسرّحين من سوق العمل الإسرائيلي. كما، توفر هذه المشاريع وظائف دائمة في التشغيل والصيانة، وتدعم استقلالية فلسطين في مجال الطاقة والإدارة البيئية.

#### 4-5 قدرة قطاع الإنشاءات على استيعاب العمالة الفلسطينية ضمن مكونات الطلب

قدّم هذا الفصل تحليلاً مفصلاً لمحركات الطلب الرئيسية في قطاع الإنشاءات، والذي يبين بصورة أولية أن هذا القطاع غير قادر على استيعاب العمالة الفلسطينية المسرححة من سوق العمل الإسرائيلي، وذلك نتيجة ضعف الطلب الفعال على الإسكان من جهة، والحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية من جهة أخرى، وتعد هذه الاستثمارات غير متاحة في ظل الأزمة المالية العميقة التي تمر بها السلطة الفلسطينية والانكماش الاقتصادي الحاد الناجم عن الحرب على قطاع غزة والتضييقات الإسرائيلية المستمرة في الضفة الغربية. وتدعيم هذا الاستنتاج الأولي، يُعرض فيما يلي تقدير لعدد العمال الممكن استيعابهم في قطاع الإنشاءات، استناداً إلى مقاربات مختلفة تعكس الواقع الحالي والمسار المحتمل للقطاع في السنوات المقبلة.

في البداية، يوفر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات سنوية عن المساحات الإجمالية المرخصة للبناء وعدد العاملين في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية، ما يتيح إمكانية تقدير متوسط عدد العمال المطلوبين لإنشاء كل وحدة من المساحة المبنية. فعلى سبيل المثال، في عام 2017 بلغت مساحة الأبنية السكنية وغير السكنية المرخصة في الضفة الغربية نحو 4,067 ألف متر مربع، في حين بلغ عدد العاملين في القطاع نحو 70.5 ألف عامل، أي أن المتوسط كان عاملاً واحداً لكل 57.7 متراً مربعاً مرخصاً (انظر جدول 4-16). وفي عام 2018 ارتفعت المساحة المرخصة إلى 4,439 ألف متر مربع، وبلغ عدد العاملين نحو 75.8 ألف، بمتوسط 58.6 متراً مربعاً لكل عامل. أما في عام 2019 فقد بلغت المساحة المرخصة 4,287 ألف متر مربع مع 81.6 ألف عامل، أي بمتوسط 52.5 متراً مربعاً للعامل. وفي عام 2020 انخفضت المساحات المرخصة إلى 3,360 ألف متر مربع، في حين بلغ عدد العاملين نحو 79.9 ألف، وهو ما يعادل 42.1 متراً مربعاً فقط لكل عامل، وتُعزى هذه القيمة المتدنية إلى تداعيات جائحة كورونا، حيث أدت القيود الصحية والإجراءات الوقائية إلى تراجع الإنجاز الفعلي للأبنية المرخصة. ومع ذلك، شهد عام 2021 تعافياً نسبياً إذ بلغت المساحات المرخصة 4,930 ألف متر مربع وعدد العاملين 92.6 ألف، أي 53.2 متراً مربعاً للعامل. وفي عام 2022 ارتفعت المساحات المرخصة إلى 5,506 ألف متر مربع مع 96.6 ألف عامل، أي بمتوسط 57 متراً مربعاً للعامل. وإذا ما استثنى عامي 2020 و2021 باعتبارهما استثناءين ناتجين عن ظروف الجائحة، فإن متوسط المساحة المرخصة للعامل الواحد خلال الفترة 2017-2022 يبلغ نحو 56.4 متراً مربعاً.

وعند النظر إلى تطور المساحات المرخصة خلال الفترة ذاتها، يتضح أنها نمت بنسبة 8.5% وفق المتوسط الخطي، وبنسبة 6.3% وفق المتوسط المركب. غير أن الحرب على قطاع غزة وما رافقها من تداعيات اقتصادية تركت أثراً بالغاً على المساحات المرخصة في الضفة الغربية. فبعد الانتعاش المؤقت في عام 2022 الذي جاء عقب الجائحة وأدى إلى قفزة في المساحات المرخصة مقارنة بالسنوات السابقة، شهد عام 2023 انخفاضاً إلى 4,499 ألف متر مربع، وتراجعا إضافياً في عام 2024 إلى 3,606 ألف متر مربع. ومع استمرار الحرب وتفاقم الوضع السياسي في الضفة الغربية، في ظل السعي الإسرائيلي المتواصل لضم مساحات واسعة منها، بات من الصعب تقديم

تقديرات واقعية دقيقة لمسار المساحات المرخصة مستقبلاً، الأمر الذي دفع إلى إعداد ثلاثة سيناريوهات مبنية على فرضيات مختلفة حول النزعة المستقبلية في رخص البناء.

**الجدول 4-16: إجمالي مساحات الأبنية السكنية وغير السكنية المرخصة، وعدد العاملين في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية، 2017-2022**

| السنة | المساحات المرخصة (ألف متر مربع) | عدد العاملين في قطاع الإنشاءات | متوسط المساحة المرخصة لكل عامل |
|-------|---------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|
| 2017  | 4066.929                        | 70527                          | 57.7                           |
| 2018  | 4439.4                          | 75799                          | 58.6                           |
| 2019  | 4287.194                        | 81595                          | 52.5                           |
| 2020  | 3359.731                        | 79882                          | 42.1                           |
| 2021  | 4930.002                        | 92626                          | 53.2                           |
| 2022  | 5506.178                        | 96608                          | 57.0                           |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017-2022

يفترض السيناريو الأول ثبات مستوى المساحات المرخصة في عام 2025 وما يليه عند مستوى عام 2024، أي 3,606 ألف متر مربع. ووفق هذا السيناريو، وباحتساب متوسط المساحة المرخصة للعامل (56.4 متراً مربعاً)، فإن القطاع لا يستطيع استيعاب أكثر من 63.9 ألف عامل، أي أنه عاجز تماماً عن استيعاب أي نسبة من العمال المسرحين من سوق العمل الإسرائيلي، كما يمثل ذلك تراجعاً بنحو 33.9% في أعداد العاملين في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية مقارنة بعام 2022. أما السيناريو الثاني، فيفترض عودة المساحات المرخصة في عام 2025 إلى مستوى عام 2023 البالغ 4,499 ألف متر مربع مع استقرارها عند هذا المستوى لاحقاً. ووفق هذه الفرضية، فإن القطاع قادر على استيعاب نحو 79.9 ألف عامل، أي أنه يظل غير قادر على استيعاب أي من العمال المسرحين أيضاً، مع تسجيل انخفاض نسبته 17.5% مقارنة بعام 2022. أما السيناريو الثالث، فيفترض عودة المساحات المرخصة إلى مستوى عام 2023، ثم نموها بمعدل 6.3% سنوياً بعد ذلك. وفي هذا السيناريو المتفائل نسبياً، يحتاج القطاع إلى ثلاث سنوات كي يعود إلى مستوى التوظيف الذي كان عليه في عام 2022، ثم إلى نحو 14 عاماً إضافية لاستيعاب كامل العمالة الفلسطينية التي كانت تعمل في قطاع الإنشاءات في السوق الإسرائيلي عام 2022، وذلك دون احتساب النمو الطبيعي في قوة العمل أو دخول أفواج جديدة إلى سوق العمل، ما يعني أن الفترة الفعلية اللازمة للاستيعاب الكامل ستكون أطول بكثير.

وإذا ما قلبنا المعادلة وطرحنا سؤالاً حول حجم المساحات المرخصة اللازمة لاستيعاب كامل العمالة الفلسطينية التي كانت تعمل في السوق الإسرائيلي، نجد أن التقديرات تشير إلى حاجة تبلغ 68,062 ألف متر مربع سنوياً، أي استثمارات تفوق ملياري دولار سنوياً بافتراض تكلفة 300 دولار لكل متر مربع. هذا الرقم يعادل نحو 51.4 ألف عامل سنوياً، وهو أكثر من ضعف الطلب الكامن المقدّر بالمنهجية الثانية، وأكثر من ثلاثة أضعاف الطلب الفعال المقدّر بالمنهجية الثالثة عند تقدير الطلب على الإسكان. وبذلك يمكن القول إن قطاع الإسكان غير قادر على استيعاب هذا العدد الكبير من العمال حتى في حال توفرت القدرة على تلبية كامل الطلب الكامن. وبالاستناد إلى

<sup>5</sup> تم اعتماد العام 2022 كسنة مقارنة كونها سنة استقرار نسبي مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة.

الجدول 4-14 الذي يفترض استمرار إصدار رخص البناء بالوتيرة نفسها خلال الفترة 2017-2022، فإن أقصى ما يمكن أن يستوعبه قطاع الإسكان حتى عام 2027 لا يتجاوز 14% من العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي كما كانت عام 2022، وذلك بافتراض ثبات مستويات الأجور والقدرة الشرائية للأسر الفلسطينية وعدم احتساب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، إضافة إلى فترات البطالة المطولة. وإذا افترضنا قدرة الإنشاءات على استيعاب نسبة مشابهة في مجال المباني السكنية والبنية التحتية معاً، فإن الحد الأقصى للاستيعاب يصل إلى 28% من هذه العمالة، وهي نسبة مبالغ فيها تفترض توافر الاستثمارات اللازمة وعدم تراكم فوائض جديدة في العرض.

وكما أشرنا سابقاً، تعاني فلسطين من عجز حاد وتدهور متواصل في معظم خدمات البنية التحتية، بدءاً من شبكات الطرق والمياه والكهرباء وصولاً إلى خدمات المواصلات والنقل. ويستدعي ذلك استثمارات ضخمة للنهوض بهذه القطاعات المحورية، وتوفير بيئة أعمال أكثر تحفيزاً، وتعزيز صمود المواطنين. غير أن السؤال الجوهرى الذي يظل مطروحاً هو: ما حجم الاستثمارات المطلوبة لاستيعاب العمالة الفلسطينية المسرححة من سوق العمل الإسرائيلي؟ تشير الأدبيات العالمية إلى أن كل مليون دولار يُستثمر في خدمات البنية التحتية العامة يولد ما بين 16 و30 وظيفة مباشرة في الدول النامية منخفضة الدخل، وما بين 10 و17 وظيفة مباشرة في الأسواق الناشئة (IMF, 2021). وإذا ما افترضنا أن هذه التقديرات تنطبق على الحالة الفلسطينية، فإن المطلوب لاستيعاب العمالة التي كانت تعمل في قطاع الإنشاءات داخل إسرائيل عام 2022 يتراوح بين 4 مليارات دولار سنوياً (على أساس 30 وظيفة لكل مليون دولار)، و12 مليار دولار سنوياً (على أساس 10 وظائف لكل مليون دولار). وتخفض هذه القيمة إلى ما بين 2.7 و8 مليارات دولار سنوياً إذا ما جرى احتساب المضاعف التشغيلي لقطاع الإنشاءات بواقع مرة ونصف، كما تورد بعض الأدبيات السابقة. ومع ذلك، تظل هذه المبالغ - حتى في حدها الأدنى - خارج نطاق قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا تتوافر في فلسطين مصادر دخل خارجية يمكنها تغطيتها، كما أنها تتجاوز كذلك قدرات الجهاز المصرفي على الإقراض في ظل مستويات الودائع الحالية.

## الفصل الخامس:

### محددات وفرص استيعاب العمالة الفلسطينية المسرّحة من سوق العمل الإسرائيلي

بعد استعراض محددات الطلب في قطاع الإنشاءات في الفصل السابق، والوقوف على الفجوة الواضحة بين الطلب الكامن والطلب الفعلي على المساكن والبنية التحتية، ينتقل هذا الفصل إلى تحليل العوامل البنوية والسياساتية التي تؤثر في قدرة القطاع على استيعاب العمالة الفلسطينية المسرّحة من سوق العمل الإسرائيلي. فإذا كان ضعف الطلب الفعلي يحد من قدرة القطاع على التوسع، فإن هناك عوامل أخرى مرتبطة بالنمو الاقتصادي، وتوافر التمويل، ونوعية التعليم والتدريب المهني، إلى جانب أوضاع المقاولين والسياسات الحكومية، تسهم في تحديد الحدود الفعلية لاستيعاب هذه العمالة. ومن هنا، يسعى هذا الفصل إلى تقييم مدى جاهزية قطاع الإنشاءات الفلسطيني ليكون رافعة للتشغيل في ظل الأزمة الراهنة، ومدى قدرة السياسات والتدخلات الحالية على تحويل الإمكانيات النظرية إلى فرص عمل واقعية.

يُعدّ قطاع البناء والإنشاءات من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تلعب دوراً محورياً في تشغيل الأيدي العاملة وتعزيز التنمية العمرانية والاقتصادية. وبالنظر إلى اعتماد شريحة واسعة من القوى العاملة الفلسطينية، ولا سيما في الضفة الغربية، على هذا القطاع، سواء في السوق المحلي أو في سوق العمل الإسرائيلي، فإن أيّ تغيير في الظروف الاقتصادية والسياسية ينعكس على قدرته على استيعاب العمالة. وتظهر الأزمة الحالية طابعها غير المسبوق من حيث حجمها وسرعة تأثيرها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع الإنشاءات، حيث قدّر حجم الأجور اليومية المفقودة بما يتراوح بين 20 و23 مليون دولار، الأمر الذي فاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها آلاف الأسر الفلسطينية، خصوصاً تلك التي لا تمتلك مدخرات أو تتحمل التزامات مالية.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقييم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب العاطلين عن العمل في قطاع البناء والإنشاءات، من خلال تحليل مجموعة من العوامل المؤثرة، تشمل ديناميكيات العرض والطلب، والتوجهات المستقبلية لسوق الإسكان، والدور المحتمل للسياسات العامة في تعزيز التشغيل. ويستند التحليل إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتكييف نتائجها مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب البناء على ما ورد في الفصول السابقة بشأن الأهمية الاقتصادية للقطاع وخصائص العاملين فيه والتحديات التي تواجهه. كما يستعرض الفصل أبرز مظاهر الأزمة الناجمة عن التسريح الجماعي، والتحديات البنوية التي واجهت السوق المحلي في استيعاب هذا الكم من القوى العاملة، فضلاً عن عرض سياسات الاستجابة التي اعتمدها الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة العمل. وفي ضوء هذه التحديات، يصبح من الضروري الوقوف على المحددات الرئيسية لاستيعاب العمالة في قطاع البناء والإنشاءات، وتحديد السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز دوره كأحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي والحد من البطالة.

#### 1-5 العوامل المحددة لاستيعاب العمالة الفلسطينية المسرّحة من سوق العمل الإسرائيلي

##### 1-1-5 النمو الاقتصادي

يتميز قطاع البناء بأهميته في توليد فرص العمل للعمالة الماهرة وغير الماهرة، ما يجعله من القطاعات القادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل. غير أن الأزمة السياسية، والاقتصادية

الراهنة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة والاستيراد، وارتفاع أسعار مواد البناء مثل الإسمنت والحديد، أدت إلى ركود واضح في المشاريع السكنية والتجارية ومشاريع البنى التحتية. ونظراً لتراجع الاقتصاد الفلسطيني فإن قطاع البناء الفلسطيني، رغم كونه محركاً اقتصادياً، لا يعمل بكامل طاقته الإنتاجية مما يحد من قدرته على استيعاب العاطلين عن العمل سواء قبل الأزمة الحالية أو المسرّحين من سوق العمل الإسرائيلي. إلا أنه في الاقتصادات منخفضة الدخل، مثل الاقتصاد الفلسطيني، يكون لقطاع البناء مضاعف اقتصادي مرتفع مقارنة بقطاعات أخرى، ما يعني أن أي استثمار فيه يحقق تأثيرات واسعة على الناتج المحلي الإجمالي وفرص التشغيل.

كما أن تعزيز قطاع البناء يمكن أن يساهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الأخرى، من خلال تطوير سياسات تدعم التصنيع المحلي لمواد البناء، وتحفيز الاستثمار في مشروعات البنية التحتية الضرورية مثل الإسكان، والطرق، والمرافق العامة. ويعتمد هذا القطاع على صناعات محلية مثل الطوب والحجر، التي يمكن أن تساهم في تشغيل المزيد من القوى العاملة في حال توفر الدعم المناسب لهذه الصناعات.

وتشير الدراسات إلى أن الاستثمار في قطاع البناء يحقق مضاعفات اقتصادية كبيرة، إذ يُؤدّد كل استثمار جديد في القطاع فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ما يساهم في تعزيز الطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي تحسين الأوضاع الاقتصادية. إلا أن هذا التأثير الإيجابي يظل محدوداً في ظل غياب بيئة استثمارية مستقرة، وانخفاض دخل المواطنين وقدرتهم على توفير المساكن سواء بهدف السكن أو الاستثمار، وغياب السياسات الداعمة لقطاع الإنشاءات.

في السياق الفلسطيني، فإن تطوير استراتيجيات جديدة لدعم قطاع البناء، مثل تقديم تسهيلات ضريبية للمقاولين، وتشجيع التمويل الميسر- للمشروعات الإسكانية، قد يساهم في تنشيط الاقتصاد واستيعاب المزيد من العمالة. كما أن توجيه الاستثمارات نحو مشروعات البنية التحتية يمكن أن يحقق تأثيرات طويلة الأمد على التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لتحسين شبكات النقل، والمرافق الصحية والتعليمية.

## 5-1-2 الطلب في قطاع الإنشاءات

يمثل الطلب على المساكن والمباني والبنية التحتية أحد المحددات الجوهرية لقدرة قطاع الإنشاءات على استيعاب العمالة الفلسطينية المسرّحة من سوق العمل الإسرائيلي. وكما بيّن الفصل الرابع، فإن الطلب الكامن على السكن في فلسطين مرتفع نتيجة النمو السكاني والاحتياجات السكنية المتراكمة وتحسين ظروف السكن، إلا أن الطلب الفعلي يظل محدوداً بفعل ضعف القدرة الشرائية للأسر، وارتفاع تكاليف التمويل، والقيود السياسية والاقتصادية المفروضة على البناء. وتُشكّل هذه الفجوة بين الطلب الكامن والفعلي سقفاً أمام توسع القطاع في تشغيل أعداد كبيرة من العمال.

فعلى الرغم من أن التوسع في مشاريع الإسكان والبنية التحتية يمكن أن يشكّل رافعة استراتيجية للتشغيل، إلا أن ضعف الاستثمارات المتاحة، وغياب السياسات التحفيزية الكافية، يؤديان إلى تراكم وحدات سكنية غير مشغولة وفائض في العرض، بدلاً من تلبية الاحتياجات الفعلية للأسر. وبالتالي، فإن تحفيز الطلب الفعلي من خلال برامج إسكان ميسّرة، وتسهيلات ائتمانية، ومشاريع بنية تحتية استراتيجية، يعد شرطاً ضرورياً لتحويل إمكانات القطاع إلى فرص عمل ملموسة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة.

### 3-1-5 دور التمويل في تعزيز قطاع البناء والإنشاءات وتطبيقه على الحالة الفلسطينية

يلعب القطاع المصرفي دوراً جوهرياً في دعم قطاع البناء والإنشاءات من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع، وهو ما يعزز النشاط الاقتصادي ويدفع عجلة التنمية. إذ يسهم التمويل في تحفيز الاستثمارات، وتوسيع قاعدة الموارد المالية، وضمان تنفيذ المشاريع الكبرى، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الدور بفعالية يتطلب نظاماً مالياً متطوراً وقوانين تدعم القطاع المصرفي، بما يسهم في توفير تسهيلات ائتمانية ميسرة بأسعار فائدة مشجعة على الاستثمار.

في السياق الفلسطيني، يواجه قطاع البناء تحديات متعددة تتعلق بالظروف الاقتصادية الصعبة، وقيود التمويل، وارتفاع تكاليف البناء، مما يؤدي إلى فجوة بين الطلب الفعلي والكامن على الوحدات السكنية. فمع تزايد الحاجة إلى الإسكان نتيجة للنمو السكاني، يظل الوصول إلى التمويل، خصوصاً للأسر ذات الدخل المحدود، أحد أبرز العقبات التي تعيق تلبية الاحتياجات السكنية. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة التراجع الفعلية في قطاع الإنشاءات بلغت 38% في العام 2024 مقارنة بالعام 2023، وهي نسبة قريبة من النسبة المعتمدة في تصاريح البناء الصادرة عن البلديات البالغة 40%. إلا أن هذه النسبة لا تعكس الواقع الكامل، إذ إن العديد من الأبنية في المناطق الريفية لا يتم ترخيصها رسمياً، ما يعني أن حجم الانكماش قد يكون أكبر من التقديرات الرسمية. وقد انعكس هذا التراجع بشكل مباشر على القوى العاملة والشركات المنفذة، حيث تشير تقديرات اتحاد المقاولين الفلسطينيين إلى انخفاض حجم المشاريع بنسبة تقارب 50% مقارنة بالسنوات السابقة<sup>6</sup>.

تشير البيانات المستخلصة من مقابلة مع اتحاد المقاولين الفلسطينيين (نيسان 2025) إلى أن أحد أبرز التحديات التي يواجهها قطاع الإنشاءات في المرحلة الراهنة يتمثل في تراجع الدعم المصرفي، في ظل تشديد البنوك المحلية لشروط الإقراض واقتصار تمويلها على العملاء ذوي الضمانات البنكية العالية. ويضاف إلى ذلك عزوف المؤسسات المصرفية عن تمويل المشاريع الإنشائية، تحت ذريعة ارتفاع مستوى المخاطرة في هذا القطاع، وارتفاع نسب التعثر. كما يشكل ارتفاع حجم الشيكات المترجعة أحد أبرز مؤشرات هشاشة الوضع المالي، وهو ما يزيد من تعقيد البيئة التشغيلية ويحد من قدرة السوق على التعافي. وقد لوحظ أن مؤسسات مصرفية محورية، والتي كانت تعد سابقاً من أبرز الممولين للمشاريع الإنشائية، قد قلصت تدريجياً حجم انخراطها في هذا القطاع، مما انعكس سلباً على قدرته في امتصاص الآثار الاقتصادية الناجمة عن تسريح أعداد كبيرة من العمال، لا سيما العائدين من سوق العمل الإسرائيلي.

وفي ضوء هذا التراجع، دعا اتحاد المقاولين إلى تبني تدخلات مالية واستثمارية مستدامة، من أبرزها إنشاء صندوق وطني لدعم المقاولين، بتمويل مشترك من الحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة، بحيث يتولى تمويل مشاريع إنشائية استراتيجية ذات أثر تنموي واجتماعي. كما شدد الاتحاد على ضرورة إعادة النظر في السياسات المصرفية تجاه هذا القطاع، من خلال تغيير النظرة السائدة للمقاولين والمستثمرين، والتعامل معهم باعتبارهم مطورين محليين ذوي دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي الوطني، وليس فقط كمستفيدين من الخدمات المصرفية التقليدية.

<sup>6</sup> مقابلة شخصية مع ممثل اتحاد المقاولين الفلسطينيين، رام الله، نيسان 2025.

رغم الجهود المبذولة من الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية لتوسيع نطاق الائتمان المحلي وتحفيز الاستثمار، بهدف خلق فرص عمل داخل السوق الفلسطينية بديلاً عن العمل في إسرائيل. إلا أن هذه الاستراتيجيات تصطدم بجملة من التحديات البنيوية، في مقدمتها العجز المالي الحكومي المزمن، الناتج عن الاقتراض الداخلي، تأخر صرف الرواتب، واقتطاعات أموال المقاصة من قبل الحكومة الإسرائيلية، والتي تشكل ما يقارب 68% من الإيرادات العامة. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار إصدار تصاريح البناء بوتيرة مماثلة للسنوات الماضية من دون مراعاة الطلب الفعلي، قد يؤدي إلى فائض في المعروض السكني، مما يسهم في زيادة نسبة المساكن غير المشغولة ويؤثر سلباً على قدرة قطاع البناء على استيعاب العمالة الفلسطينية مستقبلاً.

وبذلك، يصبح الاعتماد على ديناميكيات السوق وحدها غير كافٍ لتحفيز القطاع، مما يستدعي تدخلاً حكومياً مدروساً يهدف إلى:

- تحفيز الطلب الفعلي من خلال توفير برامج دعم مالي وإقراض ميسر- للأسر ذات الدخل المحدود، وتشجيع الاستثمار في مشاريع الإسكان الميسر.
- زيادة عرض الوحدات السكنية المسورة التكلفة عبر سياسات تدعم خفض تكاليف الإنشاء، وتقديم تسهيلات للمطورين العقاريين.
- تسهيل إجراءات الحصول على القروض العقارية، وخفض معدلات الفائدة المرتبطة بها، إلى جانب مراجعة آليات التعامل مع الشيكات البنكية، بما يسهم في تحفيز الطلب على العقارات، خصوصاً من فئة الشباب، ويساعد في تنشيط السوق العقاري كرافعة أساسية لتحريك قطاع الإنشاءات وتعزيز قدرته التشغيلية في المرحلة المقبلة.

وتبرز الضرورة الملحة لوجود سياسات مالية ونقدية متكاملة، إلى جانب توفير بيئة تمويلية داعمة، لتطوير قطاع البناء والإنشاءات في فلسطين وضمان قدرته على المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

#### 4-1-5 التعليم والتدريب وتقليص فجوة المهارات

يُعدّ التدريب في قطاع البناء والإنشاءات عاملاً أساسياً في تنمية القدرات وتعزيز الكفاءة المهنية، إلا أن تقييم الاحتياجات التدريبية وتوفير الموارد اللازمة غالباً ما يكون دون المستوى المطلوب. ورغم أهمية إنتاج مواد تدريبية متكاملة، فإن هذه العملية تستهلك وقتاً وموارد كبيرة، في حين تظل هناك تحديات أخرى تتطلب الاهتمام، مثل تحسين جودة التدريب وضمان استدامته لمواكبة التطورات المتسارعة في تقنيات البناء.

تعاني مؤسسات التدريب المتخصصة في قطاع البناء من قيود عديدة تتعلق بالقدرة الاستيعابية، والموارد البشرية، والتمويل اللازم لتطوير البرامج التدريبية الحديثة وتبني تقنيات البناء المتطورة. كما تختلف توقعات الشركات والمشغلين بشأن نتائج التدريب وتأثيره، مما يجعل من الضروري تحديد أهداف واضحة وواقعية تلبّي احتياجات السوق، مع إشراك جميع الجهات ذات الصلة لضمان تحقيق الأثر المرجو. وفي ظل ضعف القدرة التدريبية، تعتمد العديد من المؤسسات على الدعم الخارجي من الجامعات والقطاعين العام والخاص، في حين تُعدّ برامج تدريب المدربين أداة مهمة لتعزيز كفاءة العاملين في هذا القطاع الحيوي.

ورغم توفر العديد من المواد التدريبية في مجالات الهندسة والإنشاءات، فإن تكييفها وفقاً لمتطلبات السوق المحلي يمثل تحدياً كبيراً يتطلب تطوير مناهج تدريبية متخصصة. ورغم أهمية التدريب في تحسين الأداء المهني، إلا أنه لا يكفي وحده لمعالجة المشكلات الإدارية والتنظيمية التي يواجهها قطاع البناء، مما يستدعي تبني إجراءات إضافية لضمان تحقيق نتائج مستدامة. تشير التجارب إلى أن التدريب على تقنيات البناء الحديثة، مع التركيز على المهارات العملية والجودة، يحقق نجاحاً ملحوظاً، إلا أن ضعف الاستمرارية في تنمية المهارات يحد من كفاءة العاملين على المدى الطويل.

تعدّ فجوة المهارات في قطاع البناء والإنشاءات في فلسطين من القضايا المهمة التي تؤثر بشكل مباشر في تطوير هذا القطاع الحيوي. وتنبع هذه الفجوة من عدة أسباب رئيسية، أبرزها:

- نقص المشاريع الكبيرة والمركبة: يؤدي غياب المشاريع الضخمة إلى عدم توفر بيئة عملية تتيح تطوير المهارات المهنية اللازمة لتنفيذ مشاريع متقدمة.
- غياب التدريب العملي: يؤثر نقص فرص التدريب العملي أثناء الدراسة وبعدها على جاهزية الخريجين للعمل، مما يحد من قدرتهم على اكتساب المهارات الضرورية.
- ضعف برامج التعليم المستمر: يفتقر القطاع إلى برامج تدريبية مستدامة تساعد على تحسين وتطوير المهارات بما يتناسب مع متطلبات السوق المتغيرة.
- ارتفاع تكاليف الدورات التدريبية المتخصصة: يؤدي هذا العامل إلى عزوف العديد من الشركات والعمال عن الاستثمار في تطوير المهارات، مما يزيد من تفاقم فجوة المهارات.

## 2-5 التحديات المرتبطة بالمقاولين

طالت التقلبات السياسية والاقتصادية التي أثرت على قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها المالية والتعاقدية، قطاع الإنشاءات، مما انعكس مباشرة على المقاولين. فقد أظهرت المقابلة مع اتحاد المقاولين أن العجز المالي الحكومي، إلى جانب قصور بعض الوزارات الشريكة في تنفيذ المشاريع، أدى إلى تقلص حجم المشاريع المنفذة بتمويل مباشر من الخزينة العامة، مما تسبب في عزوف عدد كبير من المقاولين عن المشاركة في هذه المشاريع. كما ساهم تراكم الديون الحكومية، التي تجاوزت نصف مليار شيكل، في تعميق الأزمة، خاصة أن الحكومة تسدد فقط ما نسبته 3% شهرياً من مجمل الالتزامات، ما أدى إلى حالة من الشلل الجزئي في القطاع. ومن وجهة نظر اقتصادية، فإن ضخ 15% من الموازنة العامة في قطاع الإنشاءات من شأنه أن يحدث أثراً مضاعفاً على الاقتصاد الوطني، وذلك نظراً للطابع التشغيلي العالي لهذا القطاع وتشابكه مع قطاعات أخرى. كما أن الالتزام بصرف الدفعات المالية للمقاولين ضمن مدد زمنية معقولة، حتى وإن لم تطابق بالكامل نصوص العقود (التي تنص على صرف الفواتير خلال 56 يوماً)، من شأنه إعادة التوازن للسوق، وتثبيط مزيد من الشركات على الدخول في المشاريع العامة، وتحفيز المنافسة العادلة، وخفض أسعار العطاءات، ورفع القيمة الاقتصادية للمشاريع الممولة.

## 3-5 الاستجابة الحكومية وغير الحكومية لمواجهة تحديات تسريح العمال من سوق العمل الإسرائيلي

في ظل التحولات العميقة التي ألمت بسوق العمل الفلسطيني، نتيجة تسريح ما يقارب من مئتي ألف عامل من سوق العمل الإسرائيلي عقب الحرب، قامت وزارة العمل الفلسطينية، ضمن مسؤولياتها، ببلورة سياسات تشغيل

وتنسيق التدخلات الحكومية والقطاعية والدولية الهادفة إلى استيعاب العمال المسرحين والحد من تداعيات البطالة الواسعة. كما اعتمدت الوزارة نهجاً تشاركياً في صياغة السياسات، من خلال تفعيل لجان الحوار الاجتماعي في مختلف المحافظات، التي ضمّت ممثلين عن العمال، القطاع الخاص، والحكومة. وقد مثل هذا الحوار الثلاثي أداة استراتيجية لتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي والاستقرار المطلوب لسوق العمل، مع التطلع إلى تعزيز التنمية المستدامة في أفق عام 2030. كما تسعى الوزارة إلى تقليل الاعتماد المزمّن على سوق العمل الإسرائيلي عبر سياسات تستهدف تنوع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات. غير أن هذا الهدف يصطدم بعقبات بنيوية، أهمها استمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية، وضعف السيطرة السيادية الفلسطينية على الموارد والمعابر، وغياب بيئة سياسية مستقرة تسمح بتفعيل الاستراتيجيات طويلة الأمد.

برزت الحاجة إلى تدخلات قطاعية متعددة تهدف إلى امتصاص جزء من الصدمة التشغيلية وتوفير بدائل اقتصادية للعاملين المتضررين. من خلال استثمار المدخرات، والتحويلات المؤقتة في قطاعات الزراعة والتجارة. في هذا السياق، يمكن تحليل هذه التدخلات وفق المحاور التالية:

### 5-3-1 التدخلات المباشرة والطارئة لصالح العمال المسرحين وسبل تعزيزها<sup>7</sup>

أخذت وزارة العمل سلسلة من التدخلات المباشرة شملت توفير التأمين الصحي المجاني للعمال المسرحين، وتنظيم حملات تسجيل بياناتهم، وتنسيق الجهود مع الشركاء المحليين والدوليين لتأمين شبكات دعم مادية ومعنوية. كما أطلقت الوزارة تطبيقاً إلكترونياً يعرف باسم "براقة" في حزيران 2023، بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي، يتيح للعمال سحب مستحققاتهم بسهولة إلى حساباتهم البنكية. وقد أثبت التطبيق فعاليته وسهولة استخدامه، وكان له دور في توفير سيولة آنية للعمال المسرحين.

تم أيضاً تفعيل قاعدة بيانات إلكترونية لرصد أعداد العمال المتضررين، وتحديد توزيعهم المهني والجغرافي، لتوجيه التدخلات بناءً على البيانات. وفي هذا الإطار، أطلقت الوزارة مبادرة "بوصلة سوق العمل الفلسطيني" كأداة تحليلية توجه السياسات التشغيلية، بالاستناد إلى مؤشرات رقمية. كما تم تطوير منصة رقمية تحت اسم "مواهمة المهارات" لربط الباحثين عن عمل بالفرص المتاحة محلياً ودولياً بناءً على توافق المهارات والمؤهلات. ونفذت الوزارة برامج تدريبية متخصصة، أبرزها برنامج "تمهير"، الذي قدم مسارات تدريبية في مجالات مهنية متنوعة، مثل الكهرباء، النجارة، والبلاط. حُصص جزء منها لعمال الخط الأخضر، إلى جانب العاطلين عن العمل عموماً. وشكل هذا التوجه محاولة للانتقال من العمالة غير المنظمة إلى بيئة عمل أكثر استقراراً وحماية.

### 5-3-2 مبادرات الإقراض ودعم المشاريع الصغيرة

أطلقت وزارة العمل برنامج "بادر" كمبادرة تمويلية تستهدف تمكين العمال المسرحين من إطلاق مشاريعهم الخاصة، بتمويل يصل إلى 70 ألف شيكل بفائدة صفرية وفترة سماح مدتها عام. نُفذ البرنامج بالشراكة بين وزارة العمل، وصندوق التشغيل، وسلطة النقد الفلسطينية، وبمراقبة مزدوجة مالية وتشغيلية لضمان الشفافية والاستدامة. ورغم كثافة الطلبات، تم قبول حوالي 200 مشروع فقط، ضمن معايير جدارة مهنية وائتمانية

<sup>7</sup> مقابلة شخصية مع ممثل وزارة العمل الفلسطينية، رام الله، نيسان 2025.

صارمة، مما أظهر وجود فجوة بين حجم الحاجة والقدرة الفعلية على الاستجابة. لذا، من الضروري تقييم التجربة وبحث إمكانية توسيع رأس مال البرنامج، وتبني آليات ضمان بديلة، وربطه بمنظومة دعم تشمل التدريب، والتوجيه لضمان الاستدامة. وتعظيم الفائدة من هذه البرامج.

### 3-3-5 التنسيق مع القطاعات الإنتاجية واتحادات الأعمال

اتجهت الوزارة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص واتحادات الأعمال بهدف توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل المحلي. ومن أبرز الأمثلة التنسيق مع قطاع الصناعات البلاستيكية في محافظة الخليل، والذي من خلاله تم تزويد المصانع بقوائم للعمال المرشحين الباحثين عن فرص جديدة. كما اقترح اتحاد المقاولين مبادرات تشغيلية تشمل تأسيس جمعيات إسكان تعاونية، وتشغيل العمال في مشاريع إعادة الإعمار، خصوصاً في المناطق المتضررة مثل جنين وطولكرم.

### 4-3-5 الانفتاح على الأسواق الخارجية والتشغيل الخارجي المؤقت

صادق مجلس الوزراء الفلسطيني في نيسان/أبريل 2025 على مذكري تفاهم مع دولتي قطر والكويت، تقضيان باستيعاب عمال فلسطينيين ضمن عقود إعاره مؤقتة. ورغم الطابع المؤقت لهذه العقود، فإنماتُعدّ نافذة مهمة للتخفيف من البطالة وتعزيز الدخل القومي ضمن توجه استراتيجي لتقليل الاعتماد على السوق الإسرائيلي، دون أن تؤدي إلى تفرغ السوق المحلي من كوادره.

### 5-3-5 الشركاء الدوليون ودورهم في دعم الاستجابة التشغيلية

ساهم الشركاء الدوليون بدور مهم في دعم برامج التشغيل في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية. فقد تم إطلاق مشروع "إعادة بناء المستقبل" بدعم ألماني بقيمة 25 مليون يورو، يهدف إلى توفير 8,000 فرصة عمل مؤقتة، وينفذ عبر مؤسسات دولية مثل UNDP والأونروا. وتبرز الحاجة اليوم إلى تطوير آلية تنسيق موحدة بين الحكومة والمانحين، لتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه التدخلات.

### 6-3-5 مشاريع البنية التحتية ومراكز الإيواء

تُسهّم مشاريع البنية التحتية، وخطط بناء مراكز إيواء في مناطق مثل وادي بورقين وكتابا بمحافظة طولكرم، إضافة إلى مشاريع مشابهة في مدن جنين ونابلس في تشغيل عدد من العمال المحليين.

### 7-3-5 التحولات المؤقتة نحو الزراعة والتجارة

تظهر بيانات وزارة العمل توجه أعداد كبيرة من العمال المرشحين نحو العمل في القطاع الزراعي، من خلال مشاريع مؤقتة تلقت دعماً من صندوق التشغيل، وبرامج الإقراض الميسر. إضافة إلى زيادة عدد المحال التجارية الصغيرة التي أُنشئت بعد تسريح العمال، في محاولة لإيجاد مصادر دخل بديلة ضمن إمكاناتهم الذاتية. ورغم أهمية هذا التوجه، إلا أن محدودية رأس المال وضعف الخبرات التسويقية يمثلان تحدياً أمام استدامة هذه المشاريع.

### 5-3-8 استثمار المدخرات في مشاريع فردية

قام 81 ألف عامل بسحب مدخراتهم المخصصة للتقاعد أو تعويضات نهاية الخدمة من خلال نظام "براقة الإلكتروني"، بهدف إنشاء مشاريع صغيرة أو تغطية نفقات معيشية. ورغم أن هذا النوع من التمويل الذاتي وفر مصدراً مؤقتاً لتعويض فقدان الدخل، إلا أنه كشف عن هشاشة شبكات الحماية الاجتماعية وغياب بدائل تمويل مؤسسية كافية تستوعب هذه الفئة. ويستدعي ذلك التفكير في آليات مؤسسية مثل إنشاء "صندوق مدخرات طوارئ"، يتيح سحباً مشروطاً من المدخرات خلال الأزمات.

### 5-3-9 التدخلات في مناطق "ج" وتثبيت الوجود الفلسطيني

أشار اتحاد المقاولين إلى أن الحكومة الفلسطينية كانت في مراحل سابقة أكثر انفتاحاً ومرونة في التعامل مع ملف الاستثمار في مناطق "ج"، حيث عُقد اجتماع رسمي في وزارة الأشغال العامة بمشاركة وزراء ووكلاء والإغاثة، والحكم المحلي واتحاد المقاولين، لمناقشة آليات دعم الوجود الفلسطيني في هذه المناطق من خلال مشاريع إنشائية استراتيجية. وقد بادر اتحاد المقاولين بالإعراب عن استعداده الكامل للعمل في تلك المناطق، معتبراً ذلك التزاماً وطنياً من الدرجة الأولى.

إلا أن تنفيذ مشاريع في مناطق "ج" يستدعي توفير مجموعة من الضمانات والمعايير، أهمها حماية المقاول من الخسائر وتعويضه في حال تعرض المشروع لأضرار أو هدم، إلى جانب ضرورة احترام الجدول الزمني المحدد لإنجاز الأعمال. ويشير اتحاد المقاولين إلى أن إتاحة هذه الضمانات كانت من شأنها أن تحدث تحولاً استراتيجياً في تلك المناطق، لولا القيود القانونية والإدارية التي حالت دون ذلك، مثل تعقيدات التراخيص، ومنع الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ مشاريع أساسية (كمزارع، أو ورشات صناعية، أو بنى تحتية)، في قرى كالمغير، وبيت عور، وبيت لقياء، ودير أبو مشعل، ومسافر يطا. ويقدر أنه "لو تم توفير بيئة مواتية في تلك الفترة، لكان من الممكن الحفاظ على 70%-80% من هذه المناطق ومنع التمدد الاستيطاني".

كما أدى غياب الاهتمام الكافي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي بتطوير مناطق "ج"، إلى عزوف المانحين عن تمويل مشاريع في تلك بسبب المخاطر العالية المرتبطة بهدم البنى التحتية. كما فشلت التوقعات التي بُنيت على اتفاق أوسلو في نقل هذه المناطق إلى السيادة الفلسطينية، ما ألقى بظلاله على الأداء الحكومي والمجتمعي، نتيجة التقصير المشترك من جميع الأطراف: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

### 5-4 تحديات استيعاب العمالة الفلسطينية المسرحة من سوق العمل الإسرائيلي

يتبين مما سبق أن قطاع الإنشاءات، رغم أهميته النسبية في الاقتصاد الفلسطيني، لا يستطيع استيعاب كامل العمال المسرّحين من سوق العمل الإسرائيلي. ويعود هذا القصور إلى مجموعة من العوامل البنيوية، أبرزها عدم القدرة على تنفيذ مشاريع البناء الكبرى، لا سيما في المناطق المصنفة "ج"، بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على التراخيص، إلى جانب ضعف التمويل المخصص للإنشاءات، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مما يحد من المشاريع الاستثمارية. ويُقدّر اتحاد المقاولين أن نسبة الانكماش في نشاط هذا القطاع تجاوزت 40% خلال

السنوات الأخيرة، نتيجة تراكم الأزمات الاقتصادية، بدءاً من جائحة كوفيد-19، مروراً بالحرب الروسية الأوكرانية، وصولاً إلى تداعيات الحرب في غزة، وما تلاها من منع دخول العمال للعمل داخل الخط الأخضر.

في المقابل، وفرت بعض القطاعات الأخرى، كالتجارة والزراعة فرصاً تشغيلية محدودة، إلا أنها اتسمت بغياب الاستقرار، وضعف الدخل، وانعدام استمرارية المشاريع، خاصة في ظل غياب خطط تنموية متكاملة. أما أدوات التمويل الصغيرة والمتناهية الصغر، فقد أسهمت جزئياً في دعم بعض المبادرات الفردية، لكنها اصطدمت بمحدودية رأس المال، وصعوبة الوصول إلى الضمانات، ما أعاق التوسع في استخدامها. وتشير تقديرات وزارة العمل الفلسطينية إلى أن السوق المحلي استوعب عدداً محدوداً من العمال المسرحين، في حين عاد قرابة 40 ألف عامل إلى العمل في سوق العمل الإسرائيلي والمستوطنات بطرق نظامية أو غير نظامية، فيما بقي أكثر من 150 ألف شخص في صفوف العاطلين عن العمل. ويؤكد ذلك وجود فجوة كبيرة بين حجم الأزمة وقدرة القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع الإنشاءات، على مواجهتها. وتُبرز المقابلات الرسمية تحديات متعددة تحول دون توسيع فرص الاستيعاب، تشمل ضعف التمويل، وافتقار السياسات التشغيلية إلى آليات تنسيق فعالة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى ضعف البنية التحتية التدريبية اللازمة لإعادة تأهيل القوى العاملة. كما أن استمرار العمل باتفاقية باريس الاقتصادية وغياب السيادة الفلسطينية الكاملة يشكلان قيداً استراتيجياً يحد من أي محاولة جادة لتحقيق استقلال اقتصادي فعلي.

## الفصل السادس: النتائج والتوصيات

تعاني فلسطين من تحديات اقتصادية معقدة، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين العمالة محدودة المهارات التي كانت تعتمد على سوق العمل الإسرائيلي، وكذلك بين الخريجين الجدد من التخصصات الجامعية الذين يواجهون صعوبة في الاندماج في السوق المحلي. ومع توقف العمالة الفلسطينية في إسرائيل، يصبح السؤال الرئيسي هو مدى قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، والآليات التي يمكن تبنيها لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، تكشف الدراسة عن مجموعة من النتائج التي توضح طبيعة الأزمة الراهنة، والقيود التي تحد من قدرة قطاع البناء والإذشاءات في الضفة الغربية على استيعاب العمالة المسرحة من إسرائيل، رغم ما يتمتع به هذا القطاع من أهمية استراتيجية للاقتصاد الفلسطيني.

وتخلص الدراسة إلى أن قطاع الإذشاءات الفلسطيني يواجه اليوم اختباراً بنوياً حاسماً يكشف عن هشاشته وضعف قدرته على امتصاص الصدمات. يتجلى ذلك في اعتماده على عمالة منخفضة المهارات، غياب سياسات تشغيل فاعلة، تراجع التمويل، ووجود فجوة بين الطلب الكامن والطلب الفعلي. لذلك، فإن استيعاب العمال المسرّحين يتطلب تحولاً في الاستراتيجيات من الاعتماد على آليات السوق وحدها إلى تبني سياسات تحفيزية نشطة تركز على خلق طلب فعلي، وتوسيع الاستثمار العام، وتعزيز التدريب المهني، وتطوير مشاريع ذات أثر تنموي وتشغيلي مستدام.

### 1-6 النتائج

- وعلى ضوء ما سبق، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- أكدت البيانات التاريخية أن قطاع الإذشاءات من أكثر القطاعات تأثراً بالتحويلات السياسية، حيث شهد تقلبات حادة في القيمة المضافة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، تبعاً للتغيرات المرتبطة بالاحتلال، والانقسام السياسي، والحروب، والحصار، وتراجع الدعم الدولي. فبينما شكّل ما نسبته 9.3% من الناتج المحلي عام 1999، لم تتجاوز مساهمته 3.3% في عام 2023، مع تراجع بنسبة 38% في 2024 مقارنة بالعام السابق نتيجة مباشرة للحرب على غزة وانهايار التشغيل في السوق الإسرائيلي.
  - رغم أن قطاع الإذشاءات شكّل مصدراً رئيسياً للتشغيل لنحو 14.7% من العاملين من الضفة الغربية عام 2022، إلا أن القطاع أظهر هشاشته كبيرة في مواجهة الأزمات، حيث فقد نحو 36% من قوته العاملة بعد تشرين أول 2023، حيث شهد الربع الرابع من عام 2023 انخفاضاً حاداً بنسبة 89% في أعداد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، نتيجة للإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال، بما في ذلك إلغاء تصاريح العمل وإغلاق سوق العمل أمام العمال الفلسطينيين عقب حرب الإبادة على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023.
  - أظهرت البيانات أن قطاع الإنشاءات يعتمد بشكل كبير على عمال ذوي مستويات تعليمية منخفضة، إذ تشير بيانات القوى العاملة إلى أن 72% من العاملين في قطاع البناء والإذشاءات في الضفة الغربية لم يتجاوزوا المستوى الإعدادي، مقارنة بـ 86% من العاملين في القطاع داخل إسرائيل. كما يحمل 11% فقط مؤهلات تعليمية بمستوى دبلوم فأعلى في السوقين. يشكل الحرفيون 53% من العاملين في قطاع البناء داخل الضفة الغربية و61% في إسرائيل، بينما تستحوذ المهن الأولية على 35% محلياً و36% في إسرائيل. ويعكس هذا

التكوين قابلية مرتفعة للبطالة وضعفاً في فرص إعادة الإدماج، خصوصاً في ظل عدم توفر برامج تدريب واسعة، وغياب مشاريع إنشائية نوعية تتطلب مهارات أعلى.

• تشير تحليلات الطلب على المساكن إلى حاجة متزايدة لوحدات سكنية جديدة، مدفوعة بالنمو السكاني، والحاجة إلى تحسين ظروف الإسكان، ودعم سوق الإسكان النشطة. ومع ذلك، فإن التحديات الاقتصادية والوصول المحدود إلى التمويل، وخاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، يفرض قيوداً كبيرة على قدرة هذه الأسر على تلبية احتياجاتها السكنية. وبالتالي، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الطلب الكامن والطلب الفعلي على الإسكان.

• أظهرت تقديرات الطلب السكني في الضفة الغربية أن هناك حاجة سنوية لنحو 23 ألف وحدة سكنية جديدة لتلبية النمو السكاني وتحسين ظروف السكن. بالمقابل، تشير بيانات التراخيص إلى إصدار نحو 22 ألف وحدة سكنية سنوياً، ما يعني وجود توازن ظاهري. غير أن ضعف القدرة الشرائية وارتفاع نسب البطالة وتراجع الائتمان المصرفي، يشيّن أن العرض الفعلي لا يواجه طلباً فعلياً مماثلاً. هذا الانفصال يضعف ديناميكية القطاع، ويقلل من قدرته على استيعاب العمالة رغم وجود حاجات عمرانية فعلية.

• يشير تحليل واقع البنية التحتية إلى فجوة تنموية حادة تمسّ كافة القطاعات، من المياه إلى الكهرباء والنقل والنفائات، وهي فجوات تمثل في الوقت نفسه تحديات وفرصاً. ورغم الحاجة الملحة لتطوير شبكات المياه، ومحطات المعالجة، وإعادة تأهيل الطرق، وإنشاء محطات للطاقة الشمسية، فإن غياب الاستثمار العام، وضعف القدرة المالية للحكومة، وقيود الاحتلال في المنطقة "ج"، حالت دون تنفيذ مشاريع استراتيجية قادرة على توليد طلب فعلي على العمالة. ويؤكد ذلك أن استجابة الحكومة والأطراف المانحة ما تزال دون مستوى الصدمة الاقتصادية الناتجة عن التسريح الجماعي، وأنها تبقى مرهونة بتحسين الوضع السياسي، وقدرتها على التعافي في ظل الأزمات التي تواجهها.

• تُظهر التجربة الفلسطينية السابقة خلال فترة إعادة الإعمار ما بين 1993-2000، أن قطاع البناء لعب دوراً محورياً في تخفيف البطالة في فلسطين، حيث استوعب العديد من العمال الفلسطينيين من خلال مشاريع إعادة بناء المنازل، الطرق، والبنية التحتية المدمرة نتيجة الحروب والاحتلال. كان القطاع أحد أكبر القطاعات المساهمة في توفير فرص العمل بفضل كونه قطاعاً كثيفاً الاستخدام للعمالة. فإلى جانب فرص العمل المباشرة في البناء، أوجد القطاع فرص عمل غير مباشرة في مجالات مثل صناعة المواد الإنشائية (مثل الطوب والإسمنت والخشب) والنقل والخدمات الهندسية، مما ساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي. ومع ذلك، كانت هناك تحديات كبيرة في الاستدامة، حيث كانت معظم الوظائف مؤقتة وغير مستقرة، وكان الأجر منخفضاً مقارنة بالسوق الإسرائيلي، مما حد من قدرة قطاع البناء على توفير وظائف مستدامة ومؤثرة على المدى الطويل.

• أظهرت المقابلات أن التمويل المصرفي تراجع بشكل حاد، ما أثر سلباً على قدرة المقاولين على إطلاق مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة. كما تبين أن معظم الأسر غير قادرة على الحصول على قروض إسكانية أو تحمل تكاليف السكن في ظل تراجع الدخل وارتفاع نسب الشيكات المرتجعة. كل ذلك أدى إلى انكماش حاد في مشاريع الإسكان والبنية التحتية، وفقدان القطاع لطابعه التشغيلي المحفز للنمو.

• رغم الجهود المبذولة من قبل وزارة العمل في إطلاق برامج دعم مثل "بادر" و"تمهير"، وتسهيل التشغيل الذاتي، إلا أن القدرة الاستيعابية لهذه البرامج بقيت محدودة جداً مقارنة بحجم الأزمة. كما أن عدم وجود استراتيجيات واضحة لربط العمال المسرحين بالمشاريع الكبرى، أو تحفيز المقاولين من خلال أدوات مالية وتنظيمية، جعل من الاستجابة أقرب إلى الطابع الإغاثي منها إلى الاستجابة التنموية.

يتبين من التحليل السابق أن قدرة قطاع البناء والإنشاءات الفلسطيني على استيعاب العمالة الفلسطينية العائدة إلى صفوف العاطلين عن العمل، في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة الناتجة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، تبدو محدودة للغاية. ومع ذلك، يمكن للتوصيات المقترحة التالية أن تسهم في تعزيز فرص نجاح هذا القطاع في استيعاب جزء من العمالة، على الرغم من أن هذه الفرص قد تظل ضيقة على المدى القريب، إلا أنها قد تتسع تدريجياً على المدى الطويل.

- تعزيز الاستثمارات في مشاريع الإسكان والبنية التحتية من خلال تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في مشاريع الإسكان الكبرى، ومرافق البنية التحتية مثل الطرق والمدن الصناعية. إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأخضر. في قطاع البناء من خلال دعم وتطوير مشاريع البناء التي تركز على الاستدامة البيئية، مثل استخدام تقنيات البناء الأخضر والطاقة المتجددة. إضافة إلى تقديم حوافز للمستثمرين في مشاريع البناء التي تساهم في تقليل التلوث البيئي، وتوفير استهلاك الطاقة، حيث إن دعم الاستثمار في هذا المجال سيساهم في الحفاظ على البيئة، ويخفض التكاليف التشغيلية للمشاريع على المدى الطويل.
- زيادة نسبة الإنفاق الحكومي الموجه لقطاع الإنشاءات لتصل إلى 15% من إجمالي الموازنة التنموية، نظراً للدور المحوري لهذا القطاع في تحفيز النمو الاقتصادي وتفعيل الأيدي العاملة. فالاستثمار في المشاريع الإنشائية يحدث أثراً مضاعفاً على مختلف القطاعات المرتبطة، مثل الصناعات التحويلية، والمقاولات، والنقل، والخدمات، ويساهم في التخفيف من حدة البطالة وتوسيع قاعدة النمو المستدام.
- تحسين آليات دفع المستحقات للمقاولين من خلال سداد المستحقات المتراكمة على الحكومة لضمان استمرارية العمل في المشاريع التنموية. إذ أن التأخير المزمّن في دفع الفواتير، والذي قد يمتد لعدة أشهر، يسبب شللاً في الدورة المالية ويضعف قدرة الشركات على تنفيذ التزاماتها التشغيلية. لذلك، توصي الدراسة باعتماد آلية دفع شهرية منتظمة حتى وإن لم تطابق تماماً بنود العقود، لضمان استقرار القطاع.
- تحسين البيئة التشريعية للاستثمار في قطاع البناء، من الضروري أن تعمل الحكومة الفلسطينية على تطوير وتحسين القوانين والإجراءات المرتبطة بقطاع البناء، بهدف تسهيل الإجراءات البيروقراطية، وتحفيز المقاولين والمستثمرين على تنفيذ مشاريع طويلة الأجل. ويشمل ذلك تبسيط وتسريع عمليات الحصول على التصاريح والموافقات الحكومية اللازمة.
- دمج قطاع الإنشاءات في الخطط التنموية الوطنية لضمان استدامة التشغيل في القطاع، مثل خطط الإسكان، والبنية التحتية، والتنمية الريفية. فوجود رؤية استراتيجية طويلة الأمد لهذا القطاع يساهم في استقرار السوق، ويشجع المستثمرين والممولين على الدخول بثقة أكبر، ما ينعكس بشكل مباشر على تشغيل الأيدي العاملة.
- تفعيل دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الإنشائية، من خلال تقديم تسهيلات وضمانات حكومية تقلل من المخاطر المرتبطة بالتمويل. فغياب الدعم المصرفي أدى إلى انكماش السيولة في السوق، وعزوف المقاولين عن التوسع أو البدء بمشاريع جديدة. ويقترح إنشاء صندوق تمويلي مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة لدعم هذا الغرض. كما من الممكن توجيه التمويل الإنمائي نحو مناطق "ج"، رغم التحديات السياسية المرتبطة بها، وذلك بهدف تعزيز صمود السكان وخلق فرص عمل محلية من خلال توفير ضمانات قانونية للمقاولين وتسهيل الإجراءات لضمان تنفيذ المشاريع، مع اعتبار هذا التوجه جزءاً من مشروع وطني استراتيجي لحماية الأرض وتثبيت السكان.

- تطوير آليات التمويل المحلي للمشاريع الإسكانية من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل الميسر، من خلال تقديم قروض عقارية بشروط مرنة، خاصة للأسر ذات الدخل المحدود. كما ينبغي توفير تسهيلات مالية لدعم المشاريع الإسكانية التي تستهدف الطبقات الفقيرة والمتوسطة، بما يساهم في تحفيز الطلب على الوحدات السكنية.
- تحسين بيئة العمل وتعزيز الحماية الاجتماعية، إضافة إلى تنظيم سوق العمل غير الرسمي ودمج العاملين فيه. كما ينبغي ضمان توفير الأجور العادلة وظروف العمل الآمنة، مع تقديم التأمينات الاجتماعية والصحية للعمال في هذا القطاع لضمان استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي.
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء عن طريق تقديم تسهيلات تمويلية، ورصد حوافز ضريبية، وتسهيلات إجرائية، وبرامج دعم فني لهذه الشركات، بهدف توسيع قدرتها على استيعاب العمال المسرحين، والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة. إضافة إلى توفير برامج إرشاد وتوجيه لمساعدة الشباب على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجال البناء، مما يساهم في تطوير القطاع، وتعزيز المنافسة وتخفيض معدل البطالة.
- تحفيز ودعم استخدام المواد المحلية، والمستدامة في البناء لتعزيز الاستدامة وتقليل التكاليف. كما أن دعم الشركات المحلية المنتجة لهذه المواد سيحفز الاقتصاد الفلسطيني ويقلل من الاعتماد على الواردات، مما يساهم في توفير فرص عمل جديدة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة الصناعية.
- التركيز في طلب منح التمويل والدعم على المشاريع الإنتاجية التي تخلق فرص عمل مستدامة، مثل الزراعة المتكاملة، والصناعات الغذائية، والأنشطة المرتبطة بسلاسل التوريد المحلية. مما سيخفف من العبء على هذا القطاع في استيعاب العمالة المسرحة من إسرائيل، ويخفف من أعداد العاطلين عن العمل.
- إن شاء قاعدة بيانات وطنية للعاملين في القطاع، بالتعاون بين وزارة العمل، ووزارة التعليم العالي، واتحاد المقاولين. تشمل العاملين في قطاع الإنشاءات، والمشاريع المنفذة، والمهارات المتوفرة، وحجم الطلب والعرض. ستساهم هذه القاعدة في تحسين عمليات التخطيط والتوظيف والتدريب، وستسهل على الجهات المعنية رصد الفجوات والاستجابة لها.
- تعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات والكليات المحلية مع الشركات ومؤسسات التدريب، لضمان تطابق البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل، مع التركيز على المهارات العملية والتكنولوجية الحديثة مثل التصميم والطباعة ثلاثية الأبعاد وتعزيز استخدام البرمجيات الهندسية المتقدمة. كما أن دمج المهارات العملية في المناهج الدراسية سيساهم في تخريج عمالة مدربة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي. وهناك حاجة لإدخال برامج تدريب إلزامية لطلبة الهندسة، والإنشاءات في الشركات، وتأسيس مجالس استشارية تضم أكاديميين وأصحاب أعمال لضمان مواءمة التعليم مع احتياجات السوق.
- دعم وتنمية العمالة المحلية من خلال تطوير برامج تدريبية شاملة تركز على تحسين مهارات العمالة الفلسطينية في قطاع البناء، بما يشمل المهارات الحياتية والمهنية، وتقنيات البناء الحديثة والذكية، مع استمرارية التحديث في المهارات المطلوبة. يعتبر التدريب المستمر وسيلة لتحسين مستوى العمالة، وزيادة قدرتها على المنافسة في سوق العمل، مما يساهم في تخفيض البطالة، وتوفير فرص عمل مستدامة.
- إطلاق برامج تدريب متخصصة في البناء الأخضر والطاقة المتجددة، وإنشاء مراكز تدريب متخصصة في تقنيات البناء المستدام مثل المباني الخضراء واستخدام الطاقة المتجددة. إن تطوير هذه المهارات سيساهم في تحديث قطاع البناء، ورفع كفاءته، فضلاً عن تلبية متطلبات السوق المستقبلية، خاصة في ظل تراجع جدوى

بعض التخصصات الأكاديمية المشبعة. وتبني نظام التلمذة المهنية الذي يسمح بتدريب العمال ضمن بيئة عمل حقيقية، مما يساهم في سد الفجوة بين المهارات المطلوبة وسوق العمل.

- إعداد دراسات موسعة ومتعمقة حول تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية والمدن الحضرية المستدامة. يتعين تعزيز التعاون بين الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص في تنفيذ مشاريع بنية تحتية حيوية، بما في ذلك مشروعات الإسكان الاجتماعي، الطرق، والطاقة البديلة.

## المصادر والمراجع

- جادي، سراب، وحسين، منى. (2023). دور قطاع البناء والتشييد في تخفيض معدلات البطالة في العراق للمدة (2020-2023). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، (77). الجامعة المستنصرية.
- <https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/820/624>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015). عدد التجمعات السكانية في فلسطين حسب المشاكل الرئيسية التي يعاني منها التجمع في مجال المياه والمحافظة، 2015.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). التعداد العام للمنشآت للعامين 2012 و2017.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021أ). إحصاءات النقل والاتصالات في فلسطين، التقرير السنوي.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021ب). مسح البيئة الاقتصادي، 2017.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). *البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي*.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023أ). *جداول المساكن، 2022*.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023ب). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024أ). *الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025*.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024ب). *استعراض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للعمال*.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024ج). *أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة يوم السكان العالمي 2024/07/11*.
- حن، حبيب. (2023). *التأثيرات الاقتصادية لنقص العمالة في بعض القطاعات الحيوية في السوق المحلي (ملخص سياساتي، العدد 3)*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- سلطة المياه الفلسطينية. (2022). *استراتيجية المياه الوطنية لفلسطين نحو بناء دولة فلسطينية من منظور مائي*. الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لدولة فلسطين.
- [http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra\\_solid.pdf](http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra_solid.pdf)
- صالحه، رائد، وبدوي، أسامة. (2020). *التنمية الإسكانية المستدامة في فلسطين 2007 و2017*. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. <https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2529.pdf>
- الطويل، فراس. (2016). *مكب رمون إلى الواجحة وحل قريب لمكبات غرب رام الله*. بوابة اقتصاد فلسطين.
- عبد الرازق، عمر، وموسى، نائل، وحن، حبيب. (2015). *سوق السكن الفلسطيني: العرض والطلب والأسعار*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- عبد الله، سمير. (2018). *نقص وفجوة المهارات في قطاع البناء والإنشاءات في الأرض الفلسطينية المحتلة*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- وزارة النقل والمواصلات. (2021). *التقرير الإحصائي السنوي، 2020*.

Al-Ayouty, I. (2022). Identifying Activities for Greater Employment Generation in Egypt: An Input-Output Analysis.

Osei-Amponsah, C., & Anaman, K. A. (2007). Analysis of The Causality Links Between the Growth of The Construction Industry and The Growth of The Macro-Economy in Ghana. *Construction Management and Economics*, 25(9), 951-961.

- Barakat, S., Elkahout, G., & Jacoby, T. (2004). The reconstruction of housing in Palestine 1993–2000: A case study from the Gaza Strip. *Housing Studies*.
- Bon, R. (1992). The future of international construction. *Habitat. International*, 16:119–128.
- Bon, R. and Pietroforte, R. (1990). Historical comparison of construction sectors in the United States, Japan, Italy and Finland using input-output tables. *Construction Management and Economics*, 8: 233–247
- Boshoff, D., & Seymore, R. (2016). Analysis of the South African input-output table to determine sector specific economic impacts: A study on real estate. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 19(4), 661-689.
- B’Tselem. (2021). Water Crisis. <https://www.btselem.org/water>
- Choy, C. F. (2011). Revisiting the “Bon curve.” *Construction Management and Economics*. 695–712.
- European Environment Agency. (2014). *Horizon 2020 Mediterranean report: Toward shared environmental information systems*. Luxembourg: Publications Office of the European Union. <https://www.eea.europa.eu/publications/horizon-2020-mediterranean-report/file>
- Erol, I. & Unal, U. (2015). Role of Construction Sector in Economic Growth: New Evidence from Turkey. MPRA Paper No. 68263, Posted 08 Dec 2015 19:57 UTC.
- Estache, A., Ianchovichina, E., Bacon, R., & Salamon, I. (2013). *Infrastructure and employment creation in the Middle East and North Africa*. World Bank Publications.
- GIZ. (2023). Technical Report of the Green Jobs Assessment Report in selected Economic Sectors in Jordan. <https://www.giz.de/en/downloads/giz2023-en-jordan-selected-green-job-assessment.pdf>
- Gregori, T., & Pietroforte, R. (2015). An input-output analysis of the construction sector in emerging markets. *Construction management and economics*, 33(2), 134-145.
- Gundes, S. (2011). Exploring the dynamics of the Turkish construction industry using input–output analysis. *Construction Management and Economics*, 29(1), 59-68.
- Harvest Waste. (2021). *Palestine’s first waste-to-energy plant to reduce 400,000 tonnes of greenhouse gases each year*. <https://www.harvestwaste.com/palestines-first-waste-to-energy-plant-to-reduce-400000-tonnes-of-greenhouse-gases-each-year/>
- International Labour Organization. (2015a). The role of construction as an employment provider: A worldwide input–output analysis. International Labour Organization. [http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_emp/---emp\\_policy/---invest/documents/publication/wcms\\_444326.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/---invest/documents/publication/wcms_444326.pdf)
- International Labour Organization. (2015b). The employment dimension of infrastructure investments: A guide for employment impact assessment. International Labour Organization. [http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_emp/---emp\\_policy/---invest/documents/publication/wcms\\_426586.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/---invest/documents/publication/wcms_426586.pdf)
- International Labour Organization. (2019). Developing the construction industry for employment-intensive infrastructure investments. <https://www.ilo.org/publications/developing-construction-industry-employment-intensive-infrastructure>

- Kamal, A. M. (2018). Which sectors drive Egypt's growth and employment? *ECONOMICS-INNOVATIVE AND ECONOMICS RESEARCH JOURNAL*, 6(2), 57-70.
- Malul, M., Mansury, Y., Hara, T., & Saltzman, S. (2008). An economic development road map for promoting Israeli-Palestinian Cooperation. *Peace Economics, Peace Science and Public Policy*, 14(1), 1-22.
- Mamman, A. & Hashim, Y. A. (2013). Impact of Private Sector Credit on The Real Sector of Nigeria. *International Journal of Business and Social Research*, 3(5), 105-116.
- Mckinnon, R. I. (1973). *Money and Capital in Economic Development*. The Brookings Institution, Washington Dc, Usa.
- Mella, A., & Savage, M. (2018). Construction sector employment in low-income countries (Final Draft Version 2). ICED and DFID. 21380\_ICED Word\_template\_IR5.07.16.indd
- Moszoro, M. (2021). *The direct employment impact of public investment* (IMF Working Paper No. 2021/131). International Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9781513573793.001>
- Moszoro, M. W. (2024). The direct employment impact of public investment. *International Journal of Management and Economics*, 60(1), 59-74.
- Nzotta, S. M. (2004). Money, Banking and Finance, Theory, And Practice Owerri. Hudson Jude Publishers. *International Journal of Interdisciplinary and Multidisciplinary Studies*, 2, 93-103.
- Office of the Quartet. (2023). Report to the Ad Hoc Liaison Committee. <http://www.quartetoffice.org/files/Office%20of%20the%20Quartet%20Report%20to%20the%20AHLIC%20-%20May%202023.pdf>
- Ozkan, F., Ozkan, O. and Gunduz, M (2012). Causal relationship between construction investment policy and economic growth in Turkey. *Technological Forecasting & Social Change*, (79): 362- 370.
- Rabie, K. (2020). Housing and generality in Palestine studies. *Jerusalem Quarterly*, 83, Autumn 2020. <https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/Housing%20and%20Generality%20in%20Palestine%20Studies.pdf>
- Radwan, K. D. (2010). The impact of construction industry on the Palestinian economy (Doctoral dissertation, Master Thesis, Islamic University–Gaza).
- Rwanda Development Board/Chief Skills Office. (2021). Employment and skills dynamics in the construction sector: A sector employment study.
- Saka, N. & Olanipekun, A. O. (2021). Impact of The Banking Sector Reform in The Construction Sector. *Journal of Financial Management of Property and Construction*. <https://doi.org/10.1108/Jfmpc-03-2020-0012>.
- Shaw, E. (1973). *Financial Deepening in Economic Development: Financial Deepening*, Oxford University Press, New York, Usa.
- Thöni, V., and Matar, S. (2019). Solid waste management in the occupied Palestinian territory: West Bank including East Jerusalem & Gaza Strip. [https://www.cesvi.eu/wp-content/uploads/2019/12/SWM-in-Palestine-report-Thoni-and-Matar-2019\\_compressed-1.pdf](https://www.cesvi.eu/wp-content/uploads/2019/12/SWM-in-Palestine-report-Thoni-and-Matar-2019_compressed-1.pdf)

- United Nations. (2017). Securing Energy for Development in West Bank and Gaza – World Bank Report. <https://www.un.org/unispal/document/securing-energy-for-development-in-west-bank-and-gaza-world-bank-report/>
- United Nations. (2020). State of Environment and Outlook Report for the oPt 2020 – UN Environmental Program Report. <https://www.un.org/unispal/document/state-of-environment-and-outlook-report-for-the-opt-2020-un-environmental-program-report/>
- World Bank (1984). The Construction Industry: Issues and Strategies in Developing Countries, Ibrd, World Bank, Washington, Dc.
- World Bank Group. (2020). Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. <http://documents1.worldbank.org/curated/en/844141590600764047/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf>
- World Bank. (2017). Securing Energy for Development in West Bank and Gaza- Brief. <https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/brief/securing-energy-for-development-in-west-bank-and-gaza-brief>
- World Bank. (2022). West Bank and Gaza Water Sector Assessment. Washington DC: World Bank Group.

## الملحق

جدول 1-2: القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية بالمليون دولار (أسعار ثابتة 2015)، 1994-2023

| مساهمة قطاع البناء والإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي | نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي | نسبة النمو في القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات | القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (مليون دولار) | الناتج المحلي الإجمالي | السنة |
|---|--------------------------------------|--|--|------------------------|-------|
| %4.7  |                                      |  | 150.9  | 3,199.8                | 1994  |
| %4.1  | %9                                   | %6-  | 141.2  | 3,486.5                | 1995  |
| %4.9  | %2                                   | %22  | 172.3  | 3,539.3                | 1996  |
| %5.0  | %16                                  | %18  | 203.6  | 4,088.3                | 1997  |
| %5.4  | %15                                  | %25  | 255.2  | 4,702.8                | 1998  |
| %9.3  | %12                                  | %93  | 492.0  | 5,284.6                | 1999  |
| %5.4  | %6-                                  | %46-   | 266.1  | 4,958.3                | 2000  |
| %3.1  | %12-                                 | %49-   | 135.1  | 4,365.9                | 2001  |
| %2.3  | %15-                                 | %37-   | 84.9   | 3,724.9                | 2002  |
| %3.3  | %10                                  | %58  | 133.8  | 4,090.7                | 2003  |
| %3.9  | %25                                  | %49  | 199.3  | 5,128.9                | 2004  |
| %4.1  | %7                                   | %13  | 224.5  | 5,468.5                | 2005  |
| %4.6  | %9                                   | %21  | 271.8  | 5,962.1                | 2006  |
| %4.1  | %10                                  | %0   | 271.3  | 6,587.6                | 2007  |
| %2.8  | %13                                  | %24-   | 206.6  | 7,451.3                | 2008  |
| %5.6  | %9                                   | %119   | 453.2  | 8,126.3                | 2009  |
| %6.4  | %5                                   | %19  | 540.8  | 8,496.1                | 2010  |
| %6.3  | %10                                  | %9   | 588.7  | 9,305.9                | 2011  |
| %5.6  | %5                                   | %6-  | 553.2  | 9,810.2                | 2012  |
| %6.4  | %4                                   | %18  | 653.2  | 10,171.9               | 2013  |
| %5.9  | %4                                   | %4-  | 628.8  | 10,610.4               | 2014  |
| %5.2  | %4                                   | %9-  | 570.3  | 11,072.3               | 2015  |
| %5.0  | %9                                   | %6   | 606.1  | 12,046.1               | 2016  |
| %5.3  | %4                                   | %10  | 664.9  | 12,505.5               | 2017  |
| %5.9  | %2                                   | %13  | 752.8  | 12,797.3               | 2018  |
| %5.5  | %2                                   | %5-  | 717.6  | 12,998.8               | 2019  |
| %4.6  | %11-                                 | %26-   | 530.1  | 11,564.1               | 2020  |
| %4.7  | %8                                   | %11  | 590.2  | 12,443.6               | 2021  |
| %4.4  | %4                                   | %4-  | 568.5  | 12,921.7               | 2022  |
| %3.3  | %1-                                  | %27-   | 416.9  | 12,768.0               | 2023  |

جدول 2-2: توزيع المنشآت العاملة في قطاع البناء والإنشاءات  
في الضفة الغربية حسب طبيعة النشاط، 2017

| النشاط الاقتصادي الحد الرابع         | عدد المنشآت | نسبة عدد المنشآت |
|--------------------------------------|-------------|------------------|
| تشديد المباني                        | 249         | 42.6%            |
| إنشاء الطرق وخطوط سكك الحديد         | 26          | 4.4%             |
| إنشاء المرافق العامة                 | 32          | 5.5%             |
| تشديد مشروعات الهندسة المدنية الأخرى | 1           | 0.2%             |
| إعداد وتحضير الموقع                  | 23          | 3.9%             |
| التركيبات الكهربائية                 | 76          | 13.0%            |
| أعمال السباكة والتدفئة وتكييف الهواء | 64          | 10.9%            |
| تركيبات إنشائية أخرى                 | 32          | 5.5%             |
| إكمال وتشطيب المباني                 | 74          | 12.6%            |
| أنشطة التشديد المتخصصة الأخرى        | 8           | 1.4%             |
| المجموع                              | 585         | 100.0%           |

جدول 3-2: قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت بالألف  
دولار أمريكي للمنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات، 2013-2018

| السنة | التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي | التكوين من الإنتاج (%) |
|-------|-----------------------------------|------------------------|
| 2013  | 2,045                             | 0.5%                   |
| 2014  | 2,244                             | 0.6%                   |
| 2015  | 1,072                             | 0.3%                   |
| 2016  | 1,331                             | 0.3%                   |
| 2017  | 2,270                             | 0.5%                   |
| 2018  | 6,059                             | 1.2%                   |

جدول 4-2: عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات  
في الضفة الغربية 2013-2023

| النمو في العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية | مساهمة قطاع البناء في التشغيل | عدد العاملين في قطاع البناء في الضفة | عدد العاملين في الضفة الغربية | السنة   |
|--|-------------------------------|--------------------------------------|-------------------------------|---------|
|  | %11.5                         | 59,466                               | 518,502                       | 2013    |
| %13.2  | %12.0                         | 67,299                               | 560,211                       | 2014    |
| %2.3-  | %11.5                         | 65,777                               | 571,975                       | 2015    |
| -1.0%  | %12.0                         | 65,117                               | 542,643                       | 2016    |
| %8.3   | %12.9                         | 70,527                               | 546,720                       | 2017    |
| %7.5   | %13.2                         | 75,799                               | 574,236                       | 2018    |
| %7.6   | %13.2                         | 81,595                               | 618,144                       | 2019    |
| %2.1-  | %13.2                         | 79,882                               | 605,170                       | 2020    |
| %16.0  | %14.7                         | 92,626                               | 630,112                       | 2021    |
| %4.3   | %14.7                         | 96,608                               | 657,200                       | 2022    |
| %3.9   | %14.5                         | 100,358                              | 692,126                       | 2023:Q3 |
| -%35.9   | %10.2                         | 64,359                               | 628,000                       | 2023:Q4 |

جدول 1-3: عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية وإسرائيل، 2013-2023

| النمو في عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في إسرائيل | النمو في عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية | عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في إسرائيل | عدد العاملين في قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية | السنة   |
|--|--|---|---|---------|
|  |  | 59,844  | 59,466  | 2013    |
| %13.0  | %13.2  | 67,639  | 67,299  | 2014    |
| %6.3   | %2.3-  | 71,884  | 65,777  | 2015    |
| %2.1-  | %1.0-  | 70,408  | 65,117  | 2016    |
| %7.9   | %8.3   | 75,940  | 70,527  | 2017    |
| %8.0   | %7.5   | 82,024  | 75,799  | 2018    |
| %4.8   | %7.6   | 85,936  | 81,595  | 2019    |
| %15.0-   | %2.1-  | 73,026  | 79,882  | 2020    |
| %26.3  | %16.0  | 92,201  | 92,626  | 2021    |
| %30.8  | %4.3   | 120,586   | 96,608  | 2022    |
| %8.6-  | %3.9   | 110,214   | 100,358   | 2023:Q3 |
| %88.7-   | %35.9-   | 12,436  | 64,359  | 2023:Q4 |

جدول 2-3: التوزيع النسبي للقوى العاملة في الضفة الغربية  
حسب العلاقة بسوق العمل، والنشاط الاقتصادي

| Q4:2023         |        | Q4:2022         |        | النشاط الاقتصادي                    |
|-----------------|--------|-----------------|--------|-------------------------------------|
| عاطلين عن العمل | عاملين | عاطلين عن العمل | عاملين |                                     |
| %24.8           | %75.2  | %8.0            | %92.0  | الزراعة والصيد والحراة وصيد الأسماك |
| %25.7           | %74.3  | %6.9            | %93.1  | التعدين والمهاجر والصناعة التحويلية |
| %68.5           | %31.5  | %15.1           | %84.9  | البناء والتشييد                     |
| %19.8           | %80.2  | %4.8            | %95.2  | التجارة والمطاعم والفنادق           |
| %6.4            | %93.6  | %4.8            | %95.2  | النقل والتخزين والاتصالات           |
| %22.2           | %77.8  | %19.2           | %80.8  | الخدمات والفروع الأخرى              |

جدول 3-3: التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل

| إسرائيل |         | الضفة الغربية |         | النشاط الاقتصادي                    |
|---------|---------|---------------|---------|-------------------------------------|
| 2023 Q4 | 2022 Q4 | 2023 Q4       | 2022 Q4 |                                     |
| %8.8    | %7.3    | %5.9          | %5.9    | الزراعة والصيد والحراة وصيد الأسماك |
| %16.0   | %12.3   | %15.1         | %15.0   | التعدين والمهاجر والصناعة التحويلية |
| %40.1   | %65.1   | %10.2         | %15.2   | البناء والتشييد                     |
| %14.8   | %10.8   | %25.1         | %26.0   | التجارة والمطاعم والفنادق           |
| %4.4    | %0.3    | %6.7          | %5.5    | النقل والتخزين والاتصالات           |
| %15.9   | %4.3    | %37.0         | %32.3   | الخدمات والفروع الأخرى              |

جدول 4-3: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية في قطاع البناء والإنشاءات  
حسب الحالة العملية ومكان العمل

| إسرائيل |         | الضفة الغربية |         | الحالة العملية              |
|---------|---------|---------------|---------|-----------------------------|
| 2023 Q4 | 2022 Q4 | 2023 Q4       | 2022 Q4 |                             |
| %7.0    | %2.2    | %15.4         | %11.6   | صاحب عمل                    |
| %1.4    | %1.0    | %16.2         | %8.2    | يعمل لحسابه                 |
| %91.5   | %96.7   | %62.7         | %76.1   | مستخدم بأجر                 |
| %0.0    | %0.2    | %5.7          | %4.0    | أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر |

جدول 3-5: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية في قطاع البناء والإنشاءات حسب مكان العمل والمستوى التعليمي

| إسرائيل    |            | الضفة الغربية |            | المستوى التعليمي |
|------------|------------|---------------|------------|------------------|
| 2023<br>Q4 | 2022<br>Q4 | 2023<br>Q4    | 2022<br>Q4 |                  |
| %78.9      | %67.4      | %86.2         | %71.9      | إعدادي فأقل      |
| %15.5      | %20.0      | %2.4          | %18.3      | ثانوي            |
| %5.6       | %12.6      | %11.4         | %9.8       | دبلوم فأعلى      |

جدول 3-6: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية في قطاع البناء والإنشاءات حسب المستوى التعليمي

| الضفة الغربية |            | المستوى التعليمي |
|---------------|------------|------------------|
| 2023<br>Q4    | 2022<br>Q4 |                  |
| %73.9         | %79.6      | إعدادي فأقل      |
| %19.2         | %14.0      | ثانوي            |
| %6.9          | %6.3       | دبلوم فأعلى      |

جدول 3-7: التوزيع النسبي للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات حسب طبيعة المهنة ومكان العمل

| إسرائيل    |            | الضفة الغربية |            | طبيعة المهنة                         |
|------------|------------|---------------|------------|--------------------------------------|
| 2023<br>Q4 | 2022<br>Q4 | 2023<br>Q4    | 2022<br>Q4 |                                      |
| %2.8       | %0.8       | %3.3          | %2.2       | المشروعون وموظفو الإدارة العليا      |
|            | %1.7       | %3.5          | %2.8       | الفنيون والمتخصصون والكتابة          |
| %66.2      | %60.6      | %56.4         | %53.3      | العاملون في الحرف وما إليها من المهن |
| %4.2       | %1.5       | %7.6          | %6.8       | مشغلو الآلات ومجموعها                |
| %26.8      | %35.4      | %29.3         | %34.9      | المهن الأولية                        |